إبتعاد تقرير لجنة تقصى الحقائق عن روح الدستور والثوار

داخل العدد

براءة «مبارك» أنهت أكذوبة الربيع العربى 3

«الاتحاد الثورى» تكشف خريطة التحالفات الإنتخابية 6

خبراء الإقتصاد يؤكدون: لابد من غلق الملفات القديمة لإستقرار البلاد 8

النظام الصحى المصرى أصيب بشلل رباعى! 12

رئيس حى شرق شبرا الخيمة نايم فى العسل والناس فى الزبالة 14

نائب الجبلاية يواصل تصريحاته المخادعة! 15

صرخة للوزير صدقى صبحى من عاملى الإنتاج الحربى 16

برلمان مبارك القادم أنيابه أشرس من رئاسة الجمهورية

المستشار أحمد سليمان وزير العدل السابق:

الدولة تحفر قبرها بيديها بإحالة ٩٠ قاضياً للصلاحية

بالمستندات نكشف إهدار ١١ مليار جنيه لصالح «أحمد قذاف الدم»

اللواء أ.ح سعيد خضر: كامب ديفيد أبعدت الجيش المصرى عن سيناء

الاتحاد الثورى

رئيس مجلس الإدارة
أ.د. فؤاد عبد النبى

رئيس التحرير
محمد سعيد

دونها تفتقد الحقيقة للخبر

جريدة عربية - مستقلة • السنة الأولى • العدد الثامن عشر • النصف الأول من ديسمبر ٢٠١٤ • • الثمن: جنيه ونصف •

البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT
بنك أهل مصر

لجنة الإصلاح التشريعى ناقشت حزمة من التشريعات القانونية لتتواءم مع واقع المجتمع والدستور

كتب - د. خالد بدر

عقدت اللجنة العليا للإصلاح التشريعي برئاسة المهندس إبراهيم محلب، بمقر مجلس الشورى، جلستها الثامنة، لمناقشة حزمة من القوانين على رأسها قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية وخاصة الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ من قانون الإجراءات التى حث عليها المستشار الجليل محمود الرشيدى وبرء على اثرها مبارك من قضية الفيلات المهداه من حسين سالم .وانتهت الأمانة الفنية الى اقتراح إضافة جرائم الرشوة المنصوص عليها في الباب الثالث من قانون العقوبات إلى جرائم الاستيلاء على المال العام والتعذيب التي لا تسقط بالتقادم مع مناقشة مشروع قانون مقترح من وزارة الداخلية بتعديل أحكام المرسوم بقانون رقم ٣٤ لسنة ٢٠١١ بتجريم الاعتداء على حرية العمل وتخريب المنشآت المقترح ومشروع قانون بتعديل أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن إعادة تنظيم النيابة الإدارية المقترح من قبل هيئة النيابة الإدارية، إضافة إلى قانون المحاكم العمالية المتخصصة المقدم من وزارة القوى العاملة والهجرة إلى جانب مشروع قانون جديد لجهاز الكسب غير المشروع مقترح من وزارة العدالة الانتقالية.

ومناقشة وتعديل أحكام قانون تنظيم الجامعات، ومشروع قانون بتعديل بأحكام فى بعض مخالفات البناء ومشروع قانون للكسب غير المشروع ومكافحة الفساد، والذى تتضمن أبرز ملامحه النص على استقلالية جهاز الكسب غير المشروع، عن وزير العدل، وأن تكون تبعيته للمجلس الأعلى للقضاء، كما يتضمن نصا لحماية الشهود والمبلغين فى قضايا الكسب غير المشروع، وحق الإحالة والحفظ للقضايا وأن الرقابة على القضايا ليست من النائب العام، وإنما للمحكمة ذاتها وفق قواعد محددة، وأن الطعن على أحكام قضايا الكسب غير المشروع، أصبح من حق الجهاز وليس النيابة العامة، بجانب احتواء المشروع على إنشاء وحدة خاصة بتنفيذ أحكام قضايا الكسب تتبع الجهاز ويرأسها قاضى بدرجة الاستئناف ويلحق بها عدد من القضاة من هيئات قضائية أخرى.

كما تمت، زيادة الغرامات الخاصة بعدم تحرير إقرار الذمة المالية فى موعده أو إخفاء معلومات به. ووضع المشروع نصا يحدد الفئات الخاضعة للقانون بشكل دقيق بما فيها أعضاء السلطة القضائية لأول مرة وهم أعضاء السلطة التنفيذية بداية من الرئيس حتى أصغر موظف بها وأعضاء الهيئات القضائية والعاملين على إدارة الأحزاب والموظفين به وهيئة الشرطة والشركات التى تساهم فيها الدولة. وعدد من التعديلات التي أدخلتها لجنة الأمن القومي على قانون العقوبات فيما يتعلقبمكافحة الإرهاب إلى جانب قانون الأحكام الإجرائية لمكافحة الإرهاب والتعاون القضائي.

واصدار قانون الكيانات الإرهابية الذي ينص على تشكيل قائمة مصرية للمنظمات الإرهابية ويرتب عقوبات تصل إلى الحرمان من مباشرة الحقوق السياسية للمنتمين لهذه المنظمات، خاصة بعد ان قامت بإرساله إلى مجلس الوزراء الذي أرسله إلى المجلس الأعلى للقضاء ليبدي رأيه فيما يتعلق بإنشاء دوائر خاصة بمحكمة الاستئناف لإصدار قرارات الإدراج وتوقيع العقوبات على المنضمين للمنظمات الإرهابية قبل عرضه على قسم التشريع بمجلس الدولة لمراجعته صياغته النهائية تمهيدًا لعرضها على الرئيس لإصداره وفق الصلاحيات المخوله له وفقا للمادة ١٢٣ من دستور ٢٠١٤ والتى تنص " لرئيس الجمهورية حق اصدار القوانين أو الاعتراض عليها.

١٨ ديسمبر رئيسة "أفريقيا الوسطى" فى ضيافة الجامعة البريطانية بالقاهرة

تستقبل الجامعة البريطانية بالقاهرة، السيدة كاترين سامبا بانزا، رئيسة جمهورية أفريقيا الوسطى، وذلك في الثامن عشر من ديسمبر الجاري..ويشمل جدول الزيارة الذي قامت بالإشراف عليه وتنسيقه السفيرة منى عمر، مساعد وزير الخارجية للشئون الإفريقية الأسبق، والأستاذة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، لقاء الرئيسة كاترين، بمجلس أمناء الجامعة البريطانية برئاسة محمد فريد خميس، وقضاء يوماً كاملاً مع طلاب الجامعة.. ويذكر أن زيارة رئيسة جمهورية أفريقيا الوسطى لمصر هي الزيارة الأولى منذ توليها رئاسة الجمهورية في بلادها في يناير الماضي، وتستغرق الزيارة عدة أيام تلتقى خلالها الرئيس السيسي وعدداً من المسئولين في الحكومة المصرية.

تقرير: تعافى قطاع السياحة لا يكفى لإنتعاش الإقتصاد المصرى

أفادت تقارير صحفية أن استمرار انعدام الأمن في مصر قد يؤدي إلى عدم استقرار قطاع السياحة، وبرغم تعافي القطاع إلا أنه لن يكون كافيًا لإصلاح الاقتصاد المحاصر في البلاد. وأوضح تقرير نُشر بموقع " Voice Of America"المعني بالشئون الاقتصادية، أن السلطات المصرية تأمل في إعادة تحقيق مجدها بتحقيق إيرادات من السياحة بالعام القادم تساوي ما حققته عام ٢٠١١ والذي تجاوز ١٢ مليار دولار. وفي الوقت الذي أعلن فيه وزير السياحة هشام زعزوع أنه من المنتظر إعادة انتعاش القطاع بشكل كبير في الربع الأول من العام القادم، شكك محللون في القدرة على تحقيق هذا الانتعاش لأنه يعتمد في الأساس على السلام المُحقق في الدولة في وقت مازالت مصر تعاني فيه من عدم استقرار مستمر – بحسب التقرير–.

وقال سامي البارودي أستاذ العلوم السياسية بالجامعة اللبنانية الأميركية إن قطاع السياحة هام ولكنه يعاني من التقلب المستمر، وبالتالي لا يمكن الاعتماد على قطاع يتأثر سلبيًا بتفجير أو اغتيال في تحسين الوضع الاقتصادي لدولة كاملة.

وبالنسبة لمصر، أكد البارودي أنه لابد من الاعتماد على الصناعة وتصدير المنتجات لمواجهة الفقر المدقع، ولكن بعكس قطاع الصناعة فإن السياحة المصرية تمتلك بالفعل البنية التحتية السليمة والخبرة، وبالأخذ في الاعتبار كافة الاستثمارات التي تمت في هذا القطاع وجميع الوظائف المرتبطة بالقطاع، لا تمتلك الحكومة المصرية سوى الاعتماد على السياحة.

مشوار الألف ميل يبدأ ببنك مصر

يقدم بنك مصر تسهيلات وقروض متوسطة وطويلة الأجل لتمويل احتياجات المشروعات متناهية الصغر و الصغيرة والمتوسطة لكافة القطاعات (الصناعية ، التجارية ، الخدمية)

بداية من ١٠٠٠ جم حتي ٣٠ مليون جم

بأيسر الشروط وأبسط الإجراءات وبأسعار تنافسية

*تطبق الشروط والأحكام

بنك مصر
BANQUE MISR
نعمل معاً لخير بلدنا

BM Phone 19888 بى إم فون

www.banquemisr.com

لا تتكلم وأنت غاضب
فسوف تقول كلام
تندم عليه طوال حياتك

الاتحاد
رئيس مجلس الإدارة
أ.د. فؤاد عبد النبى
رئيس التحرير
محمد سعيد

إبتعاد تقرير لجنة تقصى الحقائق عن روح الدستور والثوار..

تقرير لجنة تقصى الحقائق يزيد الإحتقان ولم ينزع فتيل الأزمة

الاتحاد
تصدر نصف شهرية بصفة مؤقتة
عربية - متنوعة - مستقلة
رئيس مجلس الإدارة
أ.د. فؤاد عبد النبى
رئيس التحرير
محمد سعيد
مدير التحرير
أحمد الشناوى
الموقع الإلكترونى
يوسف منير
المدير التنفيذى
م. خالد إبراهيم
كريم أسامة
هيئة التحرير
صابر عزت
مى جمال حسين
دعاء حجازى
خلود صلاح الدين
إيرينى صفوت
أحمد مسعد
دعاء طلحة
التسويق
آمال هجرس
حافظة إبراهيم

المقر الرئيسى: ١٩٧ الشروق خلف النادى الأهلى - م. نصر - القاهرة
٤٢ شارع عبدالله مع شارع شريف - حلوان
ت: ٢٥٥٥١٨٤٤ ف: ٢٥٥٨٨٢٥٣
موبايل: ٠١٠٠٨٢١٦٦٦١
٠١٢٢٥٨٩٩٤٧٦ - ٠١٠٢٨٧٨٢٢٩٩
البريد الإلكترونى:
E-mail :
ethad123@yahoo.com

تقرير لجنة تقصى الحقائق يزيد الإحتقان ولم ينزع فتيل الأزمة

المعضلة الكبيرة فى تقرير اللجنة

تقرير: فوزى عبدالنبى

أصدر المستشار عدلي منصور رئيس الجمهورية القرار رقم ٦٩٨ لسنة ٢٠١٣ في ٢١ ديسمبر ٢٠١٣ بتشكيل "لجنة قومية مستقلة لجمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق التى واكبت ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ وما أعقبها من أحداث، وتوثيقها وتأريخها". برئاسة الأستاذ الدكتور فؤاد عبد المنعم رياض، القاضي الدولي السابق وأستاذ القانون. وعضوية نخبة من أعلام القانون البارزين، أُدخل عليها تعديلات محدودة لشغل أماكن شغرت، أو تعزيز قدراتها بضم أعضاء من تخصصات أخرى.

تولى السيد المستشار د. اسكندر غطاس مساعد وزير العدل السابق للتعاون الدولي منصب نائب رئيس اللجنة وأوكل اليه مسئولية التنسيق والمتابعة مع الجهات والأجهزة المختصة، كما أوكل اليه الإشراف على إعداد التقرير النهائي للعرض على اللجنة توطئة لإصداره.

كما ينوب عن رئيس اللجنة في حالة غيابه. وشملت عضوية اللجنة السادة: الأستاذ الدكتور حازم عتلم أستاذ القانون الدولي بجامعة عين شمس، والأستاذ الدكتور محمد بدران أستاذ القانون العام بجامعة القاهرة، والدكتورة فاطمة خفاجي رئيس مكتب الشكاوى (الأمبودزمان) بالمجلس القومي للمرأة، والأستاذ محسن عوض عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان. وأتاح القرار الجمهوري للجنة الاستعانة بأمانة فنية وإدارية تختارها اللجنة وتحدد مهامها وما تكلفها به من أعمال، وعين السيد المستشار عمر مروان مساعد وزير العدل أمينا عاما للجنة وله حضور اجتماعاتها دون أن يكون له الحق في التصويت، وضمت الأمانة الفنية عدداً من السادة المستشارين من أعضاء الجهات والهيئات القضائية: ,١ هشام أحمد ,٢ خالد عثمان. ,٣ إيهاب المنباوي. ,٤ محمد السيد. ,٥ نرمين أسمر. ,٦ حسن السركي. ,٧ أشرف لبيب. ,٨ محمد عجاج. ,٩ أحمد أبو العزم. ,١٠ إيمان القمري. ,١١ علا راضي. ,١٢ وليد محمود. ,١٣ إيهاب سرور. ,١٤ مصطفى سامي. ,١٥ حسن يوسف. .١٦ محمد أبو شادي. ,١٧ محمد أحمد. وعززت اللجنة تشكيلها بعدد من المستشارين المرموقين هم: الأستاذ الدكتور أحمد زكريا الشلق أستاذ التاريخ بكلية الآداب جامعة عين شمس، والأستاذة الدكتورة سهير لطفي الرئيس السابق للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، والأستاذ الدكتور حسن سند أستاذ القانون الدولي العام بجامعة المنيا. مهام اللجنة: أوكل القرار الجمهوري للجنة مهمة تجميع وتوثيق المعلومات والأدلة ذات الصلة بشأن الوقائع المشار إليها في قرار تشكيلها وعلى الاخص وضع اطار ونظام عمل لتنفيذ مهامها. يذكر أن اللجنة سلمت تقريرها الكامل حول ١١ ملفا، إلى الرئيس عبد الفتاح السيسى، يوم الأحد الموافق ٢٣ نوفمبر, ٢٠١٤ الملخص التنفيذى للتقرير النهائى الذى أعدته اللجنة

هذا التقرير جاء كجزء من حملة قامت بها الحكومة المصرية لتحسين صورتها وغسل يدها من الجرائم التي ارتكبت وحدثت على الساحة المصرية خاصة بعد تقرير هيومان رايتس ووتش الذي جاء حاملا على الحكومة المصرية الا ان التقرير رغم ما اتى به من مميزات الا انه لم يكن جدى ومقنع ومتفق مع الواقع وروح الدستور.

المعضلة الكبيرة فى تقرير لجنة تقصى الحقائق

بادى، ذى بدء، عندما تطرقت وقدمت اللجنة عرضا تاريخيا للأحداث التي أدت إلى ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وتطرقت إلى دور الإخوان في ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، وإعلانهم في البداية عدم المشاركة كجماعة وتركوا لعناصرهم حرية المشاركة فيها ، و لم تبدأ المشاركة كجماعة في الأحداث إلا يوم ٢٨ يناير ٢٠١١ ، نست وتناست فى تقريرها ان هذه ميزة تحسب لصالح الاخوان وليس عليهم خاصة للاخطاء التى ارتكبتها أجهزة السلطة التنفيذية وعلى راسها وزارة الداخلية ووزارة الدفاع حيث تركت للمعتصمين فى ميدان التحرير من يوم ٢٥/يناير/٢٠١١ ان يزدادوا عددا وسماحهم بدخول معدات ودعم لوجستى كان ظاهر للعيان وعلى المصفحات بعبارات " يسقط مبارك" هذه الشعارات كانت عاملا مؤيدا ومؤازرا للمعتصمين فى ميدان التحرير ، ساعدهم على المكوث والاعتصام فى ميدان التحرير بعد ان تركتهم الاجهزة المعنية ١٨ يوما الى ان اجبر مبارك على التخلى عن منصب الرئاسة يوم ٢٠١١/٢/١١ وفقا للمادة ٨٤ من دستور ١٩٧١ " فى حالة خلو منصب رئيس الجمهورية أو عجزه الدائم عن العمل يتولى الرئاسة مؤقتا ...."

ووفقا لنص المادة ٨٢ " اذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لاختصاصاتة أناب عنه نائب رئيس الجمهورية. فمبارك تخلى عن منصب الرئاسة وفقا لنص الدستور واناب عنه نائب رئيس الجمهورية عمر سليمان وكلف المجلس العسكرى بادارة امور البلاد الى ان يتم اعمال الدستور اى تولى نائب رئيس الجمهورية صلاحياته بالاستفتاء عليه وفقا لنص المادة ٧٦ من دستور ١٩٧١ الا ان الرياح لاتاتى بما تشتهى به الانفس فالتقرير أغفل حقائق ووقائع عندما تطرق الى ٢٥ يناير٢٠١١ تمثلت فى أمرين:.

أولهما أن تجمع الشباب والقوى الثورية فى ميدان التحرير كان اعتصاما وان كان سلميا الا انه كان الغرض منه الاعتداء والخروج على الشرعية القانونية والدستورية لرئيس الجمهورية وقت ذاك، ورغم ذلك اعتبر من مات شهيدا وعومل معاملة الشهداء ونص على ذلك فى دستور الاخوان فى المادة ٦٥ " تكرم الدولة شهداء ثورة ٢٥ الخامس والعشرون من يناير وغيرهم من شهداء الحرب والواجب الوطنى والمصابين فيها ، وتكفل الرعاية اللازمة لاسرهم ، وللمصابين ، وللمحاربين القدامى ، ولآسر المفقودين فى الحرب وما فى حكمها ن ويكون لهم ولابناءهم ولزوجاتهم الاولوية فى فرص العمل. وكل ذلك وفقا لما ينظمه القانون. فهل اعطى الاخوان حقوق للشهداء عجزت الدولة المصرية بجلالة قدرها وفق ما سطرته لجنة تقصى الحقائق بعد قيام شعبها بثورته المجيدة يوم ٢٠١٣/٦/٣٠ ان تعطى لمن قتل اثناء تلك الاحداث اصطلاح شهيد وفق المادة ١٦ من دستور , ٢٠١٤

وثانيهما هو الأخطاء التى ارتكبتها أجهزة السلطة التنفيذية، وعلى رأسها وزارة الداخلية والمجلس العسكرى بتركهم الاعتصام يزداد، وسماحهم بدخول معدات ودعم لوجيستى، رغم أنه كان بإمكان المجلس العسكرى اتخاذ إجراءات تقلل من أعداد المعتصمين وبالتالى سسهل عملية الفض من قبل الشرطة ، فضلا عن أغفاله الأخطاء المهنية التى ارتكبتها الشرطة أثناء فض الميدان.

وثالثهما هو عدم قيام المجلس العسكرى بأعمال ما فوض من قبله من مبارك من مباشرة نائب رئيس الجمهورية عمر سليمان مهام منصبة وفقا للدستور الذى فوض بموجبه مبارك المجلس العسكرى بادارة امور البلاد!!.

رابعهما هو خطا المجلس العسكرى فى أستصداره الاعلان الدستورى يوم ٢٠١٤/٢/١٣ اى بعد تخلى مبارك عن منصب الرئاسة بـ٤٨ ساعة أستصدر قرارته التى اعاد العمل بها فى سقطة دستورية وهى كلاتي:-

١- تعطيل العمل باحكام الدستور. وللاسف اعاد العمل بدستور ١٩٧١ بعد ان استفتى شعب مصر يوم ٢٠١١/٣/١٩ على ٧ مواد دستورية معيبة فعاد العمل بـ ٢١١ مادة دستورية فى دستور١٩٧١ بعد ان تم تصويب الـ ٧ مواد دستورية !!؟

٢- يتولى المجلس الاعلى للقوات المسلحة ادارة شئون البلاد بصفة مؤقتة لمدة ٦ أشهر أو انتهاء انتخابات مجلسى الشعب والشورى ورئيسا الجمهورية

٣- يتولى رئيس المجلس الاعلى للقوات المسلحة تمثيله امام كافة الجهات فى الداخل والخارج

٤- حل مجلس الشورى

٥- للمجلس الاعلى للقوات المسلحة اصدار مراسيم بقوانين خلال الفترة الانتقالية

٦ تشكيل لجنة لتعديل بعض مواد بالدستور وتحديد قواعد الاستفتاء عليها من الشعب

٧- تكليف وزارة الدكتور احمد محمد شفيق بالاستمرار فى اعمالها لحين تشكيل حكومة جديدة

٨- اجراء انتخابات مجلسى الشعب والشورى والانتخابات الرئاسية.

٩- تلتزم الدولة بتنفيذ المعاهدات والمواثيق الدولية التى هى طرف فيها.

خامسهما: خطا المجلس العسكرى فى استصداره القرار رقم ١ لسنة ٢٠١١ يوم ١٤ فبراير ٢٠١١ اى بعد تخلى مبارك بـ٧٢ ساعة بتشكيل لجنة لكتابة دستور للبلاد من ٩ اعضاء وهم المستشار طارق البشرى والدكتور عاطف البنا والدكتور حسنين عبد العال ، الدكتور محمد باهى يونس ، الدكتور ماهر سامى المستشار دطور حسن البدراوى والمستشار حاتم بجاتو وغنى عن التوضيح ان كثير من اعضاء اللجنة اخوان!!؟ فبما يفسر لنا القائيمن على اللجنة اغفال ما قام به المجلس العسكرى مع الاخوان فى تلك الفترة خاصة يوم ٢٠١١/٣/٢٨

سادسهما:- قيام المجلس العسكرى بدعوة الناخبين الى الاستفتاء على تعديل دستور جمهورية مصر العربية وذلك بالقرار رقم ١٧ لسنة ٢٠١١ يوم ٢٠١١/٣/٣

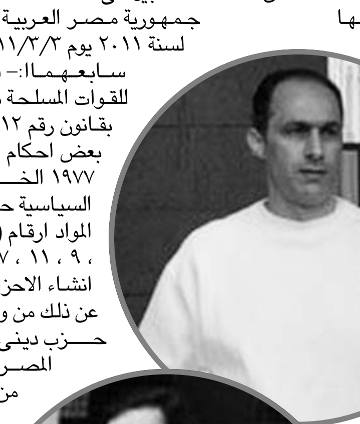

سابعهما:- قيام المجلس الاعلى للقوات المسلحة بأستصدار مرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الاحزاب السياسية حيث استبدل بنصوص المواد ارقام (٤ ، ٦ بند "١" ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٧) حيث بموجبه تم انشاء الاحزاب الدينية!!؟ وما نجم عن ذلك من وجود اكثر من ١٧ حزب دينى يرتع فى الشارع المصرى. وما نجم عن ذلك من انتهاكات وخرق والاعتداء على المقرات والمبانى والاحزاب واقسام الشرطة ومراكز البحث العلمى وغيرها فى مختلف انحاء البلاد بالاضافة الى الوفيات العيدة فى المحافظات وفى الميادين. .

ثامنهما:- قيام المجلس العسكرى بأستصداره الاعلان الدستورى يوم ٢٠١١/٣/٣٠ من ٦٣ مادة بالتالى تم الاعتداء على الارادة الشعبية التى استفتت على ٨ مواد دستورية يوم ٢٠١١/٣/١٩ واعلنت نتيجة الاستفتاء اى قبلها بـ٩ أيام واثر ذلك على المشهد الساسى الدستورى المصرى.

تاسعهما:- قيام المجلس العسكرى ارضاءا لجماعة الاخوان بتعديل المادة ٣٨ من الاعلان الدستورى التى كانت تنص "ينظم القانون حق الترشح لمجسى الشعب والشورى وفقا لاى نظام انتخابى يحدده ، ويجوز ان يتضمن حدا ادنى لمشاركة المراة فى المجلسين . فى ٢٠١١/٩/٢٥ بالنص " ينظم القانون حق الترشيح لمجلسى الشعب والشورى وفقا لنظام انتخابى يجمع بين القوائم المغلقة والنظام الفردى بنسبة الثلين للاولى والثلث الباقى للثانى .وعلى اثرها تم حل مجلس الشعب يوم ٢٠١٢/٦/١٤ وكاد ان يحل مجلس الشورى الا انه ترك لعامل المواءمة السياسية .بالتالى افرغ المجلس العسكرى المشهد السياسى لصالح الاخوان واحدث ما حدث الى ان وصل الاخوان الى صدارة المشهد السياسى.

.عاشرا:- ضيع حق الفريق عمر سليمان فى الترشح فى انتخابات رئاسة الجمهورية رغم توافر فيه الشروط وفقا للمادة ٢٦ " يشترط فيمن ينتخب رئيسا للجمهورية ان يكون مصريا من ابوين مصريا ، وان يكون متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية ...." مفضلا على محمد مرسى الذى لايتمتع بحقوقه السياسية نظرا لانضمامة الى تنظيم اخوانى ، ووجوده على ذمة قضايا جنائية!!؟ ورغم توافر شروطالمادة ٢٧ /ب " يلزم لقبول الترشيح لرئاسة الجمهورية ان يؤيد المتقدم للترشح ٣٠٠٠٠ ثلاثون الف عضوا على الاقل من الاعضاء المنتخبين لمجلسى الشعب والشورى ، أو ان يحصل المرشح على تأييد ما لايقل عن ٣٠٠٠٠ ثلاثين الف مواطن ممن لهم حق الانتخاب فى ١٥ محافظة على الاقل ، بحيث لايقل عدد المؤيدين فى اى من تلك المحافظات عن الف مؤيد... ولما كان هذا النص الدستور صادر يوم ٣٠-٣-٢٠١٠ وفق عدد محافظات جمهورية مصر العربية وقتئذ ٢٩ محافظة بالتالى المطلوب ٥٠+١ اى ١٥ محافظة من ٢٩ محافظة ولماكان مصدر الاعلان الدستورى ذلك هو الذى قلص عدد محافظات الجمهورية الى ٢٧ محافظة وذلك بضم حلوان الى محافظة القاهرة و٦ اكتوبر الى محافظة الجيزة فكان يجب على اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية برئاسة ماهر البحيرى وحاتم بجاتو ان يراعوا ذلك عند استلام اوراق ترشح عمر سليمان وقبول واعتماد ما قدمه من عدد ١٤ محافظة دون ١٥ محافظة كما ادعوا !!

فمن المسئول عن حرمان جهبذ من جهابذة العسكرية المصرية وقبول رب سجون جنائية للترشح لرئاسة جمهورية مصر العربية؟! واين المجلس العسكرى مصدر الاعلان الدستورى ؟!!وماهو دوره فى وقوفه مكتوف الايدى ازاء ماجرى لعمرسليمان؟! وما هى مصلحة المجلس العسكرى فى حرمان عمر سليمان من الترشح لرئاسة الجمهورية ؟!ولماذا فضل المجلس العسكرى واللجنة العليا للانتخابات الرئاسية محمد مرسى على عمر سليمان ؟! ومن وراء تلك المهزلة التاريخية والوطنية التى وصلنا اليه المجلس العسكرى واللجنة العليا للانتخابات الرئاسية فى وصول تلك الجماعة الى صدارة المشهد السياسى؟!! ومن يتحمل المسئولية الجنائية والمدنية عن ماجرى على الساحة المصرية وعلى ابناء هذا الوطن من قتل وسحل وتعذيب وعمالة وتمزيق ابناء الوطن الواحد الى فريقين متصارعين ؟!!

ومن المآخذ التى تؤخذ على التقرير

١- القول بأن جماعة الاخوان دعت الى التظاهر بميدان رابعة العدوية منذ يوم الجمعة ٢٠١٣/٦/٢١ استباقا لليوم الذى دعت اليه القوى الشعبية والسياسية بالتظاهر يوم ٢٠١٣/٦/٣٠ لاسند له من الواقع وذلك للاسباب الاتية

١- ان القوى الثورية كانت موجودة بميدان التحرير والاتحادية منذ غضبها من الاعلان الدستورى الذى استصدره محمد مرسى وذلك اعتبارا من يوم٢٠١٢/١١/٢١ الى يوم ٢٠١٣/٨/٣٠

٢- انتفاء ودحض ماجاء بالتقرير من ان الاخوان دعوا الى التظاهر بميدان رابعة العدوية منذ يوم ٢١ يونيه ٢٠١٣ ذلك استباقا لليوم الذي دعت إليه القوى الشعبية و السياسية بالتظاهر يوم ٣٠ يونيو ٢٠١٣

٣- عدم المساواه فى التقرير بين ماقام به المجتمعون فى رابعة من اعتصام واحتلالهم ميدان رابعة وتعطيلهم المرور واعتداءهم على الميدان وازعاج الاهالى وغيره من ادعاءات وبين ما قامت به القوى الثورية والوطنية منذ احتلالها ميدان التحرير والاتحادية منذ الاعلان الدستورى ٢٠١٢/١١/٢١ حتى ٢٠١٣/٦/٣٠ وفقا للمثل الشعبى المساواة فى الظلم عدل.

عدم موضوعية التقرير فى تبرئة ساحة الشرطة من أية إتهامات

٤- عدم موضوعية التقرير فى تبرئة ساحة الشرطة من أى اتهامات، بتاكيده أن الدولة كانت حريصة على أرواح المعتصمين، ثم تجنيه على المعتصمين فى رابعة والنهضة برغم كونهم معتدين على حقوق المصريين باغتصابهم لقطعة من الأرض ونسى وتناسى مسطرى التقرير استيلاء القوى الثورية والوطنية على ميدان التحرير والاتحادية واعتداءهم على حقوق المصريين المقيمين فى تلك المناطق من حق الانتقال والاقامة والامن والامان والطمانينة وهو حقوق دستورية تم الاعتداء عليها منذ ٢٠١٢/١١/١٢ حتى ٢٠١٣/٦/٣٠ ، وتنظيمهم اعتصاما مسلحا غير سلمى«، مدللا على ذلك بدعوة وزارة الداخلية لمنظمات حقوق الانسان ووسائل الإعلام لحضور فض الاعتصام، ما يثبت أنها لم تكن ترغب فى القتل أو تبادر بإطلاق الرصاص، وإنما دافعت عن نفسها بشكل شرعى. هذا الدفع والتبرير الذى لجئت اليه اللجنه لايتمشى مع السياق والحدث ووفاة العديد من الضحايا نتيجة اطلاق اعيرة نارية من قبل الشرطة .

٥- شيوع الاتهام وفق تقرير اللجنة أن المسئولية بشان أعداد الضحايا في فض ميدان رابعة وأسنادها الى التجمع وقادته ومسلحوه وقوات الشرطة يفقد التقرير موضوعيته ومصدقيته وامانته .

٢- القول بتعويض كل الضحايا الذين سقطوا نتيجة الاشتباكات المسلحة ممن لم يثبت تورطهم في أعمال عنف أو التحريض عليها، وبناء هذا التعوض على أساس مسئولية الدولة عن نتائج أحداث الشغب جانبه الصواب فى الاتى :

١- عدم وجود معيار او ضابط تستند اليه اللجنه فى تقريرها التعويض ممن لم يثبت تورطهم فى اعمال عنف او التحريض عليها .

٢- ابتعدت اللجنه فى تقريرها التعويض للضحايا عن نص المادة ٢٤١ من دستور ٢٠١٤ والتى تنص "يلتزم مجلس النواب فى اول دور انعقاد له بعد نفاذ هذا الدستور بأصدار قانون العدالة الانتقالية يكفل كشف الحقيقة ، والمحاسبة ، واقتراح اطر المصالحة الوطنية ، وتعويض الضحايا ، وذلك وفقا للمعايير الدولية .فالنص الدستورى جاء عاما مطلقا من حيث تعويض الضحايا ايا كان الضحايا طالما مصريين يعيشون تحت سماء هذا الوطن فطالما اللجنة اجرت بحثها ودراستها وتحليلها فى ظل دستور ٢٠١٤ فكان لزاما عليها اتباع ما نص عليه فى الدستور من تعويض الضحايا ايا كان الضحايا من الفريقين فالكل مصرى .

• السنة الأولى • العدد الثامن عشر • النصف الأول من ديسمبر ٢٠١٤ •

الاتحاد
رئيس مجلس الإدارة أ.د. فؤاد عبد النبى
رئيس التحرير محمد سعيد
دونها تفتقد الحقيقة للخبر

إصنع المعروف فى أهله
وفى غير أهله
فإن لم تجد أهله فأنت أهله..

« مها الوكيل » الباحثة بمركز الأهرام الاستراتيجى:

حكم القضاء ببراءة الرئيس الأسبق محمد حسنى مبارك ومعاونيه يؤكد سيادة القانون

قال المستشار بهاء الدين أبو شقة، إن الأحكام الصادرة اليوم في القضية المعروفة إعلاميًا ?قضية القرن?تدل على أن القضاء المصرى يتسم بالعدالة المنصفة، لتوافر جميع حقوق المتهم و دفاعه و الضمانات اللازمة، كما لم يوجد فى أى بلد أخرى.وأوضح أبو شقة، فى تصريحات صحفية اليوم، أن المحكمة أعادت المحاكمة وفقًا لقانون الإجراءات الجنائية و المادة ١٠٢، كما لو كانت محاكمة جديدة سواء ما يتعلق منها بالدليل و العقوبة، مشيرًا إلى أن النيابة هى الجهة الوحيدة الذى يحق لها الطعن فيما يخص الدعوة الجنائية خلال ٦٠ يوم فقط، على أن تتقدم بمذكرة توضح فيها أسباب و حيثيات الطعن.وأضاف أنه فى حال قبول الطعن هذه المرة؛ فسوف تتحدد جلسة أخرى و يكون الحكم الصادر فيها نهائى لا يحق الطعن عليه.

قالت مها الوكيل الباحثة بمركز الأهرام الاستراتيجى، إن حكم القضاء ببراءة الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك ومعاونيه، يؤكد سيادة القانون من خلال القضاء المصري النزيه، مضيفة أن الفترة القادمة ستشهد استقرارًا بالبلاد من كل النواحي، الأمر الذي سينعكس إيجابيًا على المؤسسات الدولية و تغيير وجهة نظرها عن مصر. وأكدت الوكيل أنه لابد ألا نختزل حكم مبارك فيما حدث خلال أحداث ثورة يناير المجيدة، فمبارك كرئيس قدم لمصر الكثير وانتهي به المطاف بالسجن لـ٤٤ شهرًا لإثبات براءته من عدمه وهو ما فصلت فيه المحكمة بقرار البراءة. ودعت الوكيل جموع الشعب المصري إلى نسيان ما فات والتركيز على مصر و مستقبلها خلال الفترة القادمة، مؤكدة أن الرئيس عبد الفتاح جاء بتوافق شعبي للعمل من أجل مصر بمعاونة كل مواطن مصري يرغب في أن تكون مصر ضمن مصافي الدول بالعالم، مضيفة: علينا أن نتطلع للمستقبل لا نجعل التاريخ يرجع للوراء

قالت هالة شكرالله، رئيس حزب الدستور، إن تحالف التيار الديمقراطي قرر تشكيل لجنة قانونية، لتقديم قانون العدالة الانتقالية إلى الدولة؛ حتى لا نقف متفرجين على عملية إعادة تدوير نظام مبارك مرة أخرى، مؤكدة عدم اعتراض التيار على أحكام القضاء، و"لكننا نرفض إفلات المجرمين من العقاب". وأضافت "شكرالله"، سنتابع تطورات الأمور بعد الحكم ببراءة مبارك، فنحن في مفترق طرق ما بين العودة لنظام مبارك، أو التحول الديمقراطي. وأكدت رئيس حزب الدستور، عدم اتخاذهم قرارًا بشأن الانسحاب من خارطة الطريق، وأنهم لن يتحدثوا بشأن الانتخابات البرلمانية، مضيفة: "نحن سنظل متابعين للوضع حتى نرى كيف تسير الأمور، سنمضي في جمع التوقيعات الخاصة بحملتنا الشعبية لمحاكمة مبارك سياسيًا "حاكموهم". جاء ذلك عقب الاجتماع الذي عقده تحالف التيار الديمقراطي، اليوم الاثنين، بمقر حزب الكرامة؛ لبحث ردود الفعل على حكم البراءة للرئيس المخلوع حسني مبارك، ووزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي، و٦ من مساعديه ورجل الأعمال حسين سالم.

أحمد شفيق: يدعو أبنائه لدعم الجيش والشرطة للتصدي للإرهاب

كتب: صابر عزت - دعاء حجازى

اكد احمد شفيق في محادثة تليفونية لأعضاء حزب الحركة الوطنية المصرية.

ضرورة الالتزام والابتعاد عن التظاهر والتصدي للعمليات التخريبية ودعم رجال الجيش والشرطة .

لأجل بناء مصر الجديدة والتصدي للإرهاب المزعوم التي تدعمه جماعة الاخوان المسلمون .

وقد عبر في حديثة عن مدى سعادته لاحتفال أبنائه كما وصفهم بعيد مولدة ذاكرا انه لا ينساهم وانه لا ينسى مصر وموكدا على رغبته في العودة لبلادة مرة أخرى .

وعلى صعيد اخر أكد المهندس ياسر قورة أمين حزب الحركة الوطنية المصرية ان أحمد شفيق رمز من الرموز الواجب الاحتذاء بها وذلك كونه فضل مصلحة البلاد على مصلحته الشخصية ، وقد تم تأكيد هذا من قبل شفيق بتخلية عن السلطة رغم انه الرئيس الشرعي لمصر حتى لا يحدث فتنة واملا من الإخوان حقيق ما قدموه من برامج انتخابية للشعب .

مشيرا إلى ان احمد شفيق لم يهرب من المشهد السياسي ولم يهرب من مصر كما يزعم البعض.

ولكن كيف لشفيق ان يعود بعد ان حارب الإخوان في فترة حكمهم بطرق سلمية بحتة وهم من اصدر ضددة قرار منع السفر بادعاءات واهية لا اساس لها من الصحة .

وق اثبتت بعض الاحكام النيابية صحة كلام شفيق .

وقد اكد قورة ان التحقيقات لم تخرج للمحاكم لاتخاذ القرار بها وذلك كون الادعاءات المقدم ضد الفريق احمد شفيق لا اساس لها من الصحة .

بعد الحكم ببراءة مبارك ورجاله..

مصابو الثورة: "الفضائيون" هم من قتلونا.. وسندول قضيتنا

أعلن عدد من مصابي ثورة ٢٥ يناير وأسر الشهداء عزمهم التظاهر في كل ربوع مصر ردًا على تبرئة الرئيس الأسبق حسني مبارك، ورجال نظامه من تهمة قتل المتظاهرين والتصعيد قانونًا على المستوى الدولي، متسائلين عمن قتل شهداء الثورة إن لم يكن مبارك ورجاله؟واستهلّ مصعب حسن أحد مصابي ثورة ٢٥ يناير حديثه ساخرًا: "الفضائيون هم من قتلونا وأصابونا في ثورة ٢٥ يناير مادام حسني مبارك ورجاله أبرياء".وأضاف أن هناك حالة من الغليان في صدور كل مصابي الثورة وأسر الشهداء على مستوى الجمهورية.

مؤكدًا أن هذه الحالة ستترجم الى تظاهرات عارمة في كل مكان في مصر حتى إن كان الثمن موتهم. بحسب وصفه.وتابع : "سننزل جميعنا ننتفض ضد النظام والحكم وليقولوا إننا إخوان أو إرهابيين فلن يثنينا هذا عن انتفاضتنا".وألمح حسن إلى أن أحد مصابي الثورة قتل بالأمس في الإسكندرية، معتبرًا أن هناك محاولة لتصفية الثورة .من جانبه أعلن إيهاب غباشي منسق عام رابطة مصابي ثورة ٢٥ يناير وأسر الشهداء على مستوى الجمهورية أنهم سيبدأون في إجراءات تدويل قضيتهم في محكمة الجنايات الدولية ما دام القضاء المصري لم يجلب لهم حقوقهم .وتساءل: "من قتل الشهداء وأصاب المصابين إن لم تكن داخلية حسني مبارك ونظامه من فعلوا ذلك".وكشف غباشي أنهم سيتوجهون بعد قليل للمجلس القومي لرعاية مصابي الثورة وأسر الشهداء لدراسة الخطوات التصعيدية القادمة .وأكد أن الأمور لن تمر مرور الكرام وسوف يصعّدون على كل المستويات.

الكرامة: الإدانة السياسية تكفي.. الوفد: حكم سياسى.. النور: لا تعليق

تنوعت آراء القوى السياسية بالغربية على حكم "جنايات القاهرة"، ببراءة الرئيس الأسبق حسني مبارك ونجليه جمال وعلاء، بين مؤيد ورافض ومتحفظ على التعليق.كمال عرفة، أمين حزب الكرامة بالمحافظة، طالب بالمصالحة مع نظام مبارك وطي صفحة محاكمته على جرائمه والتفرغ لمستقبل مصر وبنائها .وفي تصريح قال عرفة: "إذا كان بعض الوسطاء يطلبون المصالحة مع جماعة الإخوان الإرهابية فالأحرى المصالحة مع نظام مبارك، فالجماعة استباحت الدماء وخانت الوطن، أما نظام مبارك الفاسد.

فلم يكن يوما خائنا، وكان من المفترض أن يحاكم نظام مبارك سياسيا وليس جنائيا".وأضاف: "لو حوكم مبارك سياسيا لحكم عليه بالخلع، وهو ماتم بالفعل، وعلينا الآن ترك الماضي والنظر لمصر الجديدة بدون فاسد ولا فساد، فالشعب لن يرضى بالفساد بعد ثورتي ٢٥يناير و٣٠ يونيو".هيئة المحكمة حفظت حقوق الشهداء، بحسب عرفة، "لأنها أدانت نظام مبارك فى جميع نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا يكفي".وأشار أمين حزب الكرامة بالغربية إلى وصف المستشار محمود كامل الرشيدي، رئيس المحكمة، لـ ٢٥ يناير بالثورة الشعبية الأولى، واعتبر ذلك ردا على بعض وسائل الإعلام التي اتهمت ثورة يناير بالخيانة،مضيفا: "كلمة القاضي جاءت لتخرس تلك الألسنة، وهذا مهم لتوثيق الثورة تاريخيا".وطالب عرفة أنصار مبارك بأن لا يستخدموا هذا الحكم لمحاولة غسيل سمعة نظام الرئيس الأسبق، أو إعادة الحزب الوطني للحياة السياسية من جديد، "لأن المحكمة فى النهاية أصدرت حكما سياسيا بأن نظام مبارك فاسد" على حد تعبيره.طي للثورةوفي المقابل، وصف محمد المسيري، عضو الهيئة العليا لحزب الوفد، الحكم ببراءة مبارك والعادلي بأنه طي لصفحة ثورة يناير إلى الأبد.وقال المسيري: "يبدو أنه حان وقت محاكمة كل من شارك فى هذه الثورة الطاهرة ضد القهر والظلم، فالنائب العام السابق قرر اتهام مبارك.

ثم قرر حفظ الدعوى، ما يعني أن الحكم الأول بحبسه ٢٥ عاما كان مسيسا لكبح غضب الثوار"وفي السياق ذاته، قال أبو المعالي فايق، أمين حزب العمل بمحافظة الغربية، إن أحكام البراءة متوقعة، مشيرا إلى حالة "الشو الإعلامي التي قدمتها هيئة المحكمة الأولى والثانية" حسب تعبيره.وأضاف فايق: "كل من تولى السلطة عقب نظام مبارك أكد للشعب أن كل شيء يتم بالقانون، فصفق الجميع ورضوا بذلك، وعندما جاء مجلس الشعب الإسلامي وطالبنا النواب بتغيير تلك المحاكمات رفضوا بنفس الحجة، فطالما قبلنا ذلك من البداية فعلينا أن نتقبله حتى النهاية".لا تعليقأما مصطفى أمين، منسق حركة ٦ ابريل بالمحافظة، فرفض التعليق على براءة مبارك، مشيرا إلى أن الحركة لم تتخذ بعد أي قرارات بشأن ردود أفعالها حول تلك المحاكمة.الموقف ذاته صدر عن أحمد القطان، أمين حزب النور بالغربية، الذي أكد "عدم جواز التعليق على أحكام القضاء".

مصطفى الهاوى

هل يصبح مبارك الرئيس الشرعى لمصر؟

كتبت - ياسمين جمال

"إذا كان مبارك وأركان نظامه براءة.. يبقى من الرئيس الشرعي؟".. تساؤل طرحه محمد عبد العزيز، المنشق عن حركة تمرد، عقب الحكم ببراءة الرئيس المعزول حسني مبارك ونجليه ورموز نظامه.

ولم يكن عودة مبارك إلى منصبه التساؤل الوحيد، عقب أحكام البراءة، ولكن طرحت تساؤلات حول حقه في طلب التعويض والعودة للحياة السياسية، في ضوء مطالبات محامي مبارك فريد الديب بتعويض من أهالي الشهداء.

وأجمع أساتذة قانون على عدم أحقية عودة مبارك إلى منصبه كرئيس للجمهورية، فيما اختلف بعضهم حول حصوله على تعويض جراء الفترة التي قضاها داخل السجن خلال فترة المحاكمات.

وقال الدكتور عبد الله المغازي، أستاذ القانون الدستوري: إن المناصب كرئيس الجمهورية والوزراء و المحافظين، مناصب سياسية فى الأساس، ووفقا للدستور الذى اعترف بثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو هناك ما يسمى بـ"الشرعية الثورية".

وأضاف: "براءة مبارك جنائيًا، يبقى وفقا للدستور مدان سياسيًا، وبالتالي ليس له الحق للعودة لمنصبه".وتابع: "يحق لمعاوني حبيب العادلي المطالبة بتعويض والعودة لمنصبهم مرة أخرى لكونهم فُصِلوا من عملهم دون تهمة، وفقا لقرار المحكمة الصادر أمس بتبرئتهم"، واصفا الأمر بـ"الكارثة".

وأشار المغازى، أنه وفقا للدستور يحق لأى شخص قضى عقوبة أكبر من المدة المحددة له، رفع قضية تعويض، لافتا إلى عدم التكهن بقيمة التعويض الذى يمكنه الحصول عليه.وأوضح أنه يمكن لمبارك طلب تعويضات بالمليارات، لكن تحديد القيمة فى النهاية يترك للقاضى.

وتابع: "نحن أمام كارثة حسين سالم، كان بيترجانا ناخد نصف ثروته مقابل تسوية القضية، الآن سيعود ومن الممكن مطالبته بتعويض للضرر النفسى والمعنوى الذى لحق به"، معتبرا أن الوضع الآن يجعلنا أمام حالة إحباط شديدة.وقال شوقي السيد، أستاذ القانون الدستوري بجامعة عين شمس: إنه لا يحق طلب أي تعويض، مبديا اعتراضه على قرار المحكمة بالبراءة، ووصفه بـ"الخطأ"، وتساءل: "الهيئة التي أدانته من قبل أعطته البراءة اليوم".وقلل أحقية مبارك في العودة مرة أخرى لممارسة الحياة السياسية، لكونه مازال مدانا في قضية القصور الرئاسية، حتى يتم النظر فيها.إلى هذا، قال الدكتور محمود سليمان كبيش، أستاذ القانون بجامعة القاهرة، إن حق طلب التعويض له مبادئه القانونية، موضحا: "إذا طلب الرئيس الأسبق تعويضا فمن حق كل مواطن أدانته المحكمة، ثم حصل على البراءة، طلب التعويض، ووقتها ستعلن مصر إفلاسها".

ولفت محمد فهمي خضير، المحامي الحقوقي، أن مبارك له حق طلب التعويض ولكن ليس من الدولة، وإنما عن طريق قضايا السب والقذف والتشهير التي يمكن أن يرفعها ضد معارضيه.وحول حقه في العودة للحياة السياسية، أوضح أن "مبارك" مازال في نظر القانون متهما لحصوله على حكم ٣ سنوات في قضية القصور الرئاسية، وهو ما يجعله "لصا" قانونا و.

أشار خضير، أنه في حالة براءة مبارك سيعود الوضع إلى ما كان عليه قبل ٢٥ يناير، قائلا: "سيحل حبيب العادلي منصب وزير الداخلية مكان محمد إبراهيم، بس وقتها ربنا يستر علينا، إحنا وصلنا لمرحلة اللهو والعبث".

ونفى نبيل حلمي، أستاذ القانون الدولى وعميد كلية الحقوق بالزقازيق سابقا، أحقية مبارك فى طلب تعويض عن فترة الحبس التى قضاها، موضحًا أن اتهام مبارك فى قضية قتل المتظاهرين جاء من قبل النيابة وليس من قبل أشخاص، وبالتالى لا يمكنه رفع دعوى لطلب التعويض.. وأكد حلمى أن مبارك ليس له الحق العودة كرئيس للجمهورية لأن فترة رئاسيته انتهت، فضلاً عن انتخاب الشعب لرئيس آخر الآن.

براءة مبارك أنهت أكذوبة الربيع العربى.. وأسدلت الستار عن ٢٥يناير٢٠١١

حكم محكمة جنايات القاهرة فيما يسمى بقضية القرن يوم السبت الموافق ٢٠١٤/١١/٢٩ انهى اخر فصل من فصول مسئولية مبارك ونجليه ومساعدية الجنائية عن قتل الشهداء فى ميادين مصر ابان ٢٥يناير ٢٠١١ واسدل الستار عن مشهد أكذوبة الربيع العربى (فى ليبيا وراح ضحيته معمر القذافى، وتونس وراح ضحيته على زين العابدين ، واليمن وراح ضحيته على صالح ، وسوريا فطن الي اكذوبته بشار الاسد ولم يستجب لاهواء الغرب او الشرق)الذى عاشته المنطقة العربية وكادت ان تصدقه لولا تدخل العناية الالهية ووضوح الرؤيا للكثير خاصة بعد ما عاشته مصر وليبيا واليمن من مأساة دموية واخلاقية ووطنية كاد ان يضيع ويذوب معها الوطن . فالمشكلة وقتها كانت ليست فيما روجه الاعلام الخارجى والاقليمى والمحلى بشان مايعانيه الشعب من فقر او مرض او جوع او فساد او رشوة او محسوبية اونهب او الاستيلاء على المال العام او سرقة الاراضى او اثراء البعض دون سبب لان المتبع للاحداث بدءا من ٢٥ يناير ٢٠١١الى يوم ٢٠١١/٢/١١يجد المنزلق الذى كادت ان تسقط معه الدولة المصرية لعدم قدرة القائمين على امور البلاد من ادارة البلاد على اكمل وجه وذهابهم مع الشيطان قبل تخلى مبارك عن منصب الرئاسة من اجل ألاستحواز على السلطة واثبات وجودهم على صدارة المشهد المصرى رغم عدم كفاءتهم لادارة البلاد وانتهى بهم الحال الى تسليم البلاد تسليم مفتاح الى الاخوان والتيار الدينى بعد ان ضحوا بجنرال العسكرية المصرية لياتوا ببهلول يلعبوا به الا ان الرياح لاتأتى بما تشتهى به الانفس فضحى بهم البهلول فى يوم وليلة ، وشهدت البلاد ماساة دستورية وسياسية بدءا من الاعلان الدستورى ٢٠١٢/٨/١٢ والمتمم له يوم ٢٠١٢/١١/٢١الذى كان بمثابة القشة التى قصمت ظهر البعير،فأجتمع المخلصيين والمحبيين لهذا الوطن على قلب رجل واحد حتى تم الاطاحة بمرسى فى يوم ٢٠١٣/٦/٣٠ ليسدل الستار عن اكذوبة دولة الخلافة او الربيع العربى او ثورة ٢٥ يناير كما رددنا لها او رددت لها امريكا وتركيا واسرائيل وقطر. لتبرء العدالة السماوية مبارك واتباعه وحاشيته وحراسة ليطفوا من جديد ، وسيسيطروا وسيهيمنوا على المشهد السياسى الدستورى البرلمانى القادم ليؤكدوا لنا ان ما حدث كان قضاءا وقدرا لنبكى معا على الاكذوبة التى عشناها وعايشنا فيها الاعلام وضياع ٤ سنوات من عمرنا ولنا فى التاريخ عبر.

من أعظم أنواع التحدى أن تضحك والدموع فى عيونك

الاتحاد الثورى
دونها تفتقد الحقيقة للخبر
رئيس مجلس الإدارة أ.د. فؤاد عبد النبى
رئيس التحرير محمد سعيد

برلمان مبارك القادم أنيابه أشرس من رئاسة الجمهورية

" بادئ ذى بدء إن المجلس القادم له انياب اشرس من رئاسة الجمهورية وفق الصلاحيات المخوله لاعضائه فى المادة ١٠١ من دستور ٢٠١٤ والتى تنص " يتولى مجلس النواب سلطة التشريع ، واقتراح السياسة العامة للدولة ، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والموازنة العامة للدولة ، ويمارس الرقابة على اعمال السلطة التنفيذية وذلك كله على النحو المبين فى الدستور. وإزاء ما اعطاه المشرع الدستورى لاعضائه من صلاحيات قاطعة وفقا لنص المادة ١٥٦ من دستور ٢٠١٤ التى تنص " اذا حدث فى غير دور انعقاد مجلس النواب ما يوجب الاسراع فى اتخاذ تدابير لاتحتمل التأخير يدعو رئيس الجمهورية المجلس لانعقاد طارئ لعرض الامر عليه .واذا كان مجلس النواب غير قائم ويجوز لرئيس الجمهورية اصدار قرارات بقوانين ، على ان يتم عرضها ومناقشتها والموافقة عليها خلال خمسة عشر يوما من انعقاد المجلس الجديد . فاذا لم تعرض وتناقش او اذا عرضت ولم يقرها المجلس زال بأثر رجعى ما كان لها من قوة القانون دون حاجة الى اصدار قرار بذلك الا اذا راى المجلس اعتماد نفاذها فى الفترة السابقة او تسوية ماترتب عليها من اثار.. "

ازاء هذا النص الدستورى يجب ان نفرق بين شطرين النص الشطر الاول اذا حدث فى غير دور انعقاد مجلس النواب وهذا ليس حديثنا أما الشطر الثانى واذا كان مجلس النواب غير قائم وهو محل حديثنا بشأن جميع القرارات التى استصدرها عدلى منصور باعتباره رئيسا للجمهورية فى فترة عدم وجود مجلس النواب ١- كقانون مجلس النواب والمادة ٣/١٠٢ التى يشوبها عدم الدستورية وقانون قانون التظاهر الذى يشوبه عدم الدستورية وقانون مذدوجى الجنسية للمصريين فى الخارج يشوبه عدم الدستورية وقانون العلاقة بين الدولة والمستثمر الذى يشوبه عدم الدستورية وكذلك القرارات التى استصدرها عبد الفتاح السيسى كقانون الحد الاقصى الذى يشوبه عدم الدستورية وقانون الضريبة العقارية الذى يشوبه عدم الدستورية ..الخ فوفقا لنص المادة ٢/١٥٦ يجب بل ان هناك الزام دستورى على عرض تلك القوانين على مجلس النواب لمناقشتها والموافقة عليها خلال خمسة عشر يوما من انعقاد مجلس النواب وهنا مربط الفرس.. والمسئولية القانونية والدستورية على اعتاق اعضاء مجلس النواب بالتالى لهم الحق عند مناقشة قانون انتخابات رئاسة الجمهورية الذى استصدره عدلى منصور والذى على اساسه تم انتخاب السيسى رئيسا للبلاد فى خلال خمسة عشر يوما من اجتماع المجلس بأن يبتوا فيه من حيث شرعيته او عدم شرعيته بمعنى اخر هل يقبل مجلس النواب وهو الجهة التشريعية الوحيدة بالدولة المصرية وفق نص المادة ١٠١ التى تنص " يتولى مجلس النواب سلطة التشريع واقرار السياسة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للدولة ، ويمارس الرقابة على اعمال السلطة التنفيذية ، وذلك على النحو المبين فى الدستور". قانون عدلى منصور بشان الانتخابات الرئاسية الذى يتعارض مع نص دستورى قاطع وجازم فى المادة ٩٧ " ... ويحظر تحصين اى عمل او قراراداري من رقابة القضاء ، ولا يحاكم شخص الا امام قاضية الطبيعى ، والمحاكم الاستثنائية محظورة

نحن بصدد نص قانونى يتعارض مع نص دستورى لايمكن ان تقبل الجهة التشريعية فى مصر معه طابع المواءمة او الملائمة لتمريره والا وقعنا فى انتهاك وخرق اكبر مؤسسة تشريعية للدستور المصرى علانية تحت اى مسمى لاعزر لها فيه واذا حدث منه عندئذ نقول يارحمن يارحيم على الدولة المصرية المشكلة القانونية تكمن فى نص المادة ٧ من قانون عدلى منصور اى قانون الانتخابات الرئاسية بتحصينه قرارات اللجنة الرئاسية من رقابة القضاء وهى بدعة ابتدعها المجلس العسكرى يوم ٢٠١١/٣/٣٠ عندما نص فى المادة ٢٨ من الاعلان الدستورى " تتولى لجنة قضائية عليا تسمى " لجنة الانتخابات الرئاسية "الاشراف على انتخابات رئيس الجمهورية بدءا من الاعلان عن فتح باب الترشيح وحتى اعلان نتيجة الانتخاب ...... وتكون قرارات اللجنة نهائية ونافذة بذاتها ، غير قابلة للطعن عليها بأى طريق امام اية جهة ، كما لايجوز التعرض لقرارتها بوقف التنفيذ او الالغاء ، كما تفصل اللجنة فى اختصاصها ، ويحدد القانون الاختصاصات الاخرى للجنة. ابتدعها مبارك بعد ان قام بتعديل المادة ٧٦ من دستور ٢٠٠٥ ونقلها عنه المشير طنطاوى فى اعلانه الدستورى يوم ٢٠١١/٣/٣٠ ووضعها فى صلب المادة ٢٨ منه ثم جاء بعد ثورة شعبية عدلى منصور رئيس اكبر محكمة دستورية فى مصر وعززها فى المادة ٧ من قانون الانتخابات الرئاسية وهو يعلم العلم الكافى النافى للجهالة بعدم دستورية تلك المادة . عدم دستورية تحصين قرارات اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية. ما يعنى ان القانون رقم ٢٢ الذى استصدره عدلى منصور والذى انتخب السيسى على اساسه لابد ان يعرض على مجلس النواب القادم خلال خمسة عشر يوما من انعقاده . وان يحظى بقبول ٣٧٨ عضوا من ٥٦٧ عضو من مجلس قد يكون هولامى الهاوية والانتماء اى ان رفضه ثلثى عدد الاعضاء فقد السيسى شرعية تواجده بأثر رجعى على منصب رئاسة جمهورية مصر العربية !!.والامر يسرى على كافة القوانين الاخرى التى يشوبها عدم الدستورية اذن نحن امام معضلة دستورية سياسية .

● يخطىء من يظن او يعتقد ان رئيس الجمهورية سيأتى برئيس وزراء وفق هواه او مزاجه يحقق حلمه او مشروعه القومى او برنامجه الرئاسى الذى عرضه على شعب مصر وايده الشعب واختاره لتحقيق وتنفيذ هذا البرنامج اى يخطىء من يتوهم ان تعيين رئيس الحكومة حق مطلق لرئيس الجمهورية. فتعيين

بقلم الفقيه الدستورى
أ.د. فؤاد عبد النبى

رئيس الجمهورية رئيس الحكومة مشروطة بالحصول على ثقة البرلمان الذى يمثل الاكثرية منه رموز مبارك فالسيد عمرو موسى ولجنة الخمسين ذهبوا الى سحب هذا الحق من رئيس الجمهورية لتقليص صلاحياته وسلطاته حيث نصت المادة ١٤٦ من دستور ٢٠١٤ " يكلف رئيس الجمهورية رئيسا لمجلس الوزراء بتشكيل الحكومة وعرض برنامجه على مجلس النواب . فاذا لم تحصل حكومته على ثقة أغلبية اعضاء مجلس النواب خلال ثلاثين يوما على الاكثر ، يكلف رئيس الجمهورية رئيسا لمجلس الوزراء بترشيح من الحزب او الائتلاف الحائز على أكثرية مقاعد مجلس النواب ، فاذا لم تحصل حكومته على ثقة اغلبية اعضاء مجلس النواب خلال ثلاثين يوما ، عد المجلس منحلا ويدعو رئيس الجمهورية لانتخاب مجلس نواب جديد خلال ستين يوما من تاريخ صدور قرار الحل .

وفى جميع الاحوال يجب الايذيد مجموع مدد الاختيار المنصوص عليها فى هذة المادة على ستين يوما .

وفى حالة حل مجلس النواب يعرض رئيس مجلس الوزراء تشكيل حكومته ، وبرنامجها على مجلس النواب الجديد فى اول اجتماع له

وفى حالة اختيار الحكومة من الحزب او الائتلاف الحائز على اكثرية مقاعد مجلس النواب ، يكون لرئيس الجمهورية بالتشاور مع رئيس مجلس الوزراء اختيار وزراء الدفاع والداخلية والخارجية والعدل.

● يخطىء من يظن او يعتقد ان رئيس الجمهورية من حقه بأرادته المنفرده ان يعفى رئيس الحكومه من اداء عمله اى يخطىء من يتوهم ان اعفاء رئيس الحكومة حق مطلق لرئيس الجمهورية. فأعفاء رئيس الجمهورية لرئيس الحكومة مشروطة بالحصول على موافقة أغلبية أعضاء مجلس النواب فالسيد عمرو موسى ولجنة الخمسين ذهبوا الى سحب هذا الحق من رئيس الجمهورية لاضعاف مركزه صلاحياته وسلطاته حيث نصت المادة ١٤٧ من دستور ٢٠١٤" لرئيس الجمهورية اعفاء الحكومة من اداء عملها بشرط موافقة اغلبية اعضاء مجلس النواب . ولرئيس الجمهورية اجراء تعديل وزارى بعد التشاور مع رئيس الوزراء وموافقة مجلس النواب بالاغلبية المطلقة للحاضرين اى ٥٠+١ وبما لايقل عن ثلث اعضاء المجلس .ويجب ان نفرق بين اعفاء الحكومة من رئيس الجمهورية وبين استقاله الحكومة بأرادتها وبين اقالة الحكومة ففى الحالة الاخيره نجد مثلها قيام د/ حازم الببلاوى لاسباب سياسية تقديم استقالته واستقالة حكومته بين عشية وضحاها بسبب ضغط من رئاسة الجمهورية لخشية القائمين على امور البلاد ان يحدث ما لا يمكن تفاديه أوتداركه اثناء تنفيذ الاستحقاق الثانى من خارطة الطريق "الانتخابات الرئاسية " بأن يقدم الدكتور الببلاوى على تقديم استقالته اثناء الانتخابات الرئاسية أسوه بما سلكه سلفه الدكتور محمد البرادعى مما يعرض النظام السياسى المصرى لهزة قد تعصف به لذا تم الضغط عليه وحماية لماء الوجه قدم استقالته لرئيس الجمهورية !! ولكن الامر يختلف اذا كنا بصدد استقرار سياسى يصعب على رئيس الجمهورية بأرادته المنفرده ان يعفى رئيس الوزراء من منصبه ما لم يكن مؤيد بموافقة من اغلبية اعضاء مجلس النواب.وهذا المشكل من اكثر المعضلات التى ستواجه الرئيس القادم امام البرلمان الذى يستحوز فيه حزب او تيار على الاكثرية وهوما نخشى منه امام صعود التيار السلفى على المشهد وفن تكتيكه ولعبه مع كافة الاحزاب والتيارات الاخرى للاستئثار بأكثر المقاعد فى البرلمان القادم. وهو ما لم يفطن اليه السيد عمرو موسى ومجموعة الخمسين لعدم قراءتهم الاعلان الدستورى الصادر من المستشار عدلى منصور يوم ٢٠١٣/٧/٨ اى بعد عزل من حكم شعب مصر على مدار عام حيث نصت المادة الاولى من هذا الاعلان الدستورى"الشريعة الاسلامية تشمل ادلتها الكلية وقواعدها الاصولية ومبادئها المتفرعه من مذاهب اهل السنة والجماعه " بالتالى فرض رئيس الجمهورية المؤقت التيار السلفى على المشهد بأقرار وجوده خاصه ان تلك المادة هى ما كان يتناغم بها الشيخ ياسر برهامى ويتمسك بها علانية وجهارا اذ يفاجئنا رئيس الجمهورية فى صدر اعلانه الدستورى بأقرار ما كان يتمسك ويتباهى به زعيم السلفية رغم رفض كافة القوى السياسية والثورية والوطنية تلك المادة التيكان منصوص عليها فى دستور الاخوان تحت مسمى المادة ٢١٩ بالتالى فرض بقوة الدستور المستشار عدلى منصور التيار السلفى على المشهد دون ان يتدارك مدى خطورة هذا التيار وعدم مصدقيته طيله فترة وجوده فى الحياة السياسية ومدى تعاونه مع جماعة صهيون الاخوانية وهو الامر الذى نخشاه فى المرحلة القادمه من حيث تعاونه مع جماعة صهيون للوقوف فى خندق واحد مع مرشح التيار الشعبى .خاصة بعد ان عجز رئيس الجمهورية المؤقت المستشار عدلى منصور فى اعلانه الدستورى عن حل الاحزاب الدينية المنشأة بالقرار رقم ١١/١٢ الصادر من المشير طنطاوى رئيس المجلس العسكرى والذى عدل على اساسه قرار رئيس الجمهورية ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الاحزاب السياسية ليسمح بأنشاء أكثر من ١٧ حزب دينى بالمخالفة للنظام السياسى الدستورى المصرى وبالمخالفة لمقومات ثورة ٢٣/يوليو/١٩٥٢ وبالمخالفة لثورة التصحيح ١٩٧١ .

■ ولماذا لم يقم رئيس الجمهورية المؤقت بأستعمال صلاحياته وسلطاته التشريعية والدستورية كما جاء فى اعلانه الدستورى فى ٢٠١٣/٧/٨ فى المواد ٢٣ ، ٢٤ ؟!

وهل عد السيسى شريك فى هذا التأخير خاصة ان شعب مصر خرج يوم ٢٠١٤/٧/٢٦ وفوضه فى مكافحة الارهاب ؟!

■ ولماذا لم يترجم السيسى تفويض شعب مصر له بالاشتراك مع رئاسة الجمهورية فى استصدار قانون او اعلان دستورى مكمل بجعل تلك الجماعة الدموية ارهابية ؟!

■ ولماذا لم يقم رئيس الجمهورية بتفعيل نص المادة ٢٣٧ التى تلزم الدولة بمكافحة الارهاب ؟

● وهل رئيس الجمهورية يعد مسئول مسئولية مباشرة ازاء هذا التاخير ؟!

● هل الامانة الوطنية والولاء لمصر يقتضى من القضاه سرعة تفعيل قانون العقوبات بدءا من المواد ٧٧ الى ١٠٢ بأستصدار احكام رادعة لكل من يروع ويهدد ويقتل المصريين ؟ ام كان على القضاء المصرى التأخير والمماطلة والمراوغه فى استصداره احكام مشدده حتى تسقط الدولة المصرية ويباح دماء المصريين علانية وجهارا لارضاء اصحاب النفوذ ذوى النفوس المريضة الحقوده التى تعبث بالداخل او لارضاء الغرب اولارضاء الامركان او العم صهيون او لارضاء اوردغان او لارضاء الالمان؟!

■ لماذا نفذ صبر القضاه من تلك الجماعة الدموية ؟

نفذ صبر القضاه من تلك الجماعة الدموية بعد ان شاهدوا بأم اعينهم عجز القائمين على امور البلاد فى ردع تلك الجماعة الدموية وان هناك علامات استفهام كبيره ازاء الضغوط الدولية والمحلية وبعض القوى السياسية التى لديها ميول فى اشراك تلك الجماعة فى مناحى الحياة

● ففى يوم ٢٠١٣/٧/٨ أخطأ المستشار عدلى منصور فى حق نفسه وفى حق شعب مصر عندما أستصدر اعلانه الدستورى ورغم تضمن هذا الاعلان ٣٣ مادة الا ان الاعلان الدستورى خلا من تجريم لجماعة الاخوان رغم خروج شعب مصر عن بكرة ابيه يوم ٢٠١٣/٦/٣٠ اى قبل اعلانه الدستورى بـ ٧ ايام بأقتلاع تلك الجماعة من على المشهد السياسى والقبض على اعضائها بما فيها زعيم تلك العصابة الارهابية يوم ٢٠١٣/٧/٣ والقول بغير ذلك يجعل من ثورة الشعب يوم ٢٠١٣/٦/٣٠ انقلاب كما يدعى اصحاب النفوس المريضة الحقودة واصحاب العقول المجنونة ومن هنا نسأل انفسنا لماذا لم يتضمن الاعلان الدستورى الصادر من المستشار عدلى منصور فى المادة ٤/١٠ تجريم تلك الجماعة الارهابية بدلا من ترك النص كما جاء فى اعلان سيادته للقضاء المصرى عندما نص صراحة فى المادة ٤/١٠ " ويحظر انشاء جمعيات يكون نشاطها معاديا لنظام المجتمع او سريا أوذا طابع عسكرى وهو ما جعل تلك الجماعة تحوم هنا وهناك وتقوم بأعمال ارهابية وسفك دماء المصريين والاعتصام بميدان النهضة وبميدان رابعة فى تحدى صارخ للشعب المصرى الذى خرج يوم ٢٠١٣/٦/٣٠ وهو ما جعل نائب رئيس الجمهورية المعين من المستشار عدلى منصور الا وهو د/ البرادعى الى دعوة الاتحاد الاوربى لزيارة مصر والسماح للدول الاجنبية فى التدخل فى الشأن المصرى الامر الذى جعل مصر مباحة للجميع وهذة جريمة نتج عنها تدخل كل من هب ودب فى الشأن المصرى وفى حق الشعب المصرى فى تحديد مصيرة واختيار من هو الجدير ان يكون ممثلة.ثم هرب الكومبارس د/ البرادعى من على المشهد السياسى المصرى ليظهر ضعف من تولوا امور البلاد وعدم رؤيتهم للمستقبل واظهار ثورة ٦/٣٠ امام العالم بأنها انقلاب ضد شرعية خائن مصر والعروبة وشرف الوطنية الا ان فعلته القبيحة باءت بالفشل ازاء تمسك الشعب بثورته ونضاله من أجل نحاحها .

● خطأ المستشار عدلى منصور نجم عنه عجز د/ حازم الببلاوى رئيس وزراء مصر عن اتخاذ أى اجراء اواستصدار قانون ليجرم تلك الجماعة الارهابية مما ساعد الجماعة على تماديها فى اعمال العنف والارهاب فى جميع بقاع الارض المصرية بل وصل بها الامر الى سفك دماء ضباط وجنود القوات المسلحة وقوات الشرطة المصرية ووضع قنابل فى كل مكان وظهر د/ حازم الببلاوى برجل الايدى المرتشعة ووضع علامات استفهام كبيره ازاء صمته عن تلك الجماعة.

● خطأ المستشار عدلى منصور لم ينجم عنه عجز د/ حازم الببلاوى رئيس وزراء مصر عن اتخاذ أى اجراء اواستصدار قانون ليجرم تلك الجماعة الارهابية بل ساهم فى عجز د/ احمد البرعى وزير التضامن الاجتماعى عن تصنيف تلك الجماعة بالارهابية ولم يقم بأتخاذ اى اجراء قانونى ضد جمعية الاخوان المسلمين او ضد جماعة الاخوان المسلمين او ضد الجمعيات المنتمية والمساهمة بأموال اواعضاء فى تلك الجمعيات الاخوانية وهو ما اظهر الدولة بمظهر الضعف والهوان والعجز .

■ خطأ المستشار عدلى منصور نجم عنه أستخفاف د/ حازم الببلاوى رئيس وزراء مصر بشعب مصر عندما اعلن عن جعل جماعة الاخوان جماعة ارهابية دون ان يستصدر قرار اوقانون الى ان فوجىء شعب مصر بأن ما قاله د/ حازم الببلاوى بشأن ارهابية جماعة الاخوان هومجرد تصريح للفضائيات ولكسب شو اعلامى .

■ لماذا نقول أخطا المستشار عدلى منصور فى اعلانه الدستورى تجاه جماعة الاخوان؟

نقول أخطا لانه لم يقم بتفعيل الصلاحيات والسلطات المخوله له وفق اعلانه وعلى سبيل المثال نصت المادة ٢٣ من اعلانه الدستورى" رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية ، ويسهر على تأكيد سيادة الشعب ورعاية مصالحه واحترام القانون وحماية الوحدة الوطنية والعدالة الاجتماعية ،ويحافظ على استقلال الوطن وسلامة اراضيه ، ويراعى الحدود بين السلطات ،واتخاذ كل التدابير والاجراءات اللازمة لحماية البلاد وذلك كله على الوجه المبين بهذا الاعلان والقانون.كما نصت المادة ٢٤ من اعلانه الدستورى " يتولى رئيس الجمهورية ادارة شئون البلاد وله فى سبيل ذلك مباشرة السلطات والاختصاصات الثمانية الاتية .... "بالاضافة الى قانون العقوبات المصرى الذى نص على تجريم تلك الجماعة وجعلها ارهابية وفقا لما جاء فى نصوص المواد بدءا من ٨٦ الى المادة ١٠٢ اى ١٧ مادة تكلمت عن الارهاب بالتالى ما سلكته تلك الجماعة من اعمال عنف او ترهيب او فزع او هلع ضد المصريين بمثابة ارهاب اى المستشار عدلى منصور رئيس الجمهورية المؤقت جمع فى يديه السلطات التشريعية الى جانب السلطة التنفيذية الا انه لم يفعل تلك الصلاحيات والسلطات المخوله له لخدمة شعب مصر فى تجريم تلك الجماعة الارهابية رغم ما قامت به من عنف وقتل وسحل وسفك دماء المصريين الابرياء من المواطنين او من الشرطة او من الجيش وفى المقابل نجد دول الجوار المملكة العربية السعودية ودولة الامارات ومملكة البحرين قامت بتجريم تلك الجماعة فى مرسوم ملكى لحماية شعوبها من غزو او فكر تلك الجماعة الارهابية ولمتنظر الى ان يحكم القضاء كما سلك المستشار عدلى منصور ورئيس وزراء مصر حازم الببلاوى او المهندس ابراهيم محلب ازاء عجز القائمين على امور البلاد فى مصر بشأن تجريم تلك الجماعة الارهابية والذى كان واضح وضوح الشمس الى ان جاء الحكم الشهير يوم ٢٠١٣/٩/٢٣ من المستشار محمد السيد رئيس محكمة الامور المستعجلة عابدين فى القضية رقم ٢٠١٣/٢٣١٥ بحظر انشطة تنظيم الاخوان المسلمين بجمهورية مصر العربية

مبدأ شيلنى وأشيلك مسلك الرئاسة مع البرلمان القادم

هروب الكومبارس «محمد البرادعى» عن المشهد السياسى المصرى!

طنطاوى سمح بإنشاء الأحزاب الدينية بالمرسوم رقم ١٢ لسنة ٢٠١١ فى ٢٨ مارس ٢٠١١

عودة دولة مبارك أمر أفرزته الحكومات المتعاقبة

الاتحاد
دونها تفتقد الحقيقة للخبر
رئيس مجلس الإدارة
أ.د. فؤاد عبد النبى
رئيس التحرير
محمد سعيد

ملف

**إذا خدعك أحدهم مرة فهو مجرم
ولكن إذا خدعك مرتين
فإنك أنت المجرم**

وجماعة الاخوان المسلمين المنبثقه عنه وجمعية الاخوان المسلمين واى مؤسسة متفرعه منها او تابعه لها او منشاة بأموالها او تتلقى منها دعم مالى او اى نوع من انواع الدعم وكذا الجمعيات التى تتلقى ويكون من بين اعضائها احد اعضاء الجماعه او الجمعية اوالتنظيم سالف الاشاره اليه والتحفظ على جميع اموالها العقارية والمنقولة والنقدية سواء كانت مملوكة لها او مؤجره لها وكذا كافة الاموال والعقارات والمنقولات اللملوكة للاشخاص المنتمين اليها لادارتها بما يتفق والغرض من انشائها وطبقا لقوانين الدولة المصرية تحت اداره احدى اللجان المستقلة المشكلة من مجلس الوزراء وجعل تبعيتها الى مجلس الوزراء اداريا وقانونيا وماليا لحين صدور احكاما قضائية نهائية وبأنه نشأت ما تنسب الى الجماعه واعضائها من اتهامات متعلقه بالامن القومى وتكدير الامن والسلم العام مع اضافه المصروفات على عاتق الخزانه العامة . ثم جاء دور المستشار سعيد يوسف رئيس محكمة المنيا وعضوية كل من المستشارين إبراهيم وليد وطلعت جودة فى جلسة محاكمة ٥٤٥ قياديا إخوانيا بمركز مطاى، بإحالة أوراق ٥٢٨ متهماً إلى فضيلة المفتى، وبراءة ١٧ متهماً ، وقررت المحكمة تحديد جلسة ٢٨ أبريل للنطق بالحكم بعد رد فضيلة المفتى. كان هذا الحكم بمثابة الصاعقة التى أذهلت أنصار الإخوان ودفعتهم للحشد والتظاهر بشكل مفاجىء يوم الأربعاء واتهام القضاءالمصرى بإصدار أحكام مسيسة .. ضمت وقائع القضية عدة اتهامات تتصل بالاعتداء على مركز شرطة مطاى، وقتل العقيد مصطفى رجب نائب مأمور المركز، والشروع فى قتل الملازم أول كريم هنداوى والشرطى علاء محمد حافظ، وإطلاق الأعيرة النارية على عدد من المجنى عليهم، بالإضافة إلى الاستيلاء على أسلحة الشرطة وسرقتها وحرق مقر مركز الشرطة يوم ٢٠١٤/٤/٢٨ أصدر قاضى المحكمة حكمًا بإحالة أوراق ٦٨٣ متهما بمركز العدوة إلى فضيلة مفتى الجمهورية، والمتهمون بقتل رقيب شرطة ممدوح قطب محمد، واقتحام وحرق مركز الشرطة والتعدى على الممتلكات العامة والخاصة ومن بينهم محمد بديع مرشد الإخوان.

شرعية السيسى للرئاسة تشترط حصوله على ٣٧٨ عضواً بالبرلمان

يخطىء من يظن او يعتقد ان عمرو موسى ولجنة الخمسين قرءوا جيدا المرسوم العسكرى بقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١١ الخاص بتعديل بعض احكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الاحزاب السياسية الصادر فى ٢٠١١/٣/٢٨ اى بعد تخلى مبارك من منصب الرئاسة بـ ٤٥ يوم حيث سمح المشير طنطاوى بأنشاء الاحزاب الدينية اى أكثر من ١٧ حزب دينى اى ساعدهم وساهم معهم على انشاء الدولة الاسلامية بدليل مساعده رئيس حزب الحرية والعدالة (جماعة المسلمين) على ان يتولى امور البلاد فى أكبر جريمة خيانة كبرى ترتكب على الارض المصرية وللاسف بدلا من تفادى هذا الخطأ الجسيم الذى يرقى الى مستوى الجريمة نجد عمرو موس ولجنة الخمسين يسطروا المادة ٧٤ من دستور ٢٠١٤ التى تنص " للمواطنين حق تكوين الاحزاب السياسية بأخطار ينظمه القانون ، ولا يجوز مباشرة اى نشاط سياسى او قيام احزاب سياسية على اساس دينى ، أوبناء على التفرقة بسبب الجنس او الاصل او على اساس طائفى أو جغرافى ، او ممارسة نشاط معاد لمبادىء الديمقراطية ولا يجوز حل الاحزاب الا بحكم قضائى .بهذا النص الدستورى قنن عمرو موس ولجنة الخمسين الاحزاب الدينية الموجوده على الساحة المصرية وبالتالى لايجوز حل اى من هذة الاحزاب !!؟ وبالتالى سنجد هذة الاحزاب الدينية ترتع فى المشهد السياسى المصرى فى المرحلة القادمة.

شرعية السيسى لمنصب رئاسة مصر تشترط حصوله على موافقة ٣٧٨ من اعضاء البرلمان !!؟ هل يملك السيسى وفق قانون عدلى منصور الغير دستورى تحقيق هذه المعادلة ؟!!

قانون عدلى منصور للانتخابات البرلمانية الذى استصدره قبل تركه منصب الرئاسة ولم يتدخل السيسى لتعديله وفق مطالب القوى الثورية والوطنية والسياسية رغم ما يشوبه من عوار قد ينهى رئاسة السيسى للبلاد وهذا راجع الى عناده وعدم وضع هذا القانون موضع فحص وتمحيص ومناقشة مجتمعية تحقيقا لمطالب القوى السياسية ، وقد رأينا الناشط السياسى جورج اسحاق توجه الى رئاسة الجمهورية بمذكرة يلتمس فيها مراجعة هذا القانون قبل ان تقع الرئاسة فى المحظور الا ان طلبه رفض كما رفض مطلب رجال القانون والدستور وهو ما يضع منصب الرئاسة على شفا حفره من السقوط فى الهاوية خاصة اذا تركت الرئاسة قانون الانتخابات البرلمانية دون تعديل وهو ما يسمح للبرلمان القادم الذى ترك تشكيله لكل من هب ودب ، لكل من افسد الحياة السياسية المصرية ، لكل من باع مصر ، لكل من سرق ونهب اموال واملاك واراضى هذا الشعب تحت مسمى من القائمين على امور البلاد لايمكن ان نسمح بالعزل السياسيى وهذا حق اريد به باطل .

عدم دستورية قانون مجلس النواب سلاح فى يد الرئيس

ماهو الدور التشريعى لاعضاء مجلس النواب وما هو الدور الرقابى .

أولا:- الاختصاص التشريعى لآعضاء مجلس النواب

أقتراح مشروعات القوانين وفقا لنص المادة ١٢٢ من الدستور

(ب)مناقشة مشروعات القوانين واقرارها

(ج)أعادة النظر فى مشروعات القوانين التى اعترض عليها رئيس الجمهورية وفقا لنص المادة ١٥٦

(د) مشروعات الخطة العامة للتنمية وفقا لنص المادة ١٠١

(ه)المعاهدات وفقا لنص المادة ١٥١ من الدستور

(و) حالة الطوارىء وفقا لنص المادة ١٥٤ من الدستور

(ى) اذا كان مجلس النواب غير منعقد او قائم وفقا لنص المادة ١٥٦ من الدستور

ثانيا:- الاختصاص الرقابى لاعضاء البرلمان تشكيل لجان تقصى الحقائق وفقا لنص المادة ١٣٥

(ب)الاستجواب وفقا لنص المادة ١٣٠

(د)سحب الثقة (من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء) وفقا لنص المادتين ١٣١و١٦١

(ه) اتهام رئيس الجمهورية المادة ١٥٩

(و) أعلان الحرب وفقا لنص ١٥٢ من الدستور

اقتراح مشروعات القوانين

نصت المادة ١٢٢ من الدستور على هذا الاختصاص اذ نصت " لرئيس الجمهورية ، ولمجلس الوزراء ، ولكل عضو فى مجلس النواب اقتراح القوانين.هذا حق مشترك بين السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية والحكومة)واعضاء مجلس النواب وليس هناك فارق الا فارق اجرائى نصت عليه الفقرة الثانية والثالثة من المادة ١٢٢ "... ويحال كل مشروع قانون مقدم من الحكومة او من عشر اعضاء المجلس الى اللجان النوعية المختصة بمجلس النواب لفصحه وتقديم تقرير عنه الى المجلس ، ويجوز للجنة ان تستمع الى ذوى الخبرة فى الموضوع ، ولايحال الاقتراح المقدم بقانون المقدم من احد الاعضاء الى اللجنة النوعية ، الا اذا اجازته اللجنة المختصة بالمقترحات ، ووافق المجلس على ذلك ، فاذا رفضت اللجنة الاقتراح بقانون وجب ان يكون قرارها مسببا . وكل مشروع قانون او اقتراح بقانون رفضه المجلس لايجوز تقديمه ثانية فى دور الانعقاد نفسه.

مناقشة مشروعات القوانين واقرارها

اولا تبدء مناقشة المبادىء العامة للمشروع اجمالا. ثانيا ثم مناقشة مواده مادة مادة بعد تلاوة كل منها ويؤخذ الرأى على كل مادة . أخيرا لايجوز اخذ الرأى نهائيا على مشروع قانون قبل مرور ٤ ايام على الاقل من انتهاء المداولة فيه .

(ج) أعادة النظر فى مشروعات القوانين التى اعترض عليها رئيس الجمهورية

(د) مشروعات الخطة العامة للتنمية عالج دستور ٢٠١٤ المسائل المالية فى نصوص المواد١٢٤ و١٢٥ و١٢٦ و١٢٧فى الفصل الاول السلطة التشريعية من الباب الخامس ونستطيع ان نصف هذة الاختصاصات على النحو التالى:

١- الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تعرض على مجلس النواب لكى يقرها ن والى جوارها الخطط السنوية ، ويحيل رئيس مجلس النواب مشروعات خطط التنمية لدراستها وتقديم تقرير عنها .

٢-الموازنة العامة تعرض على مجلس النواب قبل تسعين يوما على الاقل من بدء شالسنة المالية وهو ما نصت عليه ١/١٢٤ " تشمل الموازنة العامة للدولة كافة ايرادتها ومصروفاتها دون استثناء ، ويعرض مشروعها على مجلس النواب قبل تسعين يوما على الاقل من بدء السنة المالية .ولما كانت ٦/١٢٤ لم تحدد بدء السنة صراحة فى النص الدستورى عندما جاءت الفقره السادسة بعبارة "ويحدد القانون السنة المالية .فترك المشرع الدستورى للمشرع القانونى تحديدها فالاصل المتبع انفى اول يوليو من كل عام ، فان مقتض النص الدستورى ان تعرض الموازنة العامة للدولة على مجلس النواب قبل اول مايو من كل عام. ويتم التصويت فى مجلس النواب على مشروع الموانة بابا باب. وهو ما نص عليه فى ١/١٢٤"…. ويتم التصويت عليه بابا بابا. ونصت المادة ٢/١٢٤ " يجوز لمجلس النواب ان يعدل النفقات الواردة فى مشروع الموازنة....." ونصت المادة " 124/3 واذا ترتب على التعديل زيادة فى اجمالى النفقات وجب ان يتفق المجلس مع الحكومة على تدابير مصادر للايرادات ..." ونصت المادة ٤/١٢٤ وفى جميع الاحوال لايجوز ان يتضمن قانون الموازنة اى نص يكون من شانه تحميل المواطنين اعباء جديدة.

الموازنة بقانون كما حدث عندما تدخل السيسى ورفض اعتماد الموازنه ، فاضطرت الحكومة الى تعديل فى الموازنة كنقل مبلغ من باب الى اخر او اضافة مصروفات او زيادة اعباء الامر الذى بعده تمت موافقته عليها فى صورة قانون. يعرض هذا القانون على مجلس النواب لاقراره .

٣-الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة حرصا من المشرع الدستورى ٢٠١٤ عن ما قبله من حيث الزام الحكومة بعرض حساباتها الختامية بعد ستة اشهر على مجلس النواب لتقوية دور الرقابة الفعلية من مجلس النواب على الحكومة ولحث الاخيره على الجدية وعدم زيادة النفقات فى اشياء لاتغنى ولا تسمن من جوع يكون ضحيتها فى الاخر هو الشعب.لذا قصر المشرع الدستورى المدة من سنة الى ستة اشهر ، حيث نظمت المادة ١٢٥ من دستور ٢٠١٤ ذلك بالنص على " يجب عرض الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة على مجلس النواب ، خلال مدة لاتذيد على ستة اشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية .

ويقصد بالحساب الختامى بيان الحقائق التى وقعت فعلا خلال السنة المالية المنتهية والى مدى اتفقت مع تقديرات الموازنة العامة. ونصت تلك الفقرة على وجوب عرض الحساب الختامى + التقرير السنوى للجهاز المركزى للمحاسبات وملاحظاته على الحساب الختامى . ونصت المادة ٢/١٢٥ ويتم التصويت على الحساب الختامى بابا بابا . ويصدر بقانون اسوة بالموازنة العامة .

٤-تحصيل الاموال العامة وصرفها وقد نصت على ذلك عدة مواد منها المادة ١٢٦ "ينظم القانون القواعد الاساية لتحصيل الاموال العامة واجراءات صرفها . والمادة١٢٧ " لايجوز للسلطة التنفيذية الاقتراض ، او الحصول على تمويل، او الارتباط بمشروع غير مدرج بالموازنة العامة المعتمدة يترتب عليه انفاق مبالغ من الخخزانة العامة لمدة معينة الا بعد موافقة مجلس النواب. وكذلك نصت المادة ١٢٨ يبين القانون قواعد تحديد المرتبات والمعاشات والتعويضات والاعانات والمكافات التى تتقرر على الخزانةالعامة للدولة، ويحدد حالات الاستثناء منها والجهات التيتتولى تطبيقها .

تعين رئيس الحكومة ليس من صلاحيات الرئيس

٥-الضرائب نصت المادة ٣٨ من دستور ٢٠١٤ "…. لايكون اشناء الضرائب العامة او تعديلها او الغاؤها الا بقانون ولايجوز الاعفاء منها الا فى الاحوال المبينة فى القانون ولايجوز تكليف احد اداء غير ذلك من الضرائب او الرسوم الا فى حدود القانون ….الخ.الاصل فى الضريبة انها تدفع بدون مقابل بينما الرسوم تدفع مقابل خدمة تؤدى للشخص والنص فرق بين الضرائب العامة وغيرها من الضرائب والرسوم.

٦-الالتزام حدد الدستور فى المادة ٣٢ منه قواعد استغلال الموارد الطبيعية وحق استغلال المرافق والمحاجر والمناجم الصغيرة والملاحات فى المادة ٣/٣٢عندما نص " … ولايجوز التصرف فى املاك الدولة العامة ، ويكون منح حق استغلال الموارد الطبيعية او التزام المرافق العامة بقانون ولمدة لا تتجاوز ثلاثين عاما . وجاء فى المادة ٤/٣٢ " ويكون منح حق استغلال المحاجر والمناجم الصغيرة والملاحات او منح التزام المرافق العامة لمدة لاتتجاوز خمسة عشر عاما بناءا على قانون. والالتزام هو ان تعهد الدولة الى غيرها فردا اوشركة وطنيا او اجنبيا بادارة مرفق عام او باستغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية .

عودة دولة مبارك

أمر أفرزته الحكومات المتعاقبة والرئاسية التى تركت الساحة المصرية سداح مداح لمن هب ودباذن سواء كانت حكومات متتالية او رئاسية مؤقته منذ ان تخلى مبارك على منصب رئاسة الجمهورية فى ٢٠١١/٢/١١ لم تأخذ قرار جد بشأن الاخوان او فلول الوطنى بل تركت الساحة سداح مداح للكل يلعب كيفما شاء وقت مايشاء دون رقيب او حسيب الامر الذى يخشى منه على التمثيل القادم لمجلس النواب من حيث مدى اتفاقهم او عدم اتفاقهم اى من حيث القوة المطلوبه داخل البرلمان من انصار مبارك خاصة بعد ان استصدر حكم يوم ٢٠١٤/١١/٢٩ ببراءة مبارك ومساعديه والجماعات الدينية . ومدى تأثيرها على تفعيل القوانين التى استصدرها المستشار عدلى منصور والرئيس عبد الفتاح السيسى . اى مدى اضفاء الشرعية على تلك القوانين وفق الصلاحيات المخوله لمجلس النواب وفق المادة ١٥٦ من دستور ٢٠١٤ المشكلة الحقيقية الأكبر التي تواجه مصر الان هي إعادة بناء الدولة الأمنية البوليسية،بأساليبها القمعية ليس فقط تجاه أنصار جماعة الإخوان المسلمين بل أيضًا تجاه النشطاء الليبراليين واليساريين والقوى الثورية والوطنية الذين خرجوا احتجاجًا على إقرار الحكومة لقانون يمنع التظاهر او على براءة مبارك وتصدت لهم قوات الأمن بعنف وقوة مفرطة وما يزيد الوضع سوءًا هو عودة القمع يأتي هذه المرة مصحوبًا بنزعة قومية ومزاج شعبي مؤيد للرئيس مع إعلام مساند ومؤيد و موال لحماية مصالحة وراس ماله للوضع السياسي الجديد وهو ما انعكس على رفض اغلبية المشاهدين رؤية الكثير من الوجوه الاعلامية التى اصبحت تبعث على القىء بمجرد رؤيتها على شاشة التلفاز بسبب تطبيلها وزمرها ورقصها . ضف لذلك اضفاء الشرعية على القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية تحت ذريعة الحرب على الإرهاب، من شانها توسيع سلطة المحاكم العسكرية بشكل تحت ذريعة الحرب على الإرهاب والاخوان،"ما يعني أن الكثير من المدنيين الذين يخرجون للتظاهر سيواجهون قاضيا عسكريا يخضع لأوامر قادته العسكريين". خاصة بعد ان حكمت محكمة القاهرة برفض كل التهم الموجهة للرئيس حسني مبارك بقتل متظاهرين أثناء ثورة يناير ,٢٠١١ وفي الوقت نفسه برأت ساحة قادة الأمن والشرطة ممن كانوا يعملون تحت إمرة مبارك من جرائم قتل من المتظاهرين سقطوا أثناء الثورة "وعلى ما يبدو فالدولة العميقة والرأسمالية والمحسوبية والفساد وسرقة اراضى الدولة التي كانت في عهد حسنى مبارك تتأهب للعودة من جديد تحت غطاء من الشرعية القانونية والدستورية والقضائية !!؟ وذلك لتمتعها بحصانة من العقاب فى ظل مجلس النواب القادم الذى سيسيطر عليه انصار مبارك والتيار الدينى دون دور ملموس فى هذه المرحلة القادمة للقوى الثورية او الوطنية.

عدم دستورية قانون مجلس النواب سلاح فى يد الرئيس لحل البرلمان قد يعصف ببطلان انتخابات الرئاسة أو انهيار النظام السياسى المصرى واعادة البلد الى الفوضى مرة اخرى :-

القضاء المصرى لايمكن ان يكيل فى المرحلة القادمة بمكيالين والا فقد هيبته ومنزلته وحصانته وقوته أمام نفسه وامام شعبه وامام العالم العربى والاوربى اذا عرض عليه قانون مجلس النواب المعيب والغير دستورى ، وهو المحك القادم لاختبار القضاء المصرى فى ظل دستور ٢٠١٤ ، ولايمكن ان يقبل كل حر شريف على ارض هذا الوطن بعد ثورة ٣٠يونيو عامل المواءمة امام خرق وانتهاك نصوص دستورية قاطعة بعدم دستورية هذا القانون . من هنا ستشهد الايام القادمة حالة احتقان سياسى قانونى دستورى امام احترام دولة القانون واستقلال القضاء وحصانتة المنصوص عليها فى ٧ مواد فى الباب الرابع من دستور ٢٠١٤ فهل القضاء المصرى قادر على تحقيق دولة القانون واستقلال القضاء وحصانته امام نفسه وشعبه ومؤسسة الرئاسة ايا كانت الاعتبارات السياسة او الامنية او القانونية او الدولية ؟!! ام سيختار عامل المواءمة كما شاهدنا بأم اعينا عند نظر المحكمة الدستورية فى شان القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ الخاص بمجلس الشورى المعدل بالمرسوم العسكرى رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١١فى ٢٦ سبتمبر ٢٠١١ والذى انتهت فيه المحكمة الدستوريةى بعدم دستورية قانون مجلس الشورى وفى نفس الوقت بدستورية قانون مجلس الشورى وفق معيار المواءمة وهو ما احزنا واحزن الكثير من عامةة شعب مصر لذا استخف الاخوان والسلفيين بالمحكمة الدستورية واعلنوا الحرب عليها بعد ان راوا بام اعينهم بعدم جرءتها على حسم مسالة دستورية وجعلتها معلقة بين القبول والرفض تحت مسمى المواءمة على خلاف حكمها الشهير بحل مجلس النواب يوم ٢٠١٢/٦/١٤

الرئاسة تبقى على قانون النواب عملا "بمبدأ شيلنى وشيلك"

توافر العلم الكافى النافى للجهالة لدى رئاسة الجمهورية بعدم دستورية قانون الانتخابات الرئاسية الا انها طرحت كل الاراء المعارضة لهذا القانون جانبا مفضله الابقاء على هذا القانون حتى يكون سلاح نافذا تلجا اليه متى احست بان مجلس النواب غير متفاعل او متعاون او منسجم مع رئاسة الجمهورية وهذة معضله قانونية ودستورية تتحملها رئاسة الجمهورية وكل القانونين والدستوريين ورجال القضاه المصريين الشرفاء على هذة الارض فبعد ان تم توضيح عوار هذا القانون فلا حجة او عزرا لدى رئاسة الجمهورية او رجالها من القانونيين او الدستوريين فامام النص الدستورى لايجوز التفسير او التاويل او الشطط او الخيال او الهيام او المواءمة للظروف السياسية التى يتم نسجها من حين لاخر لتبرير الخروج على دولة القانون وسيادة القضاء .

إعفاء رئيس الحكومة مشروطاً بموافقة أغلبية أعضاء مجلس النواب

كما توافر العلم الكافى النافى للجهالة لدى اعضاء مجلس نواب الامة المصرية ٢٠١٤ بأن قانون الانتخابات الرئاسية رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٤الذى وضعه عدلى منصور غير دستورى اى ان المادة ٧ منه تخالف المادة ٩٧ من الدستور التى تحظر النص على تحصين اى قرار او عمل من رقابة القضاء ، ورغم علم المستشار عدلى منصور رئيس الجمهورية المؤقت ورئيس المحكمة الدستورية فى يوم من الايام ان نص المادة ٧ من قانون الانتخابات الرئاسية الذى وضعه يتعارض ويتناقض مع نص دستورى الا انه وضعه لاعتبارات سياسية فهل الاعتبارات السياسية تجب الدستور وسيادة القانون واستقلال القضاء وحصانته والتدخل فى عمل القضاء ؟ لا والف لا فالمشرع الدستورى فى دستور ٢٠١٤ حظر فى المادة ٨٤ منه "…. التدخل فى شئون العدالة او القضايا ، جريمة لاتسقط بالتقادم.

أعضاء المجلس القادم قادرين على تحمل مسئولية الامانة الوطنية ؟

هل سيحترم اعضاء مجلس النواب المصرى ٣٧٨ عضوا الذين سيصوتون على هذا القانون بالتأييد (وهو العدد المطلوب وفق نص المادة ١٥٦ من دستور ٢٠١٤ للحصول على موافقة اعضاء البرلمان على القوانين التى صدرت فى غيبته) على يمين القسم الذى اقسموا عليه وفق المادة ١٠٤ من دستور ٢٠١٤ والتى تنص " … أقسم بالله العظيم ان احافظ مخلصا على النظام الجمهورى ، وان احترم الدستور والقانون ، وان ارعى مصالح الشعب رعاية كاملة ، وان احافظ على استقلال الوطن ووحده وسلامة اراضيه . هذا هو اول اختبار لاعضاء مجلس نواب ثورة ٣٠يونيو ٢٠١٣ فهل سيحترمون يمين القسم ام سينحثون يمين القسم تحت باب المواءمة ؟!! اسئلة نضعها امام انسفنا وامام شبابنا وامام العالم وامام الاجيال القادمة تؤكد على مدى احترامنا لانفسنا ام عدم احترامنا لانفسنا . وان دلت فانما ستدل ليس على مدى احترام القائمين على امور البلاد بيمين القسم ام لا اى خرق وانتهاك الدستور سيجعل من مرسى بطل عندما حنث يمين القسم بمفرده قمنا ضده سواء شباب او قوى ثورية او وطنية او قضاه او سياسيين او عسكريين بينما سيكشف التاريخ ان اعضاء البرلمان المصرى الذين اتوا بعد ثورة ٣٠يونيو ٢٠١٣ وازاحة مرسى من على كرسى الرئاسة لفقده الشرعية القانونية والدستورية بسبب حنثه يمين القسم هم انفسهم أمام اختبار صعب هل سيقدرون على الحفاظ على يمين القسم ام سينحثون يمين القسم الذى اقسموا عليه وفق المادة ١٠٤ من دستور ٢٠١٤ يوم ١٨/يناير ٢٠١٤

هل رئاسة الجمهورية تترك رسالة وفق مبدا كل لبيب بالاشاره يفهم للبرلمان القادم بأن حله سيكون بيد محامى مبتدأ فى عالم المحاماة حتى تضغط على الاعضاء لكى تستحصل على التأييد الكامل لكافة القوانين التى استصدرها المستشار عدلى منصور بما فيها قانون الانتخابات الرئاسية المعيب والا رفضهم لهذا القانون بعدم استحصال موافقة ٣٧٨ صوت من اعضاء المجلس سيكون فى انتظارهم عالم جديد من الانطواء السياسى والابتعاد عن الضوء الاعلامى بعد ان تكشر الرئاسة عن انيابها تجاه كل من تسول له نفسه ان يتمسك بنصوص الدستور ؟!! لماذا نقول كل هذا نقول لتوضيح الامور ولكشف اوجه القصور والعوار فى هذا القانون قبل ان ينفذ السهم ونندم يوما لاينفع فيه الندم ويؤل الامر فى النهاية الى تطبيق دول القانون وسيادة واستقلال القضاء وهو ما يؤكد على عدم دستورية قانون الانتخابات البرلمانية القادم . بسبب الاخذ بنص الفقرة الثالثة من المادة ١٠٢ من دستور٢٠١٤ هذة الفقرة تتعارض مع اربعة نصوص دستورية المواد ٤ و ٩ و٥٣ و٧٢ من دستور ٢٠١٤ ويجوز الاخذ بالنظام الانتخابى الفردى او القائمة او الجمع بأى نسبة بينهما عك دستورى فى الفقرة الثالثة من المادة ١٠٢

- فأصطلاح بأى نسبة بينهما يتعارض ويخالف مبادىء دستورية متمثلة فى المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص
- استحالة الاخذ بالنظام الفردى وحده فى انتخابات البرلمان٢٠١٤
- استحالة الاخذ بنظام القائمة وحده فى انتخابات البرلمان٢٠١٤
- المزج بين نظام القائمة ونظام الفردى بالتساوى شرط لتحقيق مبادىء المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص
- أخطات رئاسة الجمهورية عندما اعطت المراة ٥٠٪ من القائمة واعطت لـ ٥ فئات مهمشة ٥٠٪ من القائمة. أخطات رئاسة الجمهورية عندما اعطت المراة ٥٠٪ من القائمة واعطت لـ ٥ فئات مهمشة ٥٠٪ من القائمة بالاضافة الى اخطاء جسيمة ترقى الى شبهة عدم دستوية هذا القانون.

ليس من العار أن نسقط
ولكن العار
ألا نستطيع النهوض

الاتحاد الثورى

رئيس مجلس الإدارة
أ.د. فؤاد عبد النبى

رئيس التحرير
محمد سعيد

دونها تفتقد الحقيقة للخبر

قيادى بالجبهة لـ «الإتحاد الثورى»:

٣ أحزاب تنسحب من قائمة الجنزورى.. وخريطة التحالفات تتشكل من جديد

بكرى: فوضنا الجنزوري في إعداد القوائم الانتخابية ولا إنقسامات بالجبهة

صلاح حسب الله: د. الجنزورى أحد القامات السياسية التي عملت وما زالت تعمل لمصلحة الوطن

أحمد الشناوى

انسحبت أحزاب المؤتمر، والغد، والتجمع، رسميًا من قائمة الدكتور كمال الجنزوري، رئيس الوزراء الأسبق، بعد اعتراضهم على نسب مقاعدهم الخاص بهم داخل القائمة، وذلك عقب الاجتماع الذي تم للمجلس الرئاسي للتحالف. قال تامر الزيادي، عضو المجلس الرئاسي لتحالف الجبهة المصرية، إن انسحاب أحزاب المؤتمر والغد والتجمع، من قائمة الدكتور كمال الجنزوري، ليس اعتراضًا على شخصه الوطني، ولكنه اعتراض على النسبة الضئيلة التي تم تحديدها للأحزاب، والتي ستؤدي لتجاهل عدد كبير من مرشحيه من الفئات المهمشة والمرأة والأقباط والشباب وذوي الإعاقة، وهو ما يراه الحزب إجحافًا لحق مرشحيه الذين أعطوه الثقة. وأضاف، الزيادي أن هناك تغييرات كبيرة ستشهدها التحالفات الانتخابية خلال الفترة المقبلة، مشيرًا إلى أن بقاءهم داخل تحالف الجبهة والتنسيق فقط على الفردي بعيدًا عن القائمة؛?ن الهدف هو بناء برلمان قوي. كانت أحزاب المؤتمر والغد والتجمع قد اعترضوا خلال اجتماع المجلس الرئاسي لتحالف الجبهة المصرية مع الدكتور كمال الجنزوري، أمس، على النسب المقررة لكل حزب داخل القائمة، وهددوا بالانسحاب،?مر الذي أعلنوه اليوم بعد الاجتماع الطارئ للمجلس الرئاسي للتحالف. ويضم ائتلاف الجبهة المصرية أحزاب: "الحركة الوطنية? المؤتمر –التجمع – الغد – الجيل الديمقراطي? مصر بلدي? مصر الحديثة"، بالإضافة إلى نقابة الفلاحين واتحاد النقابات المهنية والاتحاد العام لنقابات مصر

في محاولة للم الشمل وإعادة أحزاب "المؤتمر – الغد – التجمع " لقائمة الدكتور كمال الجنزوري، يعقد التحالف اجتماعًا لمجلسه الرئاسي بجميع قياداته بمشاركة الأحزاب المنسحبة من القائمة، للتشاور وإزالة الخلافات الناشبة بينهم. لا خلافات وقال المستشار يحي قدري القيادي بتحالف الجبهة المصرية، إنهم سيناقشون بعض الخلاف في وجهات النظر داخل الجبهة، كما أنهم سيبحثون أسباب رفض أحزاب "المؤتمر? الغد? التجمع "للدخول ضمن قائمة الدكتور كمال الجنزوري ، مؤكداً أنهم ما زالوا أعضاءً بالتحالف ولم يخرجوا منه . أن الأمور تسير نحوعودة الجميع لقائمة الجنزوري، لأنها قائمة وطنية لها هدف قومي كبير، بالإضافة إلى احتمالية انضمام تحالف الوفد إلي القائمة . وتابع :" الهدف من الاجتماع الذي يعقده المجلس الرئاسي للتحالف غداً هو لم الشمل مرة أخرى خاصة بعدما وجوده من مرونة من قبل الأحزاب المعترضة للعودة مرة أخرى" . تغيير النسبة فيما.

أكد صلاح حسب الله نائب رئيس حزب المؤتمر، أن الخلافات بين الأحزاب الأربعة المتبقين من تحالف الجبهة في قائمة الجنزوري ليست كبيرة، متابعًا:" عدنا لقواعد كل حزب علي حدة وقررنا عدم المشاركة بقائمة الجنزوري ، اعتراضًا على الحصص الضعيفة من المقاعد المخصصة لكل حزب" . وأردف :" إذا توافقنا على زيادة عدد المقاعد المخصصة لنا بالقائمة سنعود مرةً أخرى كأعضاء بقائمة الدكتور كمال الجنزوري، وأما إذا لم نتوصل لاتفاق يعيدنا لقائمة الجنزوري فهذا لا يعني انقطاع الصلة فيما بيننا، وسيكون هناك تنسيق كامل على المقاعد الفردية". وبين تامر الزيادي، نائب رئيس حزب المؤتمر أن المجلس الرئاسي لحزب المؤتمر لديه ملفات عديدة ومهمة خلال الفترة الحالية، على رأسها استمرار حزب المؤتمر ضمن قائمة الجنزورى، ومحاولة توسيع مساحة الاتفاق مع أحزاب تحالف الجبهة الوطنية " .

وأشار إلى أن البرلمان القادم لا يحتمل التناحر السياسي ولا البحث عن مطالب شخصية أو حزبية ضيقة في وقت تخوض فيه الدولة حرباً ضد الإرهاب، ووجود مساعي من بعض الأطراف إقليمية تسعى لإضعاف مصر وزعزعة استقرارها. واستطرد: "الجنزوري أحد القامات السياسية التي عملت وما زالت تعمل لمصلحة الوطن، واختياره لتحمل المسئولية في هذه الظروف يؤكد أنه لا يبحث عن منصب بل يسخر نفسه لخدمة هذا الوطن". جزء من التحالف فيما أعلن نبيل زكي ،المتحدث باسم حزب التجمع أنهم نحن يوافقون على العودة لقائمة الجنزوري ولكن بشرط أن يتضح لهم شركائنا داخل القائمة . وأضاف " نريد معرفة ما إذا كانت الأسماء التي سنقدمها للجنزوري ستؤخذ بالكامل أم لا ؟ ، وليس هدفنا الأساسي عدد المقاعد فحسب" وتابع :" لم ننشق عن تحالف الجبهة المصرية فحتى لو لم نرجع للقائمة سنظل بالتحالف للتنسيق على الفردي فنحن مازلنا جزء من التحالف ، ولن ننفصل " ، مشيرا إلى أن هناك بوادر جيدة لإمكانية عودتهم للقائمة .

أعلن مصطفى بكري، المتحدث باسم تحالف الجبهة المصرية، أن المجلس الرئاسي لتحالف الجبهة قرر ، تفويض الدكتور كمال الجنزوري، رئيس الوزراء الأسبق، في إعداد القوائم الانتخابية، مشيرا إلى استمرارهم في موقفهم الداعم للقائمة الوطنية التي يعدها الجنزوري.

وقال بكري، سيستمر تحالف الجبهة على موقفه الداعم للقائمة الوطنية التي يعدها الدكتور كمال الجنزوري والمشاركة فيها"، مشيرا إلى أن الدور الذي يقوم به الجنزوري يأتي من حرصه الشديد على توحيد جهود كل القوى الوطنية والسياسية وإعلاء المصلحة العليا لمصر. وأضاف : "المجلس فوض رئيس الوزراء الأسبق في إعداد القائمة بما يتوافق مع التمثيل العادل لكل القوى، ووفقًا للمعايير والثوابت الوطنية"، مؤكدًا استمرار الجبهة المصرية بكامل أحزابها واتحاداتها العمالية والمهنية، رغم إعلان البعض عدم المشاركة في القائمة التي يعدها الجنزوري. ووقع على البيان رؤساء أحزاب "الحركة الوطنية ومصر بلدي ومصر الحديثة والجيل ورئيس الاتحاد العام لعمال مصر والأمين العام لاتحاد النقابات المهنية".

قال الدكتور فريد زهران نائب رئيس الحزب الوطنى الديمقراطى الاجتماعى، بان الاحزاب تستعد للانتخابات البرلمانيه ، لكن الانتخابات لم تحدد بعد ولا احد يعرف الجدول الزمنى ، رغم ذلك تستعد الاحزاب منذ شهور طويله ، و اوضح بانه لا يوجد اى خطوه جاده لعدم وجود جدول زمنى ، واشار بان هناك بناء للتحالفات الانتخابيه بين الاحزاب ولكن الامور لم تدخل فى حيز اجراءات العمليه الانتخابيه مالم يكن هناك جدول واضح . وإن الحكومة تضيق على الأحزاب السياسية وتأجل الانتخابات بدون مشاورة الأحزاب، معتبراً أن ذلك تهميش متعمد للأحزاب السياسية. وأضاف زهران لجريده "الاتحاد الثورى" ، أن هناك نظرة تعالى من الحكومة واحتقار للعمل السياسى والسياسيين والحياة الديمقراطية، وهو ما يفسر عدم تشاور الحكومة مع الأحزاب فى أى عمل يتعلق بالوطن. وقال نائب رئيس الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، إن تأخر قانون تقسيم الدوائر يضع جميع الأحزاب في مأزق، مشيرًا إلى أنها لا تعرف على أي أساس سيتم الاستعداد للانتخابات البرلمانية. وأوضح أن حزبه يستعد للانتخابات البرلمانية الجديدة، حتى يتم الإعلان عن قانون تقسيم الدوائر الانتخابية ليستعد من خلاله إلى الجولة الجديدة، مؤكدًا أنه حسم تحالفه مع "الوفد المصري"، وما زال في مرحلة التنسيق مع تحالف التيار الديمقراطي. واستنكر زهران عدم اهتمام الدولة برأي الأحزاب والقوى السياسية، مشيرًا إلى أنها لم تتشاور معهم حول قوانين مجلس النواب، ومباشرة الحقوق السياسية، ولا تقسيم الدوائر، ولا حتى موعد الانتخابات البرلمانية وهو ما يثبت أن النظام يلعب بالجميع ويفعل ما يشاء دون استشارة أحد، مؤكداً "ننتظر فرمان من الدولة بتحديد موعد الانتخابات البرلمانية".

التدشين الرسمى لحزب مستقبل وطن..

"محمد بدران "أصغر رئيس حزب فى العالم يحظى بـ٦٤ من مرشحى مجلس الشعب

" حزب مستقبل وطن "هو حزب شاب ولد من رحم ثورتى الخامس والعشرين من يناير والثلاثين من يونيو المجيدتين اول حزب لديه ٤٠ مقر بكل محافظات مصر حزب يؤمن بأن أمن الوطن وسلامة أراضيه هما الأولويه الأولى والمطلقه لدى كل المصريين وقضيته الأساسية التى لاتقل أهمية عن الأولوية الأولى ألا وهى "تمكين الشباب"عن فكر ووعى وتدريب وتثقيف وتأهيل والإستفاده من وجود الخبرات الكبيرة التى تتيح لنا فرصة إفادة وتطوير وتقدم هذا الوطن.. "

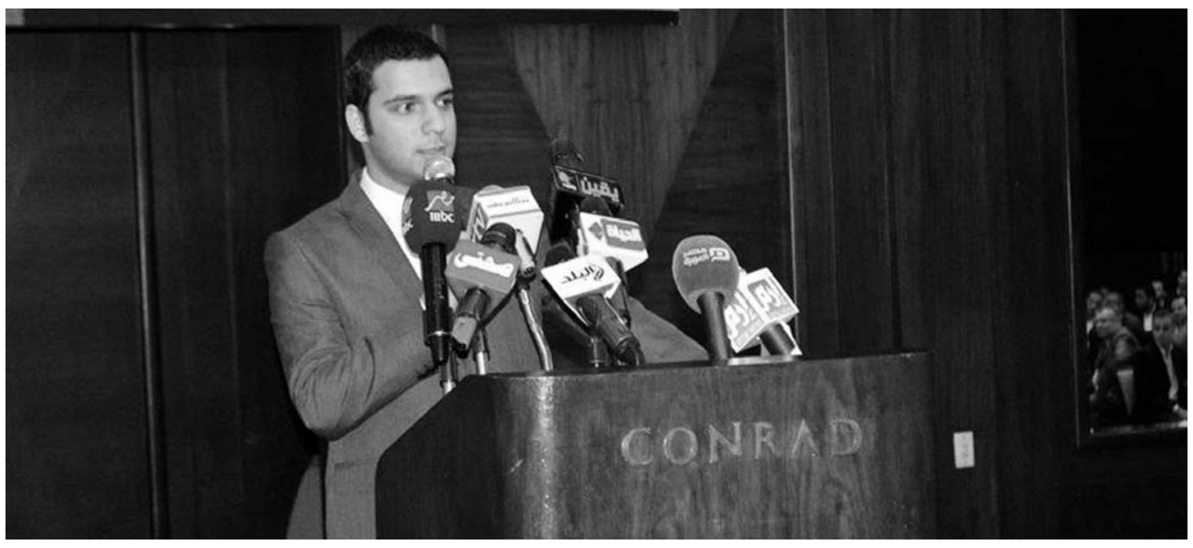

أما عن رئيس الحزب نفسه فنحن أمام تجربة خاصة فريدة من نوعها حيث أننا بصدد حزب رئيسه شاب لم يتعدى ٢٣ عام و هو"محمد مصطفى بدران"رئيس الحزب ولكنه إستطاع أن يجمع شمل شباب مصرى المنتمى والمحب لهذا الوطن من كافة محافظات مصر حول فكرة واحدة هى" دعم أمن الوطن و سلامة أراضيه ودعم جيش مصر العظيم " ومجلس تنفيذى وهيئة عليا ٩٥٪ منها أقل من ٣٥ عام .

ولدت فكرة حزب مستقبل وطن من رحم حملة مستقبل وطن الشابة التى تكونت عقب ثورة ٣٠ يونيو المجيدة والتى كانت تضم طلاب الجامعات والشباب المصرى حول فكرة دعم الدولة المصرية نجح "بدران" وهو رئيس اتحاد جامعات مصر وعضو لجنة الخمسين للتعديلات الدستورية بالتفويض من زملائه فى جمع شمل الشباب المصرى حول هذه الفكرة ووصل عدد هؤلاء الشباب إلى ٩٠ ألف شاب فى كل ربوع وقرى ومحافظات مصر الغالية محددين هدفاً اساسياً للحملة وأهمها دعم خارطة الطريق بداية من توعية المواطنين بالدستور وأهمية الخروج لصناديق الإقتراع والحشد للتصويت ومساعدتهم أثناء إدلاء اصواتهم في معرفة اللجان والارقام الإنتخابية ثم دعم المشير "عبدالفتاح السيسى"فى الإنتخابات الرئاسية ودعمه بكل قوة ثم المساهمة فى مجلس نواب يلبى أحلام وطموحات الشعب بما فى ذلك من نجاح لثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو والقضاء على الإرهاب و وحدةوإستقرار الوطن وسلامة أراضيه .

بدأت الحملة بتدشينها بحضور ٢٠٠٠ شاب وحضور مستشار الرئيس للشئون الخارجية "مصطفي حجازي"كانت هذه الإنطلاقة التي خرجت ورائها عدد من أهم الفاعليات كان أولها الدستور كما ذكر من قبل ومن ورائها جاءت وقفة لتنديد بالإرهاب فشارك عدد من شباب مستقبل وطن في وقفة أمام جميع مديريات الأمن بكل محافظة وأحتفلت الحملة بذكري الخامس والعشرون من يناير ونزلت الميدان لتقول أنها سوف تقف بجانب مصر حتي تحقق أهداف ثورتها وقف بكل رجولة يجمع توكيلات للمشير عبد الفتاح السيسي قام بتجميع ٢٧٠٠٠توكيل في أول ٩ ساعات قدر دور عدلي منصور وحبه لبلده فقرر ان يذهب ويشكر عدلي منصور وأتوا شبابها من كل محافظة أمام قصر الإتحادية ليقولون للرئيس المحترم"عدلي منصور"شكرا لك.

ولم تأخذ الحملة دور سياسي فقط وإنما وقفت بكل شدة لنبذ العنف ضد المرأة والتحرش بها ونزل شباب الحملة وفتياتها لنبذ هذا الفعل المشين وصرخت بصوت كل فتاة تعرضت لهذه الإهانة ولإستمرار بسالتها وحبها للوطن ذهبت غلى وزارة الدفاع لتقدم للوطن ١٠٠٠ شاب متطوعين لجيشنا العظيم للدفاع عن تراب الوطن وإعطاء روحهم فداءاً له.

وها هي الآن تقدم بعرسها الديموقراطي بتحويل حملة مستقبل وطن إلى حزب مستقبل وطن ليكمل مسيرته في

شيخ الأزهر يستقبل "بدران" أصغر رئيس حزب فى العالم تكريماً له

مى جمال حسين

أخر خطوة لخارطة الطريق وهي "مجلس النواب" وهذا بالإستحواذ علي ٦٤ من مرشحي مجلس النواب تحت قائمة حزب مستقبل وطن.

ولأن شباب مستقبل وطن يدرك المرحلة التاريخية التى يمر بها وطنه ويعلم أن تحمل المسئولية ليس بالإحتجاج الدائم والتظاهر الهدام وإنما بالعمل الجاد لبناء الوطن ويؤمن أيضاً أن الوحدة الوطنية هى ليست عبارات تتردد مصحوبة بصور تذكارية وإنما إيمان حقيقى بالمشاركةفى الوطنو أن القوات المسلحة والشرطة جزء لا يتجزأ منه ولن يسمح مهما كانت الفتن أن يتم التفريق بينهم سوف يصارع بكل قوة ونزاهة في مجلس النواب ليحظي بأكبر عدد يساعده علي خدمة الوطن وشبابه وذلك لوعيه الكامل بهموم وأوجاع أمته العربية ووحلمه بوطنه بلافقر ولاجوع وأن يكون قانون هذه الأرض "العداله للجميع .. والكرامه للجميع" .

وسوف يظل هدف هذا الحزب السامي كما له النهوض بمصر والعمل على جعلها وطن يتساوى فيه جميع المواطنين فى الحقوق والواجبات دون أى شكل من أشكال التمييز بينهم سواء على أساس دينى أو نوعى أو طبقى أو عرقى تتقارب فيه الآمال المستقبلية وتعلو فيه قيم الحريات التى ينص عليها الدستور ومبادئ حقوق الإنسان وبحقهم أيضاً فى غطاء التامين الصحى والإجتماعى من خلال دولة متقدمه وفى ظل ديمقراطيه حقيقية.

وأكد شباب الحزب أن مصر على قدم المساواة مع الدول المتقدمة فى كافة المجالات والعمل على تحقيق الرخاء للشعب فى ظل نظام إقتصادى مبنى على الإقتصاد الحر والعدالة الإجتماعية من خلال خلق مناخ جاذب للإستثمار وبناء دولة مؤسساتيه وبنية تشريعية حديثة تتسم بالإستقراروالإستمراريه وتحترم حكم القانون وهذا ما يجب ان يحققه مجلس النواب القادم .

و أن الإهتمام بتمكين الشباب وإعطائهم الفرصة كاملة ودعم التجربة الشابة ولكن التمكين عبر التدريب والتثقيف والتأهيل وإكتساب الخبرات من ذوى الخبرة والإيمان بأن هذه القضية وهى بناء الشباب وتمكينهم ودعم التجربة الشابة لا يقل أهمية عن كافة المشروعات القومية حيث أن الشباب هم مشروع الوطن الأهم ويجب أن يحقق هذا التمكن في المجلس القادم.

وجاء في نص برنامج حزب مستقبل وطن أنه يعمل في المقام الأول على إعلاء قيم الحريات والعدالة والمواطنة والحفاظ عليها والتأكيد على أن الدين لله والوطن للجميع وأنه لابديل عن "الديمقراطية" والتأكيد على مفهوم الدولة المدنية التى تأخذ بمبادئ الحرية والعدالة والمواطنة ، و التي لايحكمها سوى شعبها ولاتعرف سلطة سياسية سوى سلطة الدولة وإرساء مبدأ العدالة .

إضافة إلى أن المرجعية الدينية وحرية العقيدة من اهم سمات الدولة المدنية ،وأن النهوض بمصر يرتبط بتأكيد الشخصية المصرية التى شكلتها حضارة مصر التى تجمع بين مُثل ومبادئ الإسلام والمسيحية فى تعايش وطنى وتأخى إنسانى وإيمان الحزب بضرورة إستقلال الصحافة والإعلام ، إيماناً بدور الصحفى وقيمته ، وحقه فى حرية التعبير عن رأيه وأفكاره دون ضغط من أحد خاصة " أجهزة الدولة " .

ولم ينسي حزب مستقبل وطن ضرورة التعليم والبحث العلمى خاصة ان مصر تتمتع بتراث حضارى وثقافى كبير ، لا يمكن ان يتدنى بها مستوى التعليم لهذا الحد السائد فى ظل وجود العقول المفكرة والمواهب الشابةوأكد علي العمل على التثقيف المدنى ليحل محل التربية الوطنية ، والارتقاء بمفهوم العمل العام والخدمة العامة .

وأكد الحزب علي الإهتمام بالرعاية الصحية على أن يحظى كل المواطنين بمستوى معيشى مناسب ، فيما يخص المأكل والملبس والمسكن والعنايه الطبيه والخدمات الإجتماعيه ، كما تنص حقوق الإنسان وذكر أيضاً رعاية متحدى الإعاقة والوقوف بجانبهم فى تنمية مهاراتهم وتعديل القوانين الخاصة بهم ، وتحسين مستوى ونوعية الحياه الخاصة بهم والعمل على تطوير شبكة النقل والمواصلات وحل أزمة الإسكان والتعمير وتوفير الأراضى لعمل مشاريع للإسكان وتوفير المرافق لتلك المشاريع .

ولفت الحزب إلى ضرورة الإهتمام بالبيئة المهدر حقها ، والإهتمام بالأبحاث التى تعمل على كشف مسببات تلوث الهواء والإهتمام بالرياضة التى تعبر عن الشباب وإعادة إنشاء قاعدة شبابية تتناسب مع ثروة مصر البشرية ، وإعطاء حق الرياضة للجميع وأن تكفلها الدولة للجميع .

وأخيراً إهتمام الدولة والمجتمع بقضية تمكين الشباب على إعتبار ان مشروع تمكين الشباب عن وعى وتدريب وثقافة وتأهيل لا تقل اهمية عن اى مشروع قومى للبلاد حيث ان الشباب هم مشروع الوطن الأهم .

وفى حفل كبير فى القاهرة واحتفالات بجميع المحافظات يتم فيها إعلان التدشين الرسمى لحزب مستقبل وطن وحضره فيف من رجال الاعمال والوزراء ورجال الدين وهم

السيد البدوي رئيس حزب الوفد
د/عادل عدوي وزير الصحة
احمج ابو هشيمه رجل الاعمال
د/علي شمس الدين رئيس جامعه بنها
اللواء مصطفي هدهود محافظ البحيره
الاعلامي احمد المسلماني
الوزير الاسبقي احمد ذكي وزير التربيه والتعليم
المفكر الاسلامي كمال الهلباوي
الاستاذ محمد سلماوي رئيس اتحاد الكتاب
النجم الفنان حسين فهمي
الكاتب محمود بكري
الربان عمر صميده رئيس حزب المؤتمر
السيد عبدالعال رئيس حزب التجمع
وزير البترول السابق اسامه كمال
رجل الاعمال هاني عزيز
حسين ابو العنين المحامي الشهير

الذى يعد أول حزب شبابى فى مصر بضمه أكثر من ٩٠ ألف شاب وإمتلاكه أكثر من ٤٥ مقر فى جميع المحافظات ويحقق الحزب لقب تاريخى ، بكون محمد بدران رئيس الحزب أصبح أصغر رئيس حزب فى تاريخ العالم حيث لم يسبق تولى أحد رئيس حزب فى جميع دول العالم على مدار التاريخ أصغر منه سنا ، ويذكر أن بدران كان رئيس اتحاد طلاب مصر وعضو لجنة الخمسين لتعديل الدستور وعضو المكتب السياسي لحملة الرئيس .

وجاء في اليوم التالي للتدشين زيارة مشيخة?زهر.. استقبل فضيلة الامام الاكبر الشيخ احمد الطيب شيخ الازهر "محمد بدران" رئيس حزب مستقبل وطن واصغر رئيس حزب في تاريخ العالم ورئيس وقيادات الحزب بالمحافظات في اول حزب شبابي منظم وجاد في مصر ومن الجدير بالذكر ان فضيله الامام كان يدعم مستقبل وطن منذ ان كانت حملة لدعم خارطة الطريق يقودها الشباب ثم تم تدشين واعلان مشروع القيم الذي يتبناه حزب مستقبل وطن وشبابه من الازهر وبدعم ومباركة فضيلة الامام والازهر واعلن فضيله الامام عن دعمه لشباب مستقبل وطن ولكل شباب مصر وهنأ فضيله الامام قيادات الشابه للحزب بتدشين الحزب رسميا كما هنأ بدران بلقب اصغر رئيس حزب في تاريخ العالم وصرح فضيله الامام بأنه مستبشر خيرا بهذا الحزب وهؤلاء الشباب لان البدايه مطمئنه بتبنيهم لمشروع القيم والاخلاق واعلن عن دعمه بلا حدود لشباب مستقبل وطن ودعا الشباب بمخاطبة الشباب بالتمسك بالقيم والتاكيد عليها وكان ذلك بحضور المستشار محمد عبدالسلام مستشار فضيله الامام شيخ الازهر وكان اللقاء بحضور قيادات الحزب من كافة المحافظات بسبه وعشرين محافظة كما اثني شباب وقيادات مستقبل وطن علي دور واداء فضيله الامام الاكبر شيخ الازهر احمد الطيب علي مدار الفترة الماضيه ودور الازهر في التصدي لمحاولات افشاء التطرف والعنف كما اكد قيادات مستقبل وطن ان مايقدمه الازهر من افكار ومشروعات مثل مشروع الذكاه وبيت العائله وغيرها والقوافل الدعويه له دور كبير في وصول صورة الاسلام الحقيقي والمسلم المستنير كما اكد هشام القاضي ان الهجمه الشرسه التي يتعرض لها شيخ الازهر من بعض الاشخاص هي محاوله فاشله للنيل منهم ومن قيمة مؤسسة الازهر ولاكن لم يحدث هذا لتاثر الجموع الكبيره بشخص فضله الامام وهيبته.

الاتحاد الثورى

رئيس مجلس الإدارة أ.د. فؤاد عبد النبى

رئيس التحرير محمد سعيد

الصدق راحة الضمير وراحة الضمير هى راحة المرء

سرقة المواطن بالإكراه تحت اسم (المشال)..

فشل وزارة التموين فى الرقابة على تجار السلع التموينية

أكذوبة (المشال) تهدد المواطن الكادح!

يجب نشر الوعي الكامل من وزارة التموين وتغيير الدماء فى كل الإدارات والمديريات

تحقيق : وليد سعد

بعد افتتاح منظومة توزيع السلع التموين الجديده عن طريق البطاقة الذكية في معظم محافظات مصر اللي اذا بوجود فشل زريع وكبير في الرقابة علي المنظومه الجديده والرقابه علي تجار السلع التموينية الذين لايريدون غير السرقه والنصب علي المواطن البسيط الغير واعي بالمنظومه ويتسبب في فشل المنظومه ومساعدة تجار السلع التموينية وزارة التموين بكل قيادتها لعدم مرقبة الاسواق والتجار للحد من سرقة قود الشعب الكادح الغير واعي بالمنظومه الجديده التي وضعتها الحكومه علي حد قولها للحد من السرقه واستغلال المواطن البسيط من قبل تجار السلع التموينية في المنظومه السابقه حتي التوعية التي قدمتها وزارة التموين للمواطن من اعلانات ضعيفه جدا علي بعض القنوات الارضية والفضائية لا يمكن للمواطن ان يفهم ما يحتويه الاعلان من توعية ولا تصل تلك الاعلانات اللي لعدد محدود من المواطنين المتابعين لتلك القنوات القليله فقط ولا يصل الاعلان لمعظم الشعب المصري الغير متابعين للقنوات الناشره للاعلان في ذلك الشان يستغل تجار السلع التموينية ضعف التوعية للنصب والسرقه من قوت المواطن البسيط المستحق للدعم تحت اسم جديد من اسماء السرقه والنصب هو اسم (المشال)المشال اسم قامو تجار السلع التموينية بخلقه لتبرير السرقه واستغلال عدم فهم المواطن الكادح للمنظومه الجديده حتي يتمكنه من السرقه المباشره من السلع التموينية او دفع المواطن اموال زياده للمشال مع ان لا توجد علي الاطلاق تلك الخدمه علي حساب المواطن المصري ولكن مبرر للنصب والسرقه علي مد بصر اجهزة الرقابه في وزارة التموين وكلمة المشال تعني زياده نسبة الربح لدي تجار السلع التموينية فيقوموا باضافة تلك الخدمه علي البطاقات التموينية فيدفع المواطن قيمة تلك الخدمه دون وعي او فهم اللي اذا لا يمكنه الحصول علي السلع المحدده له من البقال وكل تاجر يتفق مع جميع تجار السلع التموينيه في كل منطقه لعمل رابطه لسرقه المواطن بالاتفاق علي اسعار الخدمه المضافه علي المواطن تحت اسم المشال وايضا يتفقه علي عدم اعطاء السلع التموينيه الي أي مواطن خارج حدود المنطقه المحيطه بكل تاجر مثل المنظومه القديمه المحدد لكل بقال عدد من المواطنين لاعطائهم السلع وذالك يمثل نوع من الضغط علي المواطن البسيط المحتاج للدعم في دفع رسوم اضافيه التي طلبها البقال (المشال) لاحتياجه السلع التموينية المدعمه في ظل غلاء الاسعار المتزايد في السوق الحر الغير مراقب ايضا من قبل الحكومه ففي بعض المدن الكبيره و القري النائية في محافظة الجيزه علي سبيل التحديد منطقه كرداسة والقري التابعه لها مثل قرية بني مجدول و قرية ناهيا وقريةابو رواش ومناطق اخري في الجيزه ومناطق في محافظة القاهرة مثل حلوان وعرب غنيم والشارع الغربي بحلوان

في كل تلك المناطق التابعه للقاهرة والجيزه اكبر محافظتين في مصر وتحت نظر الحكومه والرقابه العامه بوزارة التموين والتجارة الداخلية يتم فرض (المشال) فيها اما القري النائية والفقيره التي لا تملك صوتا تدافع به عن حقوقها كل ذالك يبين تواطئ الحكومه والاجهزة الرقابية ومساعدت تجار السلع التموينية في سرقه المواطن تحت اسم (المشال).

ففي المناطق المذكوره في محافظتي القاهرة والجيزه تم رصد حالات متفاوته في اسعار خدمه ما يسموه بالمشال من المواطن وهو رفع الرسوم التي حددتها

وزارة التموين وهو (جنيه) واحد فقط علي كل بطاقه للتموين مهما زاد عدد الافراد بها + هامش ربح البقال فقط فيقوموا تجار السلع التموينية باضافة خدمه المشال لخرق القانون والتعليمات الموجهه من وزارة التموين والتجارة الداخلية في المنظومه الجديده لتوزيع السلع التموينية دون النظر والمتابعه من الوزارة علي سيرعملية التوزيع من قبل مدريات التموين ومكاتب التموين التابعه لكل منطقه فيقوموا البقالين بزياده الرسوم علي اكذوبه المشال من ثلاثة جنيهات الي ثمانية جنيهات وتختلف من بقال الي اخر فاعند رصد تلك التجار في منطقة بني مجدول التابعه لمدينة كرداسة محافظة الجيزه قال المواطن جمال مهتدي ٣٥سنه عندما ذهب لاستلام السلع التموينية تم فرض عليه رسوم ٣جنيهات اضافية (مشال) وتم دفعهم اجباري واللي اذا لايعطي له التاجر السلع الشهرية وهدده بذلك وتم اجباره علي اخذ سلع معينه مثل الارز اجباري وليس اختياري مثلما صرحت وزارة التموين واضاف المواطن عادل الفيل ٣٨ سنه بان الزياده تتراوح بين ٥الي ٨ جنيهات علي كل بطاقه وذلك ما تم معه اثناء استلام السلع التموينية ويتسال اين الرقابه علي تجار السلع التموينية من قبل وزارة التموين واصف ذلك بالتواطئ علي الشعب وسرقته واضاف اسماعيل مهتدي ٢٨سنه بان التجار يتمنعون من اعطاء ورقة الكاشير لهم لكي يدفعون ما بها من المبالغ المطلوبه والمحدده لاسعار السلع التي تم استلامها ويقول له البقال المكينه ليس بها ورقة كاشير وانها للتسجيل البطاقاتفقط ويقول انا دفعة زيادة ٣ جنيهات علي البطاقه التموينه ويقول لو مدفعتش المشال مش هاخد السلع التموينيه وفي منطقة حلوان وبالتحديد في منطقة الشارع الغربي بحلوان اضافت مدام ابتسام احد سكان المنطقه بان دفعت نسبة مشال علي ٤ افراد متواجدين علي بطاقتها جنيهات اضافية وولدها في منطقه اخري من حلوان يدفع علي بطاقه بها ٧ افراد ٥جنيهات مشال وتوكد مدام ابتسام بان يوجد ورقه مكتوب عليها داخل محال البقاله في منطقة حلوان محدد بها نسبة (المشال) ومحدد لم هو اقل من ٧٥جنيها ما يعادل نسبة ٥ افراد يدفع نسبة مشال٣ جنيهات وما يزيد ١٠٠جنيه دعم علي بطاقة التموين أي ما يعادل ٧ افراد يدفع ٥جنيهات نسبة مشال واضافة مدام ايمان ٤٥ سنه قالت انا رحت عند التاجر لاستلام السلع التموينية الشهرية فوجئت بانه يطلب مبلغ مشال مع العلم ان الحكومه قالت مفيش نسبة مشال ووجدت بان البقال متواطئ هو ومفتش التموين للسكوت علي تلك الانتهاكات مقابل مبالغ مالية علي حد قولها وتطالب بتشديد الرقابه علي تجار السلع التموينيه الذين يسرقون اقواد وطعام ابنائهم في ظل غلاء الاسعار في السوق السوداء والسوق الغير المدعم كما اضافت الاستاذه فاطمه ٢٥ سنه احد سكان منطقة روض الفرج بمحافظة القاهرة بان يوجد عندهم في المنطقه تجار السلع التموينية ياخذون منهم نسبة المشال وهي ٣ جنيهات علي كل بطاقة وتوكد غياب الرقابة من وزارة التموين علي التجار في المناطق الشعبية ومهتمون بالمدن الكبيرة في العاصمه فقط علي حساب المناطق الشعبيه والفقيره وتطالب بتغيير الدم في قيادة الوزارة والادارات والمديريات التابعة لوزارة التموين لكي يتم وقف الاستغلال الفظيع من قبل تجار السلع التموينية .

وبعد رصد عدد من الاماكن التي يوجد بها استغلال عدم وعي المواطن البسيط بالمنظومه الجديده لتوزيع السلع التموينية لكي يعرف ماله وما عليه.

وعندما عرضنا هذه الظاهرة ظاهرة المشال علي المسئولين في وزارة التموين والتجارة الداخلية وبالتحديد علي مدير عام الرقابة العامة الاستاذ عبد الحافظ عبد العليم فاجاب بانه لا يوجد أي رسوم اضافية علي السلع التموينية ولا يوجد حاجه اسمها مشال علي الاطلاق واكد عبد الحافظ بانها سرقه ويجب محاسبة التجار وقال لازم المواطن ياخد باله من هؤلاء التجار بجانب الحكومه ويشتكي للادارات التابعه له اوفي الوزارة مباشرة واضاف عبد الحافظ بان المواطن يجب ان يعلم بان لا يوجد مشال ولا يدفع المواطن غير الرسوم اللي هيستلم بيها السلع التموينية +هامش ربح البقال + جنية واحد علي البطاقه التموينية مهما زاد عدد الافراد بها ومن جانبه اضاف الاستاذ محمد ابراهيم مدير عام قطاع التوزيع بوزارة التموين بانه لا يوجد حاجه اسمها مشال وانه سوف يتم الانتهاء من تلك الظاهرة في الايام القادمة وعن المناطق المحدده مثل منطقة كرداسة والتي بها اكثر من ثلاثة عشر قرية فاعترف بان منظومه التموين هناك بها خلل كبير جدا وانها سوف تنتهي في الايام القادمه وانه سوف يتم تشديد الرقابه علي البقالين للقضاء علي أي استغلال يمس المواطن .

وبعد طرح المشكله وعرضها من جانب المواطنين ورد المسئولين علي تلك الظاهرة ورصد بعض المناطق التي يوجد بها سرقه مباشرة تحت اسم المشال فيجب نشر الوعي الكامل من وزارة التموين وتغيير الدماء في كل الادارات والمدريات حتي يصل الدعم لمستحقيه ولا يعطي الفرصه لتجار السلع لسرقة المواطن تحت أي مسميات ورحمة بالمواطن البسيط من غلاء الاسعار لكي يعيش في دولة تحترم القانون وحقوق الفقير المحتاج للدعم من الحكومه وعدم اتاحة الفرص لتجار السلع التموينية في سرقة الشعب والمواطن بالاكراه ومحاربتة ومقاسمته في السلع الذي ينتظروها كل شهر بفارغ الصبر في ظل زيادة الاسعار في السوق السوده والحره حتي لا يفكر في الكسب غير المشروع لاطعام اسرته فينتظر الدعم الشهري من الحكومه التي يتسبب في افسادها تجار السلع لتموينية التي لا يوجد في قلبوبهم وعقولهم سوء الغش والسرقة والنصب علي المواطن البسيط لاشباع اغراضهم المادية الدنيئة دون النظر الي حالة المواطن الكادح الذي يحتاج لتلك الدعم من الحكومه من حين لاخر .

٦٠٠ مليار جنيه من أموال التأمينات.. "أخذها الوبا"!..

أموال المعاشات تاهت بين وزارتى المالية والتأمينات وبنك الإستثمار القومى

تحقيق : وليد سعد

رغم تحديد اللجنة التي تم تشكيلها لبحث أموال التأمينات، المديونية المستحقة للمعاشات بنحو ٣٩٧,٧ مليار جنيه؛ فإن ما يتم سداده فعلا لصالح صناديق التأمينات لا يذكر بالنسبة لقيمة المديونية، وهو ما يجعل آمال ومطالبات تحسين أوضاع أصحاب المعاشات أمرًا مستحيلًا، ورغم أن أعدادهم تبلغ ٨ ملايين مواطن ويملكون المليارات فإن الكثير منهم يعيش تحت خط الفقر. "الاتحاد الثورى " فتحت ملف أموال التأمينات.. ما هي القيمة الحقيقية لهذه الأموال.. وأين هي الآن.. ومتى سيتم سداد ما يرفع من معاشات الغلابة.. وما هي الجهة المسئولة عن توفير المعاشات سنويًا هل هي التأمينات وصناديقها أم وزارة المالية الخزانة العامة للدولة.. ومتى سينفضّ هذا الاشتباك؟ حقوقنا دستورية البدري فرغلي رئيس اتحاد نقابات أصحاب المعاشات، قال "إن حكومة محلب كغيرها من الحكومات السابقة تعاملنا كمواطنين من الدرجة الرابعة بعد الاستيلاء على أموال التأمينات منذ عهد مبارك وحتى الآن لم يسترد منها مليمًا واحدًا رغم أن الأموال البالغة ٦٠٠ مليار جنيه بالفوائد و٤٨٥ مليار جنيه بدون فوائد موجودة في الخزانة العامة للدولة قادرة على أن تكفل حياة كريمة لأصحاب المعاشات من فوائد تلك الأموال.

وقال فرغلي: "نحن لا نريد تحميل أعباء جديدة على الحكومة لكن من حقنا أن نعيش حياة كريمة وهذا لن يحدث إلا إذا منحتنا الدولة جزءًا من أموالنا يحسن المعاشات".

وأضاف فرغلي: "سبق أن تقدمنا بمذكرة لرفع الحد الأدنى للمعاشات وطالبنا مرارًا وتكرارًا أن يتم تطبيق الدستور علينا بمنحنا حقنا في الحد الأدنى وأن يكون بنسبة ٨٠٪ بواقع ٩٦٠ جنيها مع علاوة استثنائية بواقع ٢٠٪.

وتابع فرغلي، "لن نقبل بأن تُسترد أموالنا على أقساط سنوية تصل إلى ٢٠ عاما أو ١٥ عاما أو الحصول على حزمة من الأوراق بضمان الخزانة العامة للدولة قائلا: "إنها أوراق ليست لها قيمة نقدية" . ولسنا في حساباتهم أما الدكتور شكري عازر رئيس نقابة تضامن أصحاب المعاشات، فيستنكر أنه حتى الآن لم يتم الاتفاق على مقترح معين لاسترداد أموال التأمينات لدى بنك الاستثمار ووزارة المالية، مشيرًا إلى أن الفترة الماضية لم تشهد اجتماعات مع وزارة التضامن، أو الجهات المدينة للتأمينات لوضع تصور لاسترداد الأموال.

وقال عازر: إن اللجنة الثلاثية المشكلة من وزارات المالية والتخطيط والتضامن الاجتماعي، انتهت في يناير الماضي، من وضع تصور شامل لاسترداد أموال صندوقي التأمينات الاجتماعية المثبتة وغير المثبتة البالغة قيمتها نحو ٤٤٧ مليار جنيه، وتمثل مديونيات مستحقة على وزارة المالية لصالح صندوقي التأمين على العاملين بالقطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى القطاع الحكومي، لكن حتى الآن لم يتم الاتفاق على المقترحات من المقدمة من اللجنة.

جريمة العصر

وأكد محمد رضا عبد الحميد رئيس اللجنة المستقلة للمعاشات، أن أصحاب المعاشات تعرضوا لأكبر جريمة في العصر الحديث وهي ضياع مستحقات المعاشات واليتامى والأرامل ويقول "إن العهد البائد قام بخصخصة الشركات لأكثر من ١٨٠ شركة في محافظات المنيا وبني سويف والفيوم وأسيوط، وتم تشريد أكثر من ٤ ملايين أسرة وإحالتهم على المعاش المبكر، ومعظمهم يتقاضون نصف معاشهم بسبب إصدار القانون رقم ١٣٠ لسنة ٢٠٠٩ مؤكدًا أن معاشاتهم ما بين ٤٠٠ و٥٠٠ جنيه.. وأموال التأمينات أضاعها بطرس غالي وأعوانه في أكبر جريمة سرقة في تاريخ مصر وكل حكومة جديدة تأتى عقب ثورة ٢٥ يناير تقول لنا إن أموال المعاشات آمنة ووزارة المالية ملتزمة بها. وطالب رضا، المهندس إبراهيم محلب رئيس الوزراء بسرعة التدخل لدى وزارة التضامن والمالية لفتح التحقيقات ومحاكمة المتورطين في إخفاء تلك الأموال وإهدارها ومازالوا يتقاضون مكافآت وبدلات ولم يتم محاسبتهم ليس عند هذا الحد ولكن تم ترقيتهم.

أرواح المصريين على الطريق بدون ثمن؟!

حماده عبد العزيز الأزهرى

عندما اعلنت الحكومه عن بدايه تنفي اولى مراحل الدائرى عام ١٩٨٥ كان بمثابه مشروعاً قومياً لحل أزمه المرور فى مصر والان بعد ربع قرن من افتتاحه . اصبح كارثه قوميه .

وهه النهايه لم تاتى من فراغ ، بل كنتيجه طبيعيه للعمل العشوائى وانعدام التنسيق بين الوزارات والهيئات المسئوله عنه وعما يحيط به من توسعات عمرانيه . حتى عندما وضعت خطه لعلاج ما اصاب تخطيطه الاصلى من امراض كان مصيرها الحفظ فى ارشيف وزاره النقل . وكان كل ذنبها انها من انجازات الوزير السابق . فتحول الطريق الدائرى من حل الى كارثه .

بداء العمل فيه فى يونيو ١٩٨٥ بتكلفه ٢,٦ مليار جنيه . ويبلغ طوله حوالى ١٠٠ كيلو متر تقريباً ويمر عليه اكثر من ١٦٠ الف سياره يومياً . وكانت تعليمات المهندس "حسب الله الكفراوى" وزير الاسكان حينها واضحه بضروره ابعاد الطريق الدائرى عن التجمعات السكنيه ويكون من الطرق السريعه كما هو متبع فى العواصم العالميه التى تعانى من الكثافه المروريه مثل "فرنسا و المانيا" بهدف تفريغ وسط المدن من المرور العابر وفى عهد "ابراهيم سليمان" وزير الاسكان سابقاً تم انشاء القاهره الجديده على مساحه ٦٦٩٠٠ فدان كتله واحده ملاصقه للطريق الدائرى بالمخاله لتوصيات الخبراء حيث تم نقل تبعيه الطريق من وزاره الاسكان الى الهيئه العامه للطرق والكبارى عام ,١٩٩٨

اين المسئولين من تلك الحوادث

وفى ظل ما نعيش فيه من مأساه يوميه والحزن على المفقودين على الطرق من المسئول عن تلك الحوادث . ليس قدراً اكثر من ان هناك اسباب لوقوع تلك الحوادث .

الحادث الى لم يكن الاول من نوعه فى اغسطس عام ٢٠٠٩ حيث تقع حادث مؤلم وراح ضحيته العميد "مصطفى زيد" مدير المباحث الجنائيه بديريه امن الجيزه والذى كان يشرف على تنظيم المرور بنفسه قبل الافطار فى رمضان حيث شاء القدر ان ياتى اتوبيس نقل عام مسرعاً واصطدم بالعميد والى وافته المنيه متأثراً بجراحه فى الحال وكان معه العقيد "مجدى عبدلله" والذى تم نقله الى مستشفى الشرطه بالعجوزه .

وقبل مرور شهر على تلك الحادث المروع وقع حادث اخر راح ضحيته حفيده الشيخ الشعراوى "هند محمد صبرى" والتى لقيت مصرعها على الدائرى وكانت فى طريقا الى مدينه السادس من اكتوبر لاحضار ابنتها من الجامعه ثم تعطلت سيارتها ، واثناء محاولتها مع ٣ اشخاص اخرين اصلاح سيارتها ، دهستهم سياره كانت تسير بسرعه جنونيه على يمين الطريق ، وبعدها بعام وقع الحادث المشهور للاعب النادى الاهلى "حسام عاشور" وكاد ان يلقى حتفه حيث اتقلبت به السياره فى منزل الدائرى بالمريوطيه بعد ان انفجر اطار سيارته بسبب مخلفات البناء التى كانت ملقاه على منزل الدائرى وسقطت السياره من اعلى الكوبرى وكتبت له حياه جديده بمعجزه من المولى .

شهور الآلم

شهدت الطرق فى مصر خلال الشهو السابقه العديد من الحوادث المروعه والتى راح ضحيتها العشرات جراء اخطاء متتعدده ومنها السرعه الزائده وتهالك الطرق، وقوانيين المرور ، ومعايير السلام والامان .

ومنها حادث الكوامل فى نوفمبر ٢٠١٤ شهدت محافظه سوهاج مصرع ١١ طالبه من طالبات الجامعه واصابه ٣ اخرين فى حادث تصادم سياره اجره كانت تقلهم من مقر الجامعه الجديد بالكوامل للمحافظه حيث اصطدمت السياره بسياره نقل .

وحادث الطريق الصحراوى الى رح ضحيته ٣ مواطنين واصيب ٦ اخرين عندما اصطدمت سياره ميكروباص بآخرى نقل .

وحادث مدينه قوص فى نوفمبر ٢٠١٤ بالطريق الصحراوى الشرقى امام مدينه قوص وما يسمونه بطريق الموت لكثره الحوادث به وكانت الحادثه فى ادفو حيث لقى مصرع ٢٦ شخصاً .

والحادث الذى راح ضحيته مواطنان بينما اصيب ٣ اخرون فى حادث انقلاب سياره ملاكى بطريق الصعيد الصحراوى الغربى فى المنيا.

وحادث اسوان فى اكتوبر ٢٠١٤ والذى وقع قبل مدينه ادفو بحوالى ١٠ كيلو متر حيث وقع الحادث بين ٣ سيارات اجره ميكروباص واسفر الحادث عن مصرع ٣٠ شخصاً واصابه ١٥ اخرين .

وفى حادث وقع على طريق الوادى الجديد كما يصفونه ايضاً بطريق الموت ، وراح ضحيته ١١ شخصاً ، حيث يآتى مشاكل هذا الطريق بانه فردى رغم المسافه بين الخارجه واسيوط والتى ما زال جزء منها لم يتم تعديله مما يحول دون قدره السائقين على التحكم فى عجله القياده.

وفى يونيه ٢٠١٤ لقى اثنان مصرعهم فى حادث تصادم ٣ سيارات على طريق الغابه بمنطقه برج العرب بالاسكندريه حيث وقع الحادث واصيب ١١ شخص وراح ضحيته شخص واحد !!!!!

واخيراً وليس اخراً الحادث الابشع من نوعه وهو حادث البحيره حيث وقع الحادث على طريق دمنهور "البحيره" فى نوفمير ٢٠١٤ واسفر عن وفاه ١٩ طالباً بمدرسه الاورمان الفندقيه اضافه الى ١٧ اخرين فى حالات حرجه وتفحم السياره عقب اصطدام اتوبيس مدرستهم بسياره نقل على الطريق الزراعى . وما خفى كان.

وهناك الكثير من الحوادث التى تحدث على الطرق ولم نعرف عنها شئ والسبب الرئيسى هو الزحف العمرانى الذى ادى الى انتشار المواقف العشوائيه وهذا يتنافى مع الهدف الذى انشئ من اجله الدائرى .

وهناك حوادث تحدث بسبب مرور المشاه فوق الدائرى ، ومن الواجب وجود محطات مجهزه للركاب لتجنب وقوع مثل هذه الحوادث ، فالدول المتقدمه لا تسمح سوى لرجال المرور والصاينه بالتواجد عليها .

ووقع المهندس "محمد لطفى منصور" وزير النقل سابقاً قبل استقالته ، وكان ينص البروتوكول على خطه تطوير الدائرى وتحويله الى طريق حر وكان البروتوكول موقع بين "مصر واسبانيا" بهدف رفع مستويات الامان والسلامه المروريه على الطريق الدائرى والمحور بطول ١١٤ كم ، ليشمل العديد من خدمات النقل الذكى والمشاركه مع النقل الخاص . وتم تفعيل البروتوكول الموقع بين الدولتين المذكورين بالتعاون مع وزاره التعاون الدولى واعتماد منحه استشاريه لتطوير الطريق الدائرى ، وسرعان ما توقف المشروع فى غياب الادراج بعد خروج منصور من الوزاره؟

وفى مارس ٢٠١٣ تم عقد المؤتمر الدولى للسلامه على الطرق وحضر المؤتمر الاستاذ الدكتور "اسامه عقيل" استاذ هندسه الطرق بجامعه عين شمس ، والاستاذ الدكتور "خالد عبد العظيم عباس" خبير انشاء الطرق وتم اتخاذ الكثير من التوصيات لمنع الحوادث على الطريق وتم تقديم هذه التوصيات لمجلس الوزراء ولم يتم تفعيلها حتى الان . هل هذا تكاسل من مجلس الوزراء ام عدم مبالاه لارواح البشر .

وعلى لسان الدكتور "على سليم" مستشار وزير النقل ، مصر رقم ١ عالمياً فى حوادث الطرق ،ورقم ١٢٨ عالمياً فى جوده الطرق . وقال ان فى عام ٢٠١٣ وصلت نسبه الحوادث الى ٢٣٠٠٠ و ١٠ حوادث مروعه لحافلات مدرسيه و ١٣٥٠٠ قتيل فى حوادث الطرق بمعدل ٣٦ قتيل يومياً .

واشار ان من اسباب الحوادث ٢٦٪ السرعه الزائده ،٢٢٪ انفجار اطارات السيارات ،١٩٪ اختلال عجلات القياده ، ١٦٪ بسبب تصادم المركبات ببعضها ،١٧٪ التجاوزات الخاطئه.

وان السيارات الاكثر تسبباً فى الحوادث . ٤٠٪ سيارات النقل الثقيل والخفيف ، ٣٤٪ السيارات الخاصه، ٩٪ سيارات الاجره ، ٧٪ الاتوبيسات ، ١٠٪ نوعيات اخرى. وان اكثر الاماكن فى حدوث الحوادث القاهره والدلتا ٤٩٪ ،١٧٪الطرق السريعه الاخرى،١٣٪سيناء ومدن القناه.

ورمى الحمل على السائق بانه هوه المسئول عن وقوع الحادثه بنسبه ٨٥٪ ،و ١٢٪عيوب فى السيارات ،و ٣٪فقط على سوء الطرق والمنحنيات والدورنات والعلامات التحذيريه.

ومن هنا تتردد الاسئله اين وعى المسئولين اين الحملات المروريه واين خدمات الطرق ، فلا يوجد على الطرق وحدات اسعاف ولا اوناش لجر السيارات المعطله ولا يوجد استراحات للنقل الثقيل ، ووكل هذه الاشياء تسهم فى سلامه حركه السيارات والتقليل من حده نسبه الحوادث .

ومع وجود غياب الوعى على الطريق وهذا العامل الاساسى فى حدوث الحوادث على الطريق جميعاً وليس الدائرى بعينه ، مثل وجود بائعيين متجولين ونصبات الشاى والاكشكاك لبيع السجائر والبسكوت وبائعى الفاكهه ، كما انتشرت فى الاونه الاخير خدمه لصيانه اطار السيارات وهذه الخدمه عباره عن اكشكاك يقوم فتى الصيانه يوضع الاطارات فى ممر الطريق ليعرف المار بان هناك فتى لصيانه اطار السيارات وهذهوليست المشكله فحسب ولاكن المشكله بانه يقوم بوضع اطارات فى نصف الطريق مما يعيق الحركه المروريه وذلك يؤدى الى وقوع الحوادث .

وايضاً لا يوجد رقابه على الكبارى فمثلا كوبرى كورنيش النيل فيوجد كل ليله سهره حتى الصباح ويوجد على الكوبرى بائعى حمص الام والذره المشويه ونصبات الشاى والذين يقومون بوضع كراسى بلاستيك على رصيف الكوبرى فيتحول الكوبرى الى مقهى لجذب الذبائن الذين يأتون بسيارتهموتركونها فى عرض الطريق صف اول وصف ثانى موازيه للرصيف وبالتالى يتحول نصف الطريق الى جراج مما يعيق العمليه السير والمشكله الاكبر ان هذا يتم امام اعين رجال المرور . فهل هذه سبوبه ايضاً لرجال المرور .

وبعد ما مررنا به من اسباب لمعرفه حدوث الحوادث على الطرق هو عدم تفعيل قوانيين المرور وغياب الرقابه ، ويجب تكثيف الحملات المروريه لمباشره تلك الطرق اول باول .

ومن اهم الاسباب هو قرار وزير النقل السابق .

قرار رقم ٢٨ لسنه ٢٠٠٠ ، وهو قرار وزارى اصدره الدكتور "ابراهيم الدميرى" وزير النقل الاسبق وهو قرار سارى حتى اليوم ، وينص على السماح لسيارات النقل والمقطوره اذا كانت محمله باكثر من المرخص لها ان تكمل سيرها كيفما تشاء لكن على ان يسدد قائدها ١٠ جنيهات عن زياده الحموله بـ ٤٠٪ وكل طن زائد بعد زلك يسدد عنه غرامه ٥٠ جنيهاً واذا كانت الحموله مواد بتروليه يسدد ٢٠ جنيهاً على الطن ويستكمل الرحله بدون حد اقصى للحموله ، لذلك يجب اتخاذ اجراءات و الفاء هذا القرار فوراً .

وايضاً قانون المرور الذى يعمل بخلف خلاف ، بمعنى انه قرار عقوبه الحبس دون تصالح فى حالات تتسيي فى موت احد او وتهدد سلامه احد على الطريق فمثلا الحبس لمن حاز اكثر من رخصه قياده وجوبى ولا تصالح فيه بينما الحالات التى تتسبب فى الحوادث وتهدد حياه وسلامه الاخرين على الطريق قرر لها المشرع التصالح الفورى اذا دفع السائق الحد الادنى من الغرامه فمثلا هناك ماده تنص على ان سيارات النقل التى يتطاير من حمولتها ما يسبب اذى لمستعمل الطريق الطريق او يهدد حياه المواطنين او تسيل منها مواد قابله للشتعال يمكن للسائق ان يقوم بالتصالح الفورى ودفع الحد الادنى من الغرامه ويكمل سيره ليتسبب فى حدوث كوارث على الطريق.

وقال سعد الجيوشى خبير الطرق يجب الغاء القرار ٧٣ من المرور واستبدال الغرامات المروريه الى الحبس وقال دماء قتلانا من المسئول عنها .والا متى يضرب بالقوانيين المروريه عرض الحائط.

المفاجآه الكبرى ان القاعده المروريه التى تحدد سير النقل فى اليمين هى قاعده خاطئه وتتسبب فى معظم الحوادث .

ويقول اللواء "مجدى الشاهد" مدير الاداره العامه للمرور سابقاً وهو خبير مرورى ، بان معظم منازل الدائرى تكون على اليمين ونظراً لحجم التريلات فهى تحجب الرؤيه عن قائد الملاكى اذا اراد ان يسلك احد منازل الدائرى ويلتزم بيمين الطريق ومن المفروض انها تقطع مسافات طويله عبر المحافظات اذا يجب ان تخصص لها حاره فى اقصى اليسار ولا تخرج منها ويكون باقى الحارات من يسار حاره النقل وحتى يمين الطريق للملاكى والنقل الخفيف .

وانتقد "الشاهد" التعديلات الجديده لقانون المرور والتى اعلن عنها مجلس الوزراء بشان حادث البحيره ، قائلاً انها تعديلات جوهريه الا انها لا اثر لها على ارض الواقع ، وبان الماده ٨٠ من قانون المرور لا يمكن تطبيقها فى حاله التصالح بدفع نصف الغرامه على المخالفه لان الماده تعطى الحق للسائقى المركبات بالتصلح حال حدوث مخالفات ، ووجود اخرى تدفع ببطلان الاجراءات المتخذه فى حق السائق ، ما يلغى بدوره اى تغليظ للعقوبات .

واضاف المهندس "احمد عبد الحميد" مستشار النقل الدولى والخبير المرورى ، ان هناك مشكله اخرى لم يعالجها قانون المرور الجديد وهى الاحمال الزائده على سيارات النقل ، والتى تصل فى بعض الحالات لـ ١٠٠ و ١٢٠ طن فى حين ان المقرر لها هو ٢٠ طن فقط ويتم حساب غرامه ١٠ جنيهات على كل طن زائد لتصبح الغرامه ما بين ٨٠٠ الى ١٠٠٠ جنيه وهى غرامه ضئيله مقارنه بالكارثه التى ستسببها على الطريق نتيجه لتلك الحمولات الزائده.. فالغرامات لا تكفى ميزانيه رصف الطرق من جديد.

بالمستندات: ١,٤ مليون جنيه مكافآت سنوية لـ ١٣ موظفاً بالتأمينات

حصلت "جريدة الاتحاد الثورى " على مستند وجهته نيابة الأموال العليا بمكتب النائب العام لرئيس صندوق التأمينات الحكومى، تطلب فيه تقديم الصندوق مبررا بشكل رسمى لصرف مكافآت لـ ١٣ موظفا من العاملين بصندوق التأمينات الاجتماعية بالقطاع الحكومى بمبلغ مليون و٣٤٨ ألف جنيه خلال عام واحد.وأوضح المستند أن بعض مكافآت الموظفين بلغت ٢٢٩ ألف جنيه و١٨٠ ألف جنيه خلال العام الواحد، رغم أن بعض أصحاب المكافآت الكبيرة التي تصل إلى مئات الآلاف يعملون في وظائف صغيرة مثل وظيفة كاتب سكرتارية ثالث بمكتب رئيس الصندوق أو كاتب ثان بإدارة العلاقات العامة أو سكرتير ثان بمكتب رئيس الصندوق.وتقدم عدد من موظفى الهيئة منذ أيام قليلة ببلاغات جديدة للنائب العام يطالبون فيها ببحث هذه المكافآت، خاصة أن بعض هؤلاء الموظفين أصحاب المكافآت الكبيرة تقلدوا مناصب أعلى بالصندوق، إلا أن التحقيقات لم تبدأ بعد.

سئل لقمان الحكيم
ممن تعلمت الحكمة؟
قال من الجاهل!

الاتحاد الثوري
دونها تفتقد الحقيقة للخبر
رئيس مجلس الإدارة
أ.د. فؤاد عبد النبى
رئيس التحرير
محمد سعيد

بعد الحكم ببراءة مبارك وأعوانه فى التهم المنسوبة إليهم ..

خبراء الإقتصاد: يؤكدون لابد من غلق الملفات القديمة والمضى نحو الأمام

بعد الحكم ببراءة مبارك واعوانه فى محاكمة القرن اوضح عدد كبير من خبراء الاقتصاد ان تحسن مناخ الاستثمار وجلب مزيد من الاستثمارات الخليجية والاجنبية مرهون بحالة الاستقرار السياسى والاقتصادى للبلاد وبناء على ردود الافعال فى الشارع المصرى وليس مرهونا بالحكم على المعزول بالبراءة او ادانته فضخ مزيد من الاستثمارات العربية يتوقف على تحسن المناخ الاستثمارى فى البلاد لافتين الى ان الانتخابات البرلمانيه هى الفيصل الوحيد لطمئنة المستثمر لضخ امواله فى السوق المصرى .

من جانبه قالت السفير جمال بيومى رئيس اتحاد المستثمرين العرب ان من المتوقع ان الحكم ببراءة مبارك قد يكون احدى الاسباب لجلب مزيد من الاستثمارات الخليجية لمصر وذلك بسبب نجاح اثبات بان مصر دولة يحكمها القانون ونجاح القانون مطمئن للمستثمرين وخاصة العرب لانهم من اكثر الدول مساعدة لمصر .

واضاف بيومى ان الحكم ببراءة مبارك من المتوقع ان تؤثر ايضا بشكل ايجابى علي عودة الاستثمارات العربية من جديد لمصر وستعطي ثقة كبيرة لدي المستثمرين بأن القضاء المصري غير مسيس وأنه ضمنيا إذا كان نظام مبارك قد حصلوا علي براءات فانه من الطبيعى ان تكون نهاية قضاية المستثمرين الذين كانوا يتعاملون مع نظام مبارك بالبراءة.

وقالت بسنت فهمى الخبيرة المصرفية انه لايوجد تعليق على براءة المعزول واعوانه فلا يوجد تعليق مباشر على احكام القضاء المصرى ولكن الامر يتعلق بردود افعال المواطنين فى الشارع المصرى وبناء عليه سيتحدد الاستقرار الاقتصادى .

واشارت فهمى الى ان جلب مزيد من الاستثمارات الخليجيه يتوقف على نجاح البرلمان القادم وعلى تقبل المواطنين بالحكم ببراءة المعزول واعوانه الامر الذى يعطى المستثمر امل فى اعادة ضخ امواله للاستثمار فى البلاد لافته الى انه لابد من غلق الدفاتر القديمه والبدء فى طمئنه المستثمر لاعادة ثقته فى الاقتصاد المصرى وبالتالى جذب الدول العربية والاجنبيه لضخ مزيد من الاستثمارات فى مصر .

وقال علاء البهى رئيس المجلس التصديرى للصناعات الغذائية ، ان براءة مبارك ومساعدية من تهمة قتل المتظاهرين لاترتبط بضخ استثمارات عربية من دول الخليج ،ولكن ستؤدى الى استقرار سياسى واجتماعى ، وهو ما ينعكس فى النهاية على تدشين استثمارات عربية واجنبية .

واشارالبهى الى ان الدولة تشهد استقرار واسع خلال الفترة القادمه ، وبالتالى سينعكس بدوره على الاستثمارات كما يساهم

جمال يومى : نجاح القانون يطمئن المستثمرين للإستثمار فى البلاد

بسنت فهمى : ردود افعال الشارع المصرى هى التى تحدد مدى ضخ الإستثمارات

خلود صلاح الدين

فى تحسين التصنيف الائتمانى للدولة ، مما يعطى شهادة ثقة للمستثمرين بهدوء الاوضاع داخليا ، لافتا الى ان الدول الخليجية تمد مصر بالاموال نظير الحصول على دعم امنى من مصر فى حال تعرض بلادها لاى هجوم خارجي او تهديدات امنية .

ونوه البهى الى ان الاستثمار لايتاثر باحكام القضاء فهذا شان داخلى ، لكن يرتبط بالمناخ والاجواء الاستثمارية التى تساعد على اقامة مشروعات وتحقيق ارباح منها نتيجة وجود السلام الاجتماعى ، واستقرار سعر العملة الذى يدخل فى دراسة الجدول لاى مشروع فى تحديد نسبةالارباح .

واكدت غادة طلعت المحلل المالى فى احد شركات استثمار الاوراق المالية ،ان الدول العربية تعمل على ضخ استثمارات فى مصر من اجل تحقيق المصالح المشتركة بالمنطقة ككل ،لافته الى ان هذه علاقات استراتيجية طويلة المدى اقتصاديا وسياسيا وعسكريا.

واشارت الى ان العرب يدعمو مصر من اجل تحقيق اهداف تتصل بتخوفهم من امتداد جماعات الاخوان اليهم، كما ان هذه المساعدات ترتبط بامكانية حصولهم على حماية عسكرية من مصرفى حال تعرضهم لاعتداء.

ولفتت غادة الى ان مصر والعرب يملكون جميع مؤهلات النجاح وذلك لامتلاكهم العديد من الموارد الطبيعية والتى تتمثل فى ابارالبترول لدول الخليج، والقوة البشرية الضخمة واللغة الواحدة.

قال الدكتور وليد جمال الدين رئيس المجلس التصديرى لمواد البناء انه لايوجد تعليق على ما صدر من هيئة القضاء ببراءة المعزول واعوانه فسواء اكان الحكم بالبراءة او الادانه لايضيف شئ للبلاد ولكن الاهم من هذا هو ان نلتفت الى غلق الملفات القديمة والمضى قدما نحو تحقيق مزيد من الاستقرار السياسى وجلب مزيد من الاستثمارات الخارجية لاعادة النهوض بحالة البلاد .

واضاف جمال الدين ان البلاد مرت بمرحلة صعبة جدا لذلك لابد من الالتفات نحو مستقبل افضل والتخلص من جميع الملفات القديمة التى لا تجلب سوا "وجع الدماغ " على حد وصفه لافتا الى ان براءة مبارك او ادانته كانت لن تؤثر على الاقتصاد المصرى لا بالايجاب او السلب ولكنه مرهون بحالة الاستقرار السياسى للبلاد .

واشار جمال الدين ان الانتخابات البرلمانية القادمة هى التى سيكون لها التاثير الاكبر على جلب مزيد من الاستثمارات سواء العربية او الاجنبية فالمستثمرين منتظرين تلك الانتخابات ليروا المرحلة التى وصلت اليها مصر سواء من الاستقرار او عدمه ومن ثم البدء فى ضخ اموالهم .

واوضح جمال الدين ان وجود رئيس وبرلمان وتشريعات جديدة تعمل على وجود مناخ استثمارى للمستثمرين تجعلهم مطمئنين لضخ اموالهم فى المشاريع المصرية .

فى سياق متصل اشادت الدكتورة رقيه رياض المستشار القانونى لاتحاد بنوك مصر ومستشارة بنك البركة مصر بالدور الذى قام به القضاء فى دراسة قضية مبارك واعوانه مشيرة الى ان البراءة من حق المعزول لعدم وجود ادلة للادانه فى التهم الموجهه اليه لافته الى انه كان من المفترض ان يتم الحكم عليه سياسيا وليس قضائيا على مافعل بمصر طوال الثلاثين عام وخاصة اخر عشر سنوات .

واوضحت رياض ان براءة المعزول او ادانته ليس لها علاقه بضخ مزيد من الاستثمارات الخارجية ولكن العلاقه تتعلق باثبات ان مصر دولة قانون ونجاح هذا القانون يطمئن المستثمر بجلب امواله للاستثمار فى البلاد وهو على يقين بوجود قانون صارم يحكم البلاد .

واشارت الى ان اثبات مصر بانها دولة قانون ومؤسسات وان مازال القضاء بخير ذلك الامر يطمئن المستثمر على استثماراته بالبلاد ويجعله يقدم على ضخ مزيد من الاستثمارات فالاستثمار القانونى يهيأ مناخ الاستثمار .

خبراء يشيدون بأهمية استخدام نبات الجوجوبا وقش الأرز كحلول بديلة وآمنة للحد من أزمة الطاقة

خلود صلاح الدين

اكد عدد من الخبراء على اهمية استخدام الموارد الطبيعية كحلول بديلة وامنة للخروج من ازمة الطاقة التى تعانى منها البلاد مشيرين الى ان تلك الموارد الطبيعية متوفرة وبشكل كبير على سبيل المثال " قش الارزيمكن تدويره بدلا من حرقة واستخدامه فى صناعة الاسمنت وفى الصناعات الكثيفة الاستخدام للطاقة وبالتالى سيتم توفير الطاقة والاستعاضة عن ذلك بالموارد الطبيعية كما انه من الممكن استخدام نبات الجوجوبا الذى اشاد به عدد من اساتذة العلوم النباتية واوضحو مدى اهميته فى توفير بدائل لحل ازمة الطاقة والكهرباء واوضحو اهمية استخدام الموارد البديلة كحلول امنة للتغلب على الازمة .

من جانبة قالت الدكتورة هالة السعيد عميد كلية اقتصاد وعلوم سياسية بجامعة القاهرة ان استخدام الموارد الطبيعية كبديل لحل ازمة الطاقة هى فكرة مقترحة منذ سنوات ولكن هناك تباطؤ فى تنفيذها وتحتاج الى قرارات وتنفيذات حكومية مشيرة الى ان تلك الموارد الطبيعية كثيرة ومتعددة وتتمتع مصر بمناخها المعتدل بالعديد منها .

واضافت السعيد ان استخدام قش الارز بدلا من حرقة والتسبب فى تلوث بيئى منه من الممكن ان نستخدمه فهو يدخل فى العديد من الصناعات الثقيلة وصناعة الاسمنت وبالتالى سيتم الحد من التلوث وحل ازمة الطاقة وتوفيرها موضحة بان استخدام قش الارز سيحد من استيراد مصر للكربون النشط وبذلك يتم استخدامة كبديل للطاقة وفى تبييض السكر وتحلية المياه ايضا ولكن هناك دائما مشكلة تواجه كل تلك المشاريع الا وهى ازمة التمويل والتنفيذ ! .

واوضحت السعيد ان البلاد بها مخلفات زراعية قيمتها تصل الى ٣ مليار جنيه سنويا ويتم الانفاق عليها بمعدل ٢٣٠ مليون جنيه للتخلص غير الامن منها ولكن فى حالة عمل اعادة تدوير لتلك المخلفات سيخرج منها "اعلاف واسمدة وفحم نباتى وخشب وورق وكهرباء" وبالتالى سيتم خروج منتجات منها بقيمة ١٦ مليار جنيه ع الاقل وسيتم توفير فرص عمل لا حصر لها ع الاقل ٦٠٠الف فرصة عمل وحل ازمة طاقة وازمة ورق وازمة خشب واعلاف وغير ذلك .

حجاج : نحتاج لإدارة حكومية لإستخدام تلك الموارد الطبيعية

واوضح وفاء حجاج رئيس الشعبة الزراعية والبيولوجية بالمركز القومى للبحوث ان استخدام الموارد الطبيعية لحل ازمة الطاقة هى حلول بديلة ومتوفرة وامنه كما انه يستخدم كسماد عضوى وكمادة عازلة فى البناء وفى انتاج البيوجاز كوقود بدلا من الفحم والبترول ويستخدم فى توليد الطاقة الطبيعية وبالتالى يتم التخلص الامن منه وتدويره بدلا من تضاعف حالات المرضى فى موسم حرق القش .

واشارت حجاج الى ان نبات الجوجوبا والجيتروفا هو الاخر مورد طبيعى وبديل لحل ازمة الطاقة وباستخدامه يتم حل ازمة الوقود الموجودة فى مصر مشيرة الى ان هناك مشروعا بالمركز لزراعة تلك النباتات وذلك لانتاج الوقود والمساعدة فى توليد الكهرباء وتشغيل المحطات الكهربائية لافتة الى انها موارد طبيعية ورخيصة ومن السهل تطبيقها على ارض الواقع.

بعد فرض ضريبة عقارية على مخصصات البنوك ..

مصرفيون يطالبون باعفاء البنوك من تلك الضريبة ويؤكدون: تعود بالسلب على الجهاز المصرفى

بلغت قيمة الاصول العقارية التى آلت الى البنوك فى الجهاز المصرفى نتيجة تسويات للمديونيات مايقرب من ٦٠ مليار جنيه مصرى واصبح لدى البنوك صعوبة فى التخلص من تلك الاصول الامر الذى دفعها فى وقت سابق الى مد مهلة التخلص منها الى خمس سنوات ويمتلك البنك العقارى المصرى العربى اصولا عقارية تقدر بـ٣مليار جنيه وبنك مصر بـ٦مليار جنيه وعقب التعديلات الجديدة على قانون الضريبة العقارية صارت البنوك واحدة من القطاعات المطالبة بدفع ضريبة على تلك الاصول وعبر عدد من المصرفيين عن رغبتهم فى اعفاء البنوك من تلك الضريبة لان هذه الاصول عبارة عن اموال جامده وليست نقدية لا تستطيع الاستفاده منها كما انها تتخلص منها بصعوبة شديدة وآلت اليها نتيجة تسويات للعملاء المتعثرين .

قال عبد المجيد محى الدين رئيس مجلس ادارة البنك العقارى المصرى العربى ان تطبيق الضريبة العقارية على الاصول التى تمتلكها البنوك هو امر غير مرغوب فيه فى الوقت الحالى نظرا للظروف الحالية واننا فى حالة اعادة هيكلة اقتصادية لجميع مؤسسات الدولة المالية وخاصة البنوك مشيرا الى ان مصرفيه لديه مايقرب من ٣ مليارجنيه اصول عقارية .

واضاف عبد المجيد الى ان البنوك الاخرى تستطيع بيع اصولها العقارية متى شاءت ولكن النك العقارى هو الوحيد الذى يمكنه الاحتفاظ بأصوله وذلك لانها من اختصاصه الامر الذى يكبده اعباء ضريبة ومالية كل عام لافتا الى ان البنوك فى الفترة الاخيرة قامت بالتعاقد مع شركات للتخلص من اصولها العقارية والتى تضم اراضى ومبانى سياحية وسكنية آلت اليها نتيجة تسويات مع العملاء المتعثرين .

واشار عبد المجيد ان مصرفه يحاول التخلص من وحدات سكنية مقدرة بـ ١,١ مليار جنيه وذلك من خلال التعاقد مع شركة بروج الاماراتية لتسويق تلك الوحدات ، بجانب دراسات أخرى لعمل صناديق عقارية عن طريق شركة أجنبية متخصصة فى الصناديق العقارية تقوم بتسويق الأصول العقارية عن طريق طرح سندات مشيرا الى انه تلك الاصول هى اموال معطلة اى مجمدة وليست اموال نقدية يستطيع البنك الاستفادة منها .

محى الدين : أصول البنوك لا تدر ربحا لاخراج ضريبة عقارية عليها

من جهته قال محمد فاروق الخبير الاقتصادى وعضو مجلس ادارة بنك الاستثمار القومى ان فرض ضريبة عقارية على اصول البنوك فى لوقت الحالى له تاثيرات سلبية على صافى الربح النهائى للبنك حتى وان كان تاثير بسيط ولكنه سيؤثر على ارباح البنوك المصرية .

واشار فاروق الى انه من الممكن فرض شريبة عقارية على تلك الاصول ولكن فى حالة تاسيس شركات خارجية تدير الاصول العقارية التى تؤول الى البنوك ولكن فى الوقت الحالى سيواجه كثيرا من الانتقادات والمواجهات وذلك لان البنوك لا تقوم بدور المتاجرة ولكنها تقوم باداء خدماتها ووظائفها مشيرا الى ان هناك العديد من الاصول التى مازالت محل تسوية بين البنك والعميل المتعثر .

واضاف فاروق ان البنوك قد حاولت خلال الفترة الماضية من تسوية تلك الاصول ومحاولة التخلص منها بعد الزام البنك المركزى لها بالتخلص منها فى مده تصل الى خمس سنوات ولكن بسبب حالة الركود التى شهدتها البلاد بعد ثورة يناير وتوقف سوق العقارات والقطاع العقارى الا انها لم تتمكن من التخلص منها لافتا الى ان تلك الاصول اذا كانت قد تؤتى ثمارها بالنفع على البنوك لتمسكت بها ولكنها تزيد ميزانية البنوك عبئأ علاوة على انها لا تدر عوائد ربح عليها فيصبح فرض الضريبة العقارية عليها عبئا جديدا على البنك .

وقال ياسر عمارة الخبير المصرفى ببنك مصر ايران للتنمية ان تلك الضريبة سيتم تطبيقها عامة الا على بعض القطاعات كالمدارس والمستشفيات الحكومية التى ستعفى منها فكان من الاحرى اعفاء البنوك هى الاخرى لانها يقع على عاتقها عبء كبير فى الادارة المالية للدولة علاوةعلى عبء تلك الاصول .

واوضح عمارة ان فرض ضريبة عقارية على اصول البنوك له تاثير سلبى عليها لايستطبع احد انكاره فالبنوك ان كانت تدر ١٠٠ الف صافى ربح شهرى سيصل الى ٩٥ الف او ٩٠ الف وعلى الرغم من قلة التاثير الا انه بالنسبة للجهاز المصرفى يعتبر امر سيئ ونتيجة سلبية .

واشار عمارة الى ان الوقت غير مناسب لفرض ضلريبة عقارية على البنوك لذا من الافضل اعفائها منها حتى لايعود بالسلب عليها.

عقب إعلان الحكومة عن تدشين شركة لتشغيل الشباب ..

البنوك المصرية ترحب بالشركة القومية للتشغيل.. وتؤكد تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهم أهداف المشروع

بنك فيصل الإسلامي المصري

عقب اعلان رئيس الجمهورية عن طرح مبادرة لإنشاء شركة قومية لتشغيل ١,٥مليون شاب عاطل برأس مال ١٠ مليار جنيه مصرى وتشكيل لجنه وزارية لتأسيس الشركة وذلك بالتنسيق مع البنوك واتحاد الصناعات والمستثمرين والجمعيات والغرف التجارية ومن ثم طرح الشركة للاكتتاب فى البورصة رحبت البنوك المصرية بتلك المبادرة مشيرين الى ان تلك الخطوة هى الاولى من نوعها نحو توفير افضل فرص عمل للشباب مؤكدين على استعدادهم للمشاركة فى راس مال الشركة للقضاء على البطالة وكانت بنوك " الاهلى والاستثمار القومى والتجار الدولى وناصر الاجتماعى قد اعلنوا عن مشاركتهم فى تمويل تلك الشركة ذات المساهمة المصرية واعتزم بنكى فيصل والاستثمار العربى مشاركتهم فى الشركة ايضا وذلك من اجل تضمين القطاع الغير رسمى ضمن القطاع الرسمى والعمل على تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

فى ذلك السياق قال عبد الحميد ابو موسى محافظ بنك فيصل الاسلامى ان مصرفه سيشارك فى تمويل الشركة المصرية القومية للتشغيل براس مال ١٠ مليار جنيه بالتنسيق مع البنوك التى ستشارك فى التمويل ومع اتحاد الصناعات والغرف التجارية والمستثمرين بالنص الذى اوضعته الحكومة بحيث ألا تزيد نسبة مشاركة الحكومة فى الشركة على ٢٠٪، والباقى الـ٨٠٪ الاخرى للقطاع الخاص .

واضاف ابو موسى ان مشاركة بنك فيصل فى تلك المباردة التى طرحتها الحكومة هى الاوله من نوعها ولكن المصرف يرى اهميتة تلك الشركة فى توفير ١,٥ مليون فرصة عمل للشباب العاطل والقضاء على نسبة البطالة المتزايدة لافتا الى ان الحكومة قد عقدت عدة اجتماعات بخصوص تلك الشركة وانها ستقوم بالاعلان عن الشركة فى منتصف شهر ديسمبر المقبل .

وتوقع محافظ بنك فيصل مشاركة اكبر عدد من البنوك الحكومية فى تمويل راس مال تلك الشركة لان هدفها هو العمل على التعاون ومشاركة القطاعات الرسمية والغير رسمية كقطاع واحد يشارك فى خدمة البلاد وتنمية المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر التى تدفع عجلة الاقتصاد للامام.

أبو موسى : تمويل المشاريع التنموية أُولى إهتمامات المصارف المصرية

من جانبه قال يحيى العجمى مدير عام التجزئة المصرفية ببنك مصر ان مصرفه سيشارك فى تمويل راس مال الشركة القومية للتشغيل مشيرا الى ان البنك لن يتردد لحظة فى تمويل المشاريع التى تدر ربحا على الاقتصاد والبلاد كما ان المصرف يقوم بدراسة اى مشروع قبل المشاركة فيه واتخاذ كافة الاجراءات المناسبة .

واشار الى ان ذلك المشروع سيكون من اكبر المشاريع الاقتصادية الكبرى التى ستعمل على حلى مشكلة من اكبر المشاكل التى نعانى منها كمانه بداية ثورة جديدة بالنسبة للاقتصاد وفى خضون عام واحد سيكون رأس مال هذا المشروع ١٠٠ مليار.

واضاف اسماعيل شاكر مدير الائتمان ببنك الاستثمار العربى ان مصرفه يعتزم المشاركة فى تمويل راس مال الشركه القومية للتشغيل مشيرا الى ان إلى أن الحكومة المصرية ستساهم فى بداية تأسيس الشركة بنسبة تصل إلى ٤٩٪ ثم يتم خفضها تدريجيا لتصل إلى ٢٠٪ مقابل ٨٠٪ للقطاع الخاص .

واوضح شاكر ان بنكى الاهلى ومصر وافقو على المساهمه فى راس مال الشركة القومية للتشغيل وهما من اكبر البنوك الحكومية التى تحفز كافة البنوك للمشاركة فى تمويل ذلك المشروع الذى يفتح الطريق امام ١,٥ مليون شاب عاطل للحصول على فرصة عمل .

من جانبه قال ممتاز السعيد عضو مجلس ادارة بنك الاستثمار القومى ان مصرفه من اوائل الصمارف التى تشارك فى هذا المشروع ومن المتوقع مشاركة اكبر عدد من البنوك فى تلك الشركة مشيرا الى ان جميع المحافظات ايضا ستشارك فى ذلك المشروع وسيكون المشروع عبارة عن شركة ام لها فروع فى جميع المحافظات كما انه سيكون هناك مشروعات تكرارية ونمطية وبيئية وستكون على مستوى القرى الفقيرة ايضا.

الاتحاد الثوري
دونها تفتقد الحقيقة للخبر
رئيس مجلس الإدارة
أ.د. فؤاد عبد النبى
رئيس التحرير
محمد سعيد

اقتصاد

لولا الأمل فى الغد
لما عاش المظلوم حتى اليوم

«الاتحاد الثورى» فى حوار المستشار الإقتصادى ورئيس الإتحاد العام لتموين مصر الدكتور العربى أبو طالب

مشاكل مفتشى التموين قوية جداً وأهملتها الدولة منذ سنوات

وزير التموين لا يحب أن ينتقده أحد !

فتح باب التصدير للأرزتم لخدمة أحد المصدرين !

حوار / وليد سعد - عبد المنعم سعيد

■ مارايك فى سياسة خالد حنفى منذ تولى الوزارة ؟

●● سياسة خالد حنفي من وجهة نظري هي اضعاف الضعيف وتقوية القوي واعطاء التجار والمثثمرين عائد وربحيات أعلي من حقوقهم من دعم الفقراء وعلي حساب الفقراء ..سواء كان بعمد او بقصد او بدون ولكن هذا هو الواقع الملموس ليس لي ولكن لاغلبية الناس .. واستحلال مايمتلكة الغير واعطاء تصريحات وردية غير واقعية لاتمت الواقع بصله الا بأحيان بسيطة ونادرة ...كما يظهر من تصريحات غير مدروسة عشوائية ....كما نري انه لايحب من ينقدة او يحاول انارة بصره للأخطاء ويظهرة بردودة أعلامية كعدو لة او محارب للنجاح ليس متفهماً انه مايوقم منتنفيذة من بعض المتظومات او الافكار هو ملكية فكرية لغيرة يعلم صغائرها ويعلم بوادر الازمات بها ...فمن صنع الشيء هو الاعلم بة ...وليس منفذة ...الذي يتغاضي أن يذكر أسم صاحب المقترح او الفكرة او المشروع او يعطي له حقة الفكري والادبي والمعنوي والمادي ...متناسياً ان الجهد المبذول في الدراسات هو عناء لايعلمة الا الشرفاء ...مضحين بكل ملذاتهم واوقاتهم وأموالهم وراحتهم ومستغنيين عن ترفيهات الحياة ....لآجل وطنهم وحباً وعشقاً بمصر .. ليس لآن يأتي شخص ما يستولي علي مأبدعوا بة وينسبة لنفسة دون أعطائهم حقوقهم ....وهذ الفشل بعينه ...لآن التاريخ لن يكذب ولن يعطي حق لسارق ..والله لايحب الظالمين ...كما قسم الله بعزته وجلالة لانصرن المظلوم ولو بعد حين .. ومن هنا ..علي يقين وأيمان من الله عز وجل ...واثقين بأفتضاح الآمور ونصراً من الله عز وجل..

■ حدثنا عن المنظومة التموينية الجديدة؟

●● هي الاتجاة الي النظام الاليكتروني او الالي او التكنولوجي او لغة العصرالمنظومة التموينية من المفترض انها تعمل علي محاور عديدة ونقتصر بحديثنا عن الخبز فقط :

حيث ان كانت الوزاره تبحث قامت بتنفيذ المنظومة طبقا لاهوائهم دون مراعاة لاليات المشروع وثوابته التي تعتمد علي ترك الوزن كما هو ١٢٠جرام مرغوف علي ردة او ١٣٠جرام مرغوف علي دقيق يل قاموا بتقليل من وزن الرغيف بنقص ٢٥٪من وزنه (٣٠جرام)وحيث أن المنظومة الجديدة التي نفذت طبقاً لأهوائهم كلفت الدولة اعباء تقدر بـ ٩مليار جنيهاً علي الموازنه العامة للدولهفما فعلوة ليس الا تغير جلباب او اسماء عن أشياء او اضافة اسماء وكل هذا للمعالجة النفسية او الظاهرية دون التطرق للجوهر وهو لب المشكلة اي تم معاجة العرض وليس المرض نفسةوحيث ان الخبز البلدي قيمته في مواصفاته حيث ان هناك الاعيب من أغلبية صانعي الخبر او المحابز وهي : قد يقوم بالتقليل من حجم الرغيف لكي يقوم بشيل اكثر كم من الماء(الرطوبة) مما يعني يكون في هذه الحاله يغش ويقوم ببيع المياه او او العجين من تقليل قطر الرغيف ليحمل اكبر كم من الرطوبة او الماءاو ان يقوم ببيع الخبز وتحميله كم من العجين او اللحم داخل الاطار او شطري الرغيفاو ان يقوم بتهدئة النار بحيث لايتم تسويته التسويه اللازمة للرغيف حيث ان من مواصفات الخبز الجيد الاتي-

■ ان يكون غير ملتصق الشطرين
■ ان يكون غير ملحم بالداخل
■ ان يكون مزهر من اعلي
■ ان يكون مسوي من اسفل
■ ان يكون مقبول الشكل ومستدير
■ ان يكون مقبول الطعم والرائحة
■ ان يكون مستلزمات الانتاج المتداخلة بالانتاج جيدة وصالحة للاستخدام
■ ان يكون قطر الرغيف مناسب لوزن الرغيف ....اي وزن الرغيف السابق١٣٠جرام كان قطرة بين ٢٠و٢٢سنتيمتروبالنسبة للخبز ٩٠جرام فيكون قطرة مابين ١٨الي١٦ سنتيمتر

■ ما السبب في ازمة رغيف العيش ؟

●● المستشار الاقتصادي العربي ابو طالب : ازمة رغيف الخبز هي بسبب سوء التخطيط من الوزاره وعدم وضع اليه وضوابط حاكمة رادعه للجشعين والمخالفين اوعدم اتباع ماكان محور بالدراسة التي قدمتها للوزير ونفذها دون ان يشاركني بالتنفيذ او حتي يذكر اسمي عليها .. والاسباب الحقيقية للازمة هي:

١- مساومة المواطن علي حقوقة بصرف ١٠قروش علي كل رغيف لم يصرفة في حين ان الدولة تدفع فيه ٣١قرش كفرق تصنيع + ثمن الدقيق المستخدم لانتاجة

٢- الاقلال من وزن الرغيف ١٣٠جرام او ١٢٠جرام والتي كانت تتحمل الدولة ٢٨قرش فارق تكلفة او دعم للمواطن ..الي ٩٠جرام او ١٠٠جرام بسعر ٣١ قرش و٧مليم

ومن هنا يظهر ان قلل في وزن المنتج ورفع في سعره للمصنع مع ان من المفترض العكس

٣- اعطاء كارت الذهبي لصاحب المخبز الذي يحتوي علي عد من الخبز يتراوح مابن ١٢٠٠الي ٥٠٠٠رغيف يومي للمغتربيين مع العلم انهم يعتبرونه حق مكتسب من الدولة مقنن علي مرآي ومسمع من الجميع مما يعتد اهدار لمال العام

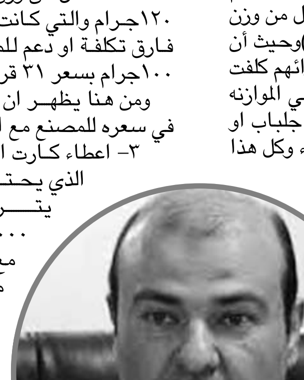

٤- محاسبة صاحب المخبز علي ان انتاجية الجوال ١٠٠كجم اقل من الفعلي والواقعي مما يعد اهدار للمال العام .في المجري ١١٦٠في حين ان انتاجة الفعلي والواقعي ١٤١٣ رغيف مرغوف علي دقيق في الماو ١٢٠٠في حين ان انتاجة الفعلي والواقعي ١٤١٥٣ رغيف مرغوف علي ردة بفارق مهدر ٢٥٣ رغيف في النوعين من الانتاج

٥- جعل المخبز بلا رقابة وبلا رقيب مما ساعد باهدار وانتقاص اكثر في حق المواطن حيث ان جميع المنظومات السابقة كانت تني عل يتعاقد وعثقود مبرمة بين التموين والصانع للخبز خلاف المنظومة الجديدة فلا التزام ولاتعاقد ولا شروط ولاعقوبات مما جعل ساحة كبيره عريضة للتلاعب بحقوق المواطنين وزيادة في اهدار المال العام

■ ما الحقيقه وراء ازمة السلع التموينية ؟

●● جميع التصريحات تقر بتوافر ٢٠و٣٠و٥٠و١٠٠سلعه بالاسواق وهذا عاري تمام من الصحة والتصريح منقوص وبة عوار دون ان يلتفت اليه الصحفيين او كافة وسائل الاعلام ، حيث ان توافر لسلع بالاسواق حقيقي ولاكن لاتتوافر الكميات المناسبة لكل المواطنين بمصر بما يجعل هناك اختيار وانتقاء للسلع ...بل جعلهم مسيرين او مجبرين علي سلع بعينها من ثلاث لاربع سلع يجوز ان لاتكون مناسبة للمواطن ولكنه يرغم علي اخذها حتي ايضيع الدعم عليه ، خلاف انتقاص اصيل من دعم الدولة للمواطن في السلع حيث كان دعمة لصرف ثلاث سلع عينية سلفا هو ٢٢جنيها في حين تنامي تضخم الاسعار قد حدد الاستبدال النقدي للعيني ماقيمته ١٥ جنيها فقط بانتقاص رقمي ٧جنيهاً في الدعم في حين ان سوق المواد الغذآية بمؤشر صاعد دئم غير هابط مما جعل البدل المقابل للعملة منخفض اي ان القيمة الشرائية للعمل انخفضت فخفضن ماكان يصرفة من الدعم ، خلاف ان المعروض من سلع يفوق سعره السوق الحر وخير مثال السكر والارز والزيت وخلافهما من سلع معلن اسعارها وغير متوفره ...

■ مارايك فى قرار تصدير الارز ؟

●● لأرز سلعة أساسية فى حياة المصريين، لذا فإن أى أزمة يشهدها سوق الأرز هى أزمة خطيرة لا يجب تجاهلها.. فى الأيام الماضية نشبت أزمة حادة بين وزارتى الصناعة والتجارة، والتموين والتجارة الداخلية، على خلفية فتح باب تصدير الأرز من خلال مناقصة أعلنتها وزارة الصناعةلتصدير ١٠٠ ألف طن. ونري أن فتح باب تصدير الأرز تم لصالح أحد المصدرين. إن استهلاك مصر من الأرز يبلغ سنوياً نحو ٢,٥ مليون طن، بينما يقدر الإنتاج الفعلى بنحو ٣,٥ مليون طن أرز أبيض، وهو ما يحتاج لنحو ٥ ملايين طن أرز شعير، ويمكن زراعته فى مليون و٦٥٠ ألف فدان.

ويعنى ذلك أن هناك نحو مليون طن فائضاً سنوياً يمكن توجيهه للتصدير للحصول على عملة صعبة، خاصة أن الأرز المصرى من النوعيات ذات الجودة العالية والمطلوبة فى أسواق دول أوروبا.

وفرض رسم صادر على عمليات التصدير، وهو ما نتج عنه انهيار لأسعار الشراء من المزارعين وتكبدهم خسائر كبيرة.

فنري أن تصدير الفائض قد يؤدى إلى زيادات كبيرة فى أسعار السوق المحلى نتيجة انخفاض المعروض.

■ حدثنا عن معاناة المفتشين وما هى مطالبكم من خالد حنفى ؟

●● المستشار الاقتصادي العربي ابو طالب : مشاكل مفتش التموين قوية جداً واهملتها الدولة منذ سنوات وتراكمت وتفاقمت الي ان وصلت لكوارث وتحتاج لاعادة انشاء مرة اخري وبالتأكيد ستأخذ وقت منها ..

ضعف القوانيين التموينية حيث انها منذ عام ١٩٤٥/١٩٥٠ ولاتتناسب مع الوضع السوقي والاقتصادي الان لانها اصبحت قديمة وغير رادعه لمخالفين من التجار

ضعف الامكانيات الرقابية من حيث

السيارات لاتوجد اكثر من٥٠٠سياره علي مستوي الجمهوريه للرقابة علي الاسواق

عدد اللجان علي مستوي الجمهورية ٢٥٠٠لجنة

عدد الاسواق المفترض المرور عليها يوميا يتعدي ٥مليون و٢٠٠الف سوق مرخص خلاف العشوائي والبائعيين المتجوليين

عدم وجود حمايه امنيه لحملات

عدم صرف بدل ايام العمل للاجازات وبدل سعات العمل

عدم مساواه بين العامليين بالقطاع الواحد او علي مستوي الوزاره واقصد ديوان الوزاره والمديريات

عدم وجود بيئة عمل مناسبة تتناسب مع الوضع العلمي والثقافي لمفتشي التموين بمصر

يتميز الترقي علي المستوي العام للوزاره من هم علي قدر من المحبة والولاء متناسيين الكفاءة والاداء

قلة التدريبات

عدم وجود وسيله اتصال بالحملات

عدم المساواة بين الرقابة التموينية وباقي الاجهزة الرقابية بالدولة

وهناك الكثير والكثير ...لو ظللت اسرد لمئت كتاب عن هذا خلاف هذا محاربة بعض رجال الاعمال لمفتشي التموين والصاق التهم الباطلة به والتواصل المستمر مع القيادات الحكومية باي شكل من الاشكال سواء عن طريق القرابة او عن طريق الهدايا وغيرها لكي يضعفوا من اداء مفتش التموين حتي يثوموا بممارسة اعماهم الفاسدة بشكل اكبر واوسع للاسف ...ويجدون بالفعل من يساندهم ويساعدهم مادام يرضي اطماعهم

■ مارايك فى ازمة اختفاء السولار من الاسواق وهل يؤثر على المخابز وكيفية الحل لهذة الازمة ؟

●● بالنسبة لازمة السولار هناك طبيعية وهناك ازمات مفتعلة وهناك فرص تواجد بوادر ازمة والسعي لتفاقمها لمصلحة بعض الاشخاص ، تحدث ازمات السولا في اوقات معروفة وهي دخول فصل الشتاء لاستخدامها في تدفئة المزارع الدواجن ...وكذلك ايام الحصاد للارز او الاقماح او لاستخدمها بوسائل الري المختلفة او استخدامها في تصنيع الطوب وهناك من يستخدمها بغرض التصنيع لمواد البويات ومنها ويجوز ان تكون هناك نوات بحر ادت لاتاخر المراكب المحملة بالمواد الترولية او السولار لوجود نوات بحر او عدم التعاقد للتصدير فياوقات مناسبة ادت لوجود ازمة وهناك من يستغل بوادر الازمة ويساعد علي تفاقمها بغرض المكسب او التربح مثل محطات تمويل السيارات او بعض تجار السوق السوداء لانتفاعهم الكبير والمباشر من وجودها او تفاقمها بالتاكيد تثر علي المخابز لان نسبة ٩٠٪ من المخابز تعتمد تشغيلها علي السولاروتسخدمها ايضا بكثره في حالات انقطاع التيار الكهربائي العمومي لتشغيل الماكينات الديزل

■ ما رايك فى امكانية استبدال رغيف العيش بسلع تموينية اخرى ؟

●● ان نظرنا للاستبدال العادل انا معك فيةاما تطبيقة ضياع الحقوق هذا مالايقبل او يرضبي احد علي الاقل لزيادة عدد المحتاجين وقله دخول اغلبيه المصرين وعدم وصولهم للحد الادني لمعيشة الكريمة او الدخول التي تحقق لهم العيشة الكريمة حيث يتم استبدال الرغيف المدعم بالدولة بقيمة ماليه ٣١,٠٧قروش بصرف نقط ١٠قروش واري انه ليس من العداله الانتقاص من حق المواطن سواء لخبز او اي شيء اخر

حيث يتم الان استغلال المواطنيين من قبل اصحاب المخابز بعرض ٢٠قرش للمواطن مقابل ا يضرب له اعداد الارغفة دون صرفها اي يريد ماعرضته الدولة بنسبة ١٠٠٪ زيادة وهناك بعض التجار او مربي الماشية يعرضون في الرغيف للمواطن علي كل كيلو خبز جاف ٢جنيها وهو مايوازي ١٥رغيف اشتراه المواطن بسعر ٧٥ قرش ليحصل علي فارق زائد عن مشتراه ب١٢٥قرش في حين ان الطن الخبز المجفف يجمع واقع ٢٠٠٠جنيها في حين ان مربي الماشية يشترون طن الاعلاف بسعر يفوق ٥١٠٠جنيها للطن فجعل هناك اسواق مساومة بسبب الاقلال من قيمة الرغيف وتكلفته والاقلال من اعطاء المواطن كافة الحقوق التي له وتدعمة الدولة فجهل هناك اسواق خري سوداء تسعي للكسب والتطمع المواطن بما حجبته الدولة عنه وهو ماقد يعرض الدولة لازمات متتاليه

■ ماهي الاسباب الحقيقية لضعف الرقابة.. العراقيل التي تحد من فاعليه مفتش التموين؟

●● الاسباب متعددة منها : ضعف القوانيين حيث ان المفتشين يعملون بقوانيين منذ عام ١٩٤٢و١٩٤٥و١٩٦٠وهو احدث قانون

٢- عدم وجود وسائل الانتقال المناسبة لهم علي الاقل لتلائم ادميتهم حيث يتواجد علي مستوي مصر كلها لغرض الرقابة علي الاسواق مالايزيد عن ٥٠٠سياره

٣- اللجان المتوفره لعمل الرقابي عددهم ٢٥٠٠لجنة في حين انهم شكلو لجان قانونية ثلاثة اي عددهم ٧٥٠٠مفتش حمل للضبطية القضائية في حين عدد من اصدر لهم قرارات بالتفتيش عددعم ١٣٤٠٠ مفتش فقط

عدد الاسواق المرخصة الواجب المرور عليها يوميا بمصر تزيد عن ٥مليون و٢٠٠الف سوق.ويقصد بالسوق محل مرخص او شركة او مكان تجاري

٤- عدم وجود مقابل مادي عن ساعات العمل الاضافية او ايام العمل ايام الاجازات الرسمية كالجمع والسبت من كل اسبوع وكذلك المواسم والاعياد ...يعملون بها بدون اي اجر

٥- عند المطالبه ببدل الاجر عن العمل يرفض الطلب وعند الطلب باايام بدل راحة يكون الرد لايوجد من يحل محلكم وبالتالي تهدر الحقوق مما يجعل هناك عدم رضا بالعمل

٦- يقتصر صرف بدل ايام العمل والساعات الاضافيه علي مدير المديريات واتباعهم ممن يحظون بالمحبة والولاء

٧- عدم وجود وسائل اتصال مناسبة للاتصال السريع والتوجية وقت وقوع الحدث لاي مواطن او التوجة لمقر بلاغ من مواطن

٨- مقار العمل غير ملائمة للاستخدام الادمي ..وغير مناسبة للوضع العلمي والوظيفي والمكاني لهم

٩- لايوجد عيد للتموينين ..ولااهتمام من قبل الدولة ولا الجتمع بالعامليين بالتموين ...

١٠- كل اجرة هو مرتبة الثابت وحوافزة فقط لاغير ..بالنسبة للمحافظات وبالنسبة لديوان هذا عالم اخر

١١- عدم وجود التأمين المناسب للجان من حماية شرطية او مدنية او مسلحة حيث ان مفتش التموين يؤدي عمله اعزل بلاسلاح في حين انه يدخل علي صاحب رخصة او نشاط لدية العديد من العماله والبلطجية وكذلك عدد من الاسلحة سواء يحملها او متواجدة بدرج مكتبة او داخل خزانته او يحتفظ بها قريبة منه دائما لحمايه نفسة ..وعند تحرير مخالفة متواجدة لدية يمكنة التعدي علهم وتهديدهم لمنعهم من اداء عملهم ...وعند سؤاله لماذا تفعل ذلك ..اجابته الوحيدة المنطقيه ..اصلهم عاوزين مني رشوه ..او عاوزين ياخدوا بضاعه ببلاش....او اي شيء اخر من ها القبيل .. ولكنني لم اسمع احد يسأل مجرم عن ضابط قيض عليه او قاضي حكم عليه ...ياريت كلنا نسأل ونعرف الاجابة سوا..؟؟

■ ماهي اسباب الاتهامات المباشره لبعض مفتشي التموين والصاق الاتهامات بهم

●● الاحتكاك يومي للمواطن مع التموين من خلال الخبز جعلت الصاق التهم بهم شيء سهل وعادي دون النظر اننا لنا اسر وعائلات نخاف علي سمعتنا وعائلتنا وسمتوانا الاجتماعي والعلمي لايسمح لنا بالاخطاء كما انه يتم عمل تحريات كل ثلاث شهور علي مفتش التموين ..وان ثبت خطأه او ضعفة سحبت منه الضبطية فورا

سألو المخالف مارأيك برقيبك ولم يسالوا المجرم مارأيك في ضابط الشرطة او وكيل النيابة

كما ان هناك فئة تلصق نفسها بمفتش التموين وهم المنتدبين من المحليات للوقوف علي المخابز او مستوعات لبوتجاز او ببعض الاسواق وهم اداريين او كتبة ...دون الاستفسار والعلم ان مفتش التموين يسير بلجنه ثلاثيه راكبة او مترجلة ولايجوز حرير محضر الا اذا كان متكامل لكل الاركان

■ هل مفتش التموين يؤدي دورة من عدمة؟

●● نعم يقوم بدور ويعمل يوميا فوق ١٨ ساعه يوميا بدون اجازات او راحات ...دون حصولة علي بدل اجر اضافي او اسي مستحقات ماليه اضافية عن مرتبة او عن ساعات عملة الاضافية.

«الاتحاد الثورى» تفتح باب الاقتصاد من خلال التقرير الدولية وأثر حكم مبارك على الاقتصاد

الإقتصاد المصرى يخشى تجديد المظاهرات

رصدت تقارير دولية التداعيات المتوقعة لثورة ٢٥ يناير على الاقتصاد المصرى ، حيث رأت منظمة (بيزينس مونيتور إنترناشيونال) أنه من الضرورى مراجعة التوقعات السابقة عن النمو الاقتصادى فى مصر نتيجة هذه الأحداث وما تبعته من تداعيات سياسية شهدتها البلاد ، مشيرة إلى أن الوقت مازال مبكرالوضع توقعات دقيقة عن الآثار المترتبة على هذه الأحداث.ورجحت المنظمة – فى تقرير لها رصده مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء – إمكانية أن يراجع المستثمرون تقييمهم لبيئة الأعمال فى مصر بناء عليحجم الاستقرار الاقتصادى المحقق خلال عام ٢٠١١ اعتمادا على معالجة الآثارالمترتبة على هذه الأحداث السياسية ومدى انعكاسها على النمو الاقتصادى فى الأجل الطويل.ولفتت إلى توقعات مبدئية بحدوث ركود اقتصادى فى مصر وذلك مع تأثر كل منالاستهلاك والتجارة والاستثمار سلبا بالأحداث الأخيرة.كما يتوقع انخفاض نمو الائتمان على الرغم من معاودة البنوك نشاطها بسبباستمرار حالة التشكك وعدم اليقين للمستقبل وعى الرغم من بعد الأحداث عن كل منالمناطق السياحية التقليدية مثل الأقصر وشرم الشيخ ، إلا أنه يتوقع تدهور قطاع السياحة الذى يسهم بحوالى ١١٪ من الناتج المحلى الإجمالى ويعمل به حوالى ١٢٪ من إجمالى قوة العمل.ويتوقع التقرير انخفاض الاستثمارات الثابتة ، حيث إن نمو قطاع التشييد يعتمدبدرجة كبيرة على المشاريع السياحية.وأشار تقرير منظمة (بيزينس مونيتور إنترناشيونال) إلى أنه وفقا لبيانات البنك المركزى المصرى سجل عجز الحساب الجارى حوالى ٨٠٢ مليون دولار أمريكى خلال الربع الأول يوليو – سبتمبر من العام المالى ٢٠١٠/٢٠١١ مقابل فائض فى الحساب الرأسمال يبلغ مليار دولار أمريكى والذى يتكون من فائض فى كل من الاستثمار الأجنبى المباشروالمحافظ الاستثمارية بحوالى ٦ر١ مليار ، و٩ر٥ مليار دولار فى الاستثماراتالصافية الأخرى.ويتوقع التقرير تأثر ميزان المدفوعات سلبا نتيجة التدفق الكبير فى رأس المال– قصير الأجل – خارج مصر فى الأيام القليلة الماضية بالإضافة إلى توقعات بتراجعالاستثمار الأجنبى المباشر وتعثر المنشآت الصناعية التى تعتمد على التصدير الأمرالذى سيزيد من عجز الحساب الجارى.ومن جانب آخر ، تشير بيانات البنك المركزى المصرى إلى أن احتياطى النقدالأجنبى وصل إلى ٣٦ مليار دولار أمريكى فى ديسمبر ٢٠١٠ الأمر الذى يضمن غطاءماليا كافيا فى مواجهة الأزمة الحالية.وبالنسبة لسعر الصرف ، يتوقع التقرير مواجهة سعر صرف الجنيه المصرى بعضالتقلبات خلال الأشهر القادمة وأنه قد يصل إلى حوالى ٦ جنيهات مقابل الدولارأمريكى مع نهاية ٢٠١١ ، حيث إن احتياطى البنك المركزى قد يستخدم للحد من انخفاضقيمة الجنيه المصرى أكثر من السعر المتوقع.ووفقا لأوضاع سوق النقد فى مصر الذى رصده الجهاز المصرفى خلال الأسبوع الماضيفقد بلغ سعر الدولار حوالى ٨٧ر٥ جنيه بعد تدخل البنك المركزى لمواجهة زيادة الطلبفى بداية استئناف الجهاز المصرقى لنشاطه.وقد استندت توقعات تقرير (بيزينس مونيتور إنترناشيونال) إلى إمكانية أن يلجأالبنك المركزى المصرى إلى تبنى سياسة نقدية انكماشية وذلك برفع سعر الفائدةبحوالى ٥٠ نقطة ليصل إلى٢٥ر١٠٪ بنهاية العام الحالى ، غير أن الظروف الراهنة قدتدفع البنك للتركيز على دفع عجلة النمو الاقتصادى وتأجيل رفع أسعار الفائدة.ويتوقع التقرير زيادة عجز الموازنة الحكومية وذلك نتيجة لانخفاض الإيرادات العامة الناتج عن انخفاض الضرائب المحصلة بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادى وخاصة قطاعالسياحة ، كما يتوقع ارتفاع الإنفاق الحكومى حيث تتحمل الحكومة زيادة فاتورةالدعم وخدمات اجتماعية أخرى

وعلى صعيد اخر أكد د.\هشام إبراهيم الخبير الاقتصادي أن الحكم ببراءة مبارك ليس لة تأثير مباشر على الاستثمار والاقتصاد ولكنه قد يساهم في عودة بعض رجال الأعمال والمستثمرين لضخ أموال بألبلاد

وأضاف أنه رغم كون القضية جنائية، وليس لها علاقة بالاقتصاد إلا أن الحكم ببراءة مبارك قد يحفز بعض مستثمرين من رجال الحزب الوطني للعودة وضخ أموال في الاقتصاد وأشار إلى أنه لو كانت هذه القضية لها صلة بالاستثمار لكان الحكم فيها بالبراءة سيصب في صالح الاستثمار.

خلود صلاح الدين

خبراء: عدم الاستقرار السياسي فى مصر يجعل الاقتصاد المصرى بين الصعود والهبوط

لايوجد حالياً ما يجذب المستثمرين الأجانب للقدوم إلى مصر

الشركة الأمريكية رفعت المزاد إلى ٩٤٥ مليون جنيه "كلوجر" تشعل الصراع على أسهم "بسكو مصر"

كتبت - خلود صلاح الدين

وافقت الهيئة العامة للرقابة المالية، على طلب تعديل شركة "كلوجر" الأمريكية لسعر شراء "بسكو مصر"، ليصبح ٨٢,٢ جنيه للسهم الواحد، وبزيادة ٢٪ عن السعر المنافس، والبالغ ٨٠,٥ جنيه للسهم، الذي سبق وتقدمت به شركة "أبراج" الإماراتية . ورفعت شركة "كلوجر" الأمريكية عرضها لشراء شركة "بسكو مصر" إلى ٩٤٥,٣ مليون جنيه، بعد إعلان شركة "أبراج" الإماراتية الأسبوع الماضي رفع سعرها، في استمرار للصراع بين الشركتين على شراء الشركة المصرية.. وكانت الشركة الإماراتية تقدمت بعرض بقيمة ٧٣,٩١ جنيه للسهم الواحد، وبقيمة إجمالية تبلغ ٨٤٩,٩ مليون جنيه، لشراء ١٠٠٪ من أسهم "بسكو مصر"، إلا أن "كلوجر" الأمريكية تقدمت بعدها بعرض شراء يفوق العرض الإماراتي، وصل إلى ٧٩ جنيهًا للسهم، لترفع "أبراج" السعر المعروض للشراء إلى ٨٠,٢ جنيه يوم الخميس الماضي. و"بسكو مصر" شركة مصرية للأغذية "الحلويات والمخبوزات"، تتوزع ملكيتها بين صناديق استثمار، وتمتلك نحو ٥٣,١٪ من ملكيتها، بينما تمتلك جهات حكومية تتمثل في بنوك وشركات تأمين وهيئة الأوقاف وصناديق قطاع عام نحو ٣٩,٣٪، فيما تتوزع النسبة الأخرى على مساهمين آخرين. وتمتلك الشركة ٣ مصانع، الأول في القاهرة بمنطقة الأميرية، و٢ في الإسكندرية، أحدهما في منطقة النزهة، والأخر في منطقة السيوف، وتقع أراضي المصانع التابعة للشركة على مساحة تقدر بنحو ٨٠ ألف متر، كما تمتلك مخزون بقيمة ٤٠ مليون جنيه، ويصل عدد فروعها إلى ٣٦ فرعًا في أغلب محافظات مصر.

الاتحاد الثورى
رئيس مجلس الإدارة
أ.د. فؤاد عبد النبى
رئيس التحرير
محمد سعيد

المستشار أحمد سليمان وزير العدل السابق فى حوار خاص لـ «الإتحاد الثورى»:

الدولة التى تحيل نحو تسعين قاضياً للصلاحية وتعادى الحريات تحفر قبرها بيديها

"لم يخفِ المستشار أحمد سليمان، وزير العدل السابق، ضيقه الشديد من محاولة الدولة المستمرة إخضاع القضاء والتدخل فى شئونه وإدارة مذبحة تجاه نحو ستين قاضيًا، جريمتهم الوحيدة أنهم طالبوا باحترام الإرادة الشعبية وإجراء مصالحة وطنية واحترام الدستور والقانون ونبذ العنف وحقن الدماء، ونحو ثلاثين قاضيًا من حركة قضاة من أجل مصر بدعوى اشتغالهم بالسياسة للتدخل فى أعمال لجنة الانتخابات وتأييد الإعلان الدستوري، معتبراً أن أى نظام يعادى الحريات ويتدخل فى شئون القضاء يحفر قبره بيديه. واتهم وزير العدل السابق رئيس نادى القضاة الحالى المستشار أحمد الزند، بالإساءة للقضاء والقضاة، مشيراً إلى أن ممارسات الزند تؤكد أنه لا يصلح لصعود منصة القضاء بل إنه يتعمد مخالفة القانون والضرب به عرض الحائط بشكل يؤكد أن النادى تحول على يديه إلى حزب سياسي. واستنكر بشدة رفض مجلس القضاء إعادته. للمنصة رغم وجود سوابق مماثلة مثل عودة المستشار حسن النجار وحاتم بجاتو وعدلى منصور إلى المنصة رغم تشابه حالته مع حالة المستشارين الثلاثة بشكل يفتح الباب للتساؤل حول وضع فيتو على عودته للمنصة، كاشفًا عن تقدمه بطلب للمحاكمة لفتح باب المرافعة فى القضية المحجوزة للحكم لجلسة ١٢/٢٤ وأضاف وزير العدل السابق أن الرئيس محمد مرسى لم يتدخل فى شئون القضاء ولم يسع لأخونته ولم يجد أى دليل على تحكم مكتب الإرشاد فى قرارات مرسي، معتبراً هذه الاتهامات جزءاً من حملة تشويه ممنهجة استهدفت مرسي. الحوار مع وزير العدل السابق تطرق لعدة قضايا نعرضها بالتفصيل فى السطور التالية.."

النظام يدير مذبحة جديدة للقضاء ويسعى بقوة لإشعال الفتنة داخل بيت العدالة

لن نلجأ لتدويل قضية الإحالة للصلاحية ونراهن على عقلاء النظام لتسوية منصفة

حوار / معتز محمود - آية على

تشهد مصر فضيحة مكتملة الأركان تتمثل فى إحالة ما نحو تسعين قاضيًا بينهم عشرات من كبار رجال القضاء للصلاحية من بينهم عدد من نواب رئيس محكمة النقض ورؤساء محاكم الاستئناف فى قضيتى قضاة من أجل مصر والبيان الذى أصدوره وطالبوا باحترام إرادة الأمة واحترام الشرعية الدستورية وعدم إهدار نتائج الانتخابات التى أشرف عليها القضاة ومناشدتهم أعمدة الدولة بإجراء مصالحة وطنية ونبذ العنف وحقن الدماء جاءت فى إطار حرية الرأى وهو حق مكفول دستوريًا كفلته جميع الدساتير حتى دستور ٢٠١٤ ومن ثم ما قام به هؤلاء القضاة الأجلاء لا يعد من قريب أو بعيد اشتغالاً بالسياسة؛ فالقاضى عنصر فاعل ومسئول فى المجتمع ولا يمكن أن يلوذ بالصمت تجاه تجاوزات تمس مصالح الوطن وحقوق الإنسان؛ فالقاضى لا يمكن أن يقبل أبدًا محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية ولا اعتبار الكليات والمدارس منشآت عسكرية ولا باستمرار العمل بقانون الطوارئ..

■ لكن نادى القضاء تعامل مع هذا الأمر بمنتهى الشراسة؛ حيث جرى شطب الموقعين على البيان من عضوية النادى وتقديم شكاوى ضدهم لمجلس القضاء الأعلى فهل تدلنا على آخر مستجدات الأمر؟

●● جميع مَن وردت أسماؤهم فى البيان الذى كان خاليًا من التوقيعات تضمنت عقوبات شديدة منها: إنهاء انتداب المنتدبين للتفتيش القضائى وإنهاء إعارة القضاة للخارج وإنهاء انتدابات لنيابة النقض ومركز الدراسات القضائية ووقف ترقيتهم وهى إجراءات بالغة القسوة، بالإضافة إلى المنع من السفر كما تم منعى أنا شخصيًا من السفر للمغرب تلبية لدعوة من مفوضية الأمم المتحدة لحضور مؤتمر عن العدالة الانتقالية وتم تسريب خبر نشرته إحدى الصحف نسبته إلى مصدر قضائى لم يذكر اسمه مؤداه أننى قد أسندت أعمال مقاولات إلى شركة إخوانية بالأمر المباشر وبأعلى من أسعار السوق لإنشاء مبانٍ فى وزارة العدل وهى قضية لا أساس لها من الصحة لها، فليسً هناك مبانٍ ولا شركة ولا عقود.. القصة مجرد أكاذيب مختلقة من أساسها ولكنها جزء من حرب التشويه فلم يتضمن الخبر تاريخ العقد المزعوم واسم الشركة المدعاة والأعمال المسندة إليها وقيمة العقد

■ هل توقف الأمر عند هذا الحد أم امتد لإجراءات أشد قسوة؟

●● لقد خرج علينا قاضى التحقيق ليعلن عن توجيه تهمة تزوير التوقيعات للمستشار ناجى دربالة والمستشار محمود محيى الدين، رغم ألا توجد توقيعات على البيان ولكنها الرغبة فى تشويه صورة الشرفاء، ولك أن تتصور أنه أسند للمستشار ناجى دربالة فى الجمعية التأسيسية لوضع الدستور دون موافقة مجلس القضاء الأعلى رغم أنه فى هذه الفترة كان معارًا إلى دولة الإمارات العربية المتحدة وقد أرسل المجلس لقاضى التحقيق خطابًا بذلك وأن هذا الأمر يعود للجهة التى يعمل لديها بالإمارات وليس مجلس القضاء الأعلى ولكن قاضى التحقيق لم يرفق هذا الخطاب للإساءة لموقفه، علمًا بأن الجمعية التأسيسية كانت تقوم بوضع الدستور، وهو عمل من أوثق الأعمال صلة بعمل القاضي؛ حيث يقوم بصياغة النصوص وإزالة التضارب بينها، كما أسند إليه المشاركة فى مؤتمر عقدته الجمعية التأسيسية والإجابة عن التساؤلات المثارة فاعتبره سيادته عملًا سياسيًا كما أسند إليه أنه ألقى بيانًا طالب فيه القضاة بالإشراف على الدستور رغم أن القضاة ملتزمون بالإشراف على الانتخابات طبقًا للإعلان الدستورى الذى كان قائمًا والاستناد لتحريات غير أمينة واشتملت على وقائع كاذبة وملفقة سنعرض لها فى الوقت المناسب فى حين يتم تجاهل توجيه اتهامات لمن استولوا على الأراضى بإجراءات غير صحيحة ومَن اتهموا بتزوير الانتخابات وأسند إلى بعضهم الفصل فى أخطر القضايا المعروضة حاليًا وكذلك الذين تلقوا هدايا وتورطوا فى التمويل الأجنبى بل الغريب أن قاضى التحقيق فى قضية تزوير الانتخابات 2005 أصدر قرارات الضبط والإحضار بحق المستشار أحمد مكى والمستشارة نهى الزينى وهما شاهدان على وقائع التزوير التى استمرت القضية ٩ سنوات ولم يبت فيها وانتهت أخيرًا بالحفظ ثم أسندت بعض القضايا الخطيرة المطروحة حاليًا على بعض هؤلاء القضاة.

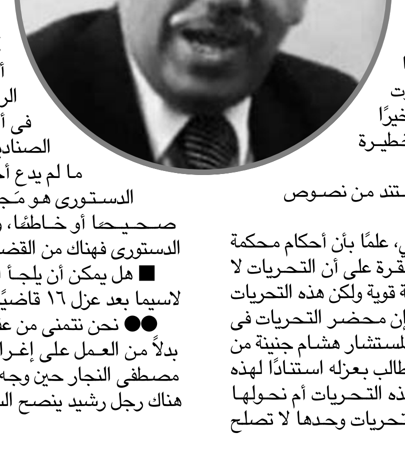

■ قرار عزل ١٦ قاضيًا علام استند من نصوص قانونية ودلائل؟

●● استند إلى تحريات الأمن الوطني، علمًا بأن أحكام محكمة النقض منذ أن أنشئت وحتى الآن مستقرة على أن التحريات لا تصلح دليلًا للاتهام مادامت لا تعززها أدلة قوية ولكن هذه التحريات تروق كثيرًا للمستشار الزند الذى قال إن محضر التحريات فى قضية قضاة من أجل مصر تضمن أن المستشار هشام جنينة من الداعين لتكوين قضاة من أجل مصر وطالب بعزله استنادًا لهذه التحريات، بل تساءل الزند هل نفعل هذه التحريات أم نحولها لـ"قراطيس لب"؟ رغم أنه يعلم يقينًا أن التحريات وحدها لا تصلح سندًا لإدانة شخص حتى فى مخالفة مرور؛ لأن أحكام النقض استقرت أنها لا تعبر إلا عن عقيدة مجريها ولكنها الحرب الضروس التى تشن ضد كل مَن يقاوم الفساد.

■ هناك واقعة محددة فى هذه القضية تمثلت فى تنحى القاضى فى قضية قضاة من أجل مصر رغم استمراره فى قضية البيان الشهير؟

●● هذا القاضى تربطه صلات وثيقة بالمستشارين الزند وزكريا عبد العزيز، وقد تنحى عن سؤال المستشار زكريا فى قضية قضاة من أجل مصر رغم أن الواجب قانونًا أن يتنحى عن القضية برمتها، كما استمر فى تحقيق قضية البيان رغم أن الشكوى مقدمة من الزند ورفاقه رغم صلة الصداقة القوية التى تربطه بالمستشار الزند.

■ تم توجيه اتهام لقضاة من أجل مصر بتدخلهم فى أعمال لجنة الانتخابات الرئاسية لإعلانهم نتيجة الانتخاب واشتغالهم بالسياسة؟

●● ما أُسنِدَ إلى حركة قضاة من أجل مصر إعلانهم نتيجة الانتخابات الرئاسية واعتبر الشاكون ذلك تدخلًا فى أعمال لجنة الانتخابات الرئاسية وهذا غير صحيح بالمرة؛ لأن القانون قد ألزم القضاة ورؤساء اللجان العامة والفرعية بإعلان نتيجة الانتخابات بمقرها ولو كان إعلان النتيجة تدخلاً فى أعمال اللجنة الرئاسية لكان معنى ذلك أن جميع القضاة قد تدخلوا فى عمل اللجنة، كما أن النتيجة كانت تذاع عبر جميع القنوات الفضائية أولًا بأول وأن التدخل فى أعمال اللجنة الرئاسية لا يقع إلا إذا قام القضاة بالتدخل فى أعمال الفرز وفحص الطعون وفرز الصناديق المطعون عليها بمقر اللجنة العليا وهو ما لم يدع أحدٌ بحصوله، كما أن تأييدهم للإعلان الدستورى هو مَجرد رأى لهم الحق فى إبدائه سواءً كان صحيحًا أو خاطئًا، وكما أن البعض قد أيد هذا الإعلان الدستورى فهناك من القضاة من عارضه

■ هل يمكن أن يلجأ القضاة المحالون للصلاحية للتدويل لاسيما بعد عزل ١٦ قاضيًا؟

●● نحن نتمنى من عقلاء النظام أن يبحثوا عن تسوية للأزمة بدلاً من العمل على إغراق النظام كما قال البرلمانى السابق مصطفى النجار حين وجه خطابه للمحيطين بالرئيس بالقول: أليس هناك رجل رشيد ينصح السلطة بألا تحفر قبرها بيديها

■ أشعر فى حديثك بنبرة حزن؟

●● ما يحزننى أنه لا توجد مساواة بين قضاة البيان وقضاة من أجل مصر وبين مَن فتحوا أبواب النادى لتمرد ومَن صوروا على منصات التحرير ومن أحضروا السياسيين والصحفيين والمحامين والفنانين وجعلوهم يعتلون منصة الجمعيات العمومية للقضاة وكذلك الذين أعلنوا اشتغالهم بالسياسة وطالبوا القضاة بالاشتغال بها وأصروا على ذلك وقالوا إننا سنشتغل بالسياسة إذا كانت فى مصلحة مصر، وهذا من باب تلبيس الحق بالباطل؛ لأن القاضى محظور عليه الاشتغال بالسياسة التى هى فى مصلحة مصر، أما السياسة التى تضر البلاد فهى جريمة ولا يجوز لأحد الاشتغال بها ومَن أراد الاشتغال بالسياسة التى هى فى مصلحة مصر كما يقول الزند فعليه الاستقالة أولًا.

■ كيف تعامل القضاء المحالون للصلاحية وقضاة من أجل مصر مع هذه الإجراءات؟

●● لقد أقيمت دعوى قضائية لإلغاء قرار الجمعية العمومية بشطب عضوية قضاة من أجل مصر والموقعين على بيان ٢٤-٧- ولكن المحكمة رفضت الدعوى رغم أننا فندنا الأسباب التى استند إليها النادى فى قرار الشطب وعدم النص فى لائحة النادى على هذا الجزاء، كما أن الادعاء بتعديل اللائحة غير صحيح إذ أن ذلك يتطلب موافقة ثلثى أعضاء النادى أى نحو عشرة آلاف قاض، فيما لا يمكن أن يتسع له بهو دار القضاء التى عقدت فيه الجمعية المزعومة لأكثر من ١٥٠٠ قاضٍ حال وقوفهم جميعًا وهذا يثبت بطلان هذه الجمعية.

■ هل هناك وقائع فى السابق تعزز التشكيك فى قرار عمومية النادى بشطب قضاة البيان وقضاة من أجل مصر؟

●● رغم وجود وقائع أن هناك واقعة مماثلة حدثت خلال ولاية المستشار زكريا عبدالعزيز لنادى القضاة؛ حيث عقدت جمعية عمومية تاريخية ووافقت على زيادة اشتراك النادى من ٢ جنيه إلى ٢٠ جنيهًا ورغم قانونية الإجراء إلا أن دائرة شئون رجال القضاء قامت بإلغائه استنادًا لعدم وجود موافقة كتابية عليه وعدم وجود حصر كتابى لأعضاء الجمعية، فهل توفرت هذه الاشتراطات فيمن حضروا الجمعية العمومية الوهمية التى قالوا إنها فوضت مجلس الإدارة فى شطب الأعضاء، فشطب ما يزيد على مائة قاض بمن فيهم القضاة الذين تقرر عدم إحالتهم للصلاحية، ثم قام النادى بالتقدم بشكوى ضدهم لمجلس القضاء الأعلى بالادعاء غير الصحيح باشتغالهم بالسياسة.

●● تعد قضية منعك من العودة لمنصة القضاة بعد استقالتك من منصبك من القضايا المثيرة للجدل؛ حيث رفض مجلس القضاء الأعلى هذه العودة دون أن يكشف عن سبب قراره؟ ××القضية بدأت حين تقدمت بطلب للعودة للمنصة لمجلس القضاء الأعلى، وقد أبلغت أمين عام المجلس بذلك فرد على ساعتها بأنه طلب روتينى ستتم الموافقة عليه ولكن ما جرى سلك طريقًا آخر، حيث رفض المجلس عودتى دون أن يوضح الأسباب بجلسة ١٥-٧-٢٠١٤رغم أنه وافق على عودة المستشار حسن النجار، محافظ الشرقية السابق، قبل أسبوع من هذا التاريخ رغم تطابق حالتى وحالة المستشار النجار.

■ لكن النجار عاد للمنصة وبل عاد المستشار حاتم بجاتو للمحكمة الدستورية دون أن ينسحب الأمر عليك؟

●● من المؤسف أن الأسباب التى تنطبق على عودة المستشار النجار تنطبق علىّ؛ حيث وضع المجلس الأعلى معايير لهذه العودة، منها ألا يكون قد صدر ضد الراغب فى العودة قرار تأديبى وأن يتقدم بطلب العودة خلال عامين وألا تمس العودة بمراكز قانونية مستقرة لأى من رجال السلطة القضائية وأن يكون تركه للعمل بسبب إسناد منصب ذى طابع قومى مثل الوزير والمحافظ أو رئيس مجلس المدينة، ورغم ذلك قام المجلس حسبما علمت بوضع قاعدة فى ذات الجلسة التى تم نظر طلبى فيها تضمنت عدم جواز عودة مَن سبق تعيينه وزيرًا أو محافظًا للعمل رغم أن هذا الأمر كان شرطًا للموافقة على العودة للعمل طبقًا للقواعد التى وضعها المجلس والمعمول بها منذ ٢٠٠٣ ثم تظلمت من هذا القرار وأرفقت صورة القرار الجمهورى الخاصة بعودة المستشار حاتم بجاتو لعمله والذى كان قد عين وزيرًا معى ورغم ذلك رفض المجلس التظلم وكلنا يعلم أن المستشار عدلى منصور قد عاد لرئاسة المحكمة الدستورية رغم أنه كان رأس السلطة التنفيذية لمدة عام تقريبًا.

■ أقمت دعوى قضائية لتمكينك من العودة للمنصة استنادًا لما جرى مع المستشارين الثلاثة ؟

●● الدعوى القضائية جرى حجزها للحكم بجلسة ٢٤ديسمبر وقد تقدمت بطلب لإعادة فتح باب المرافعة وتقديم مستندات جديدة ولا زالت القضية مستمرة رغم العوار القانونى الذى اكتنف قرار رفض عودتى للمنصة وعدم وجود أى نصوص تمنع من تولى منصب تنفيذ أو وزارى من العودة للمنصة مجددًا خصوصًا أن منصب وزير العدل له ارتباط جوهرى بالقضاء حتى إن قانون السلطة القضائية القائم منحه العديد من الاختصاصات بالنسبة للقضاء ، علمًا بأن المحكمة قد صرحت لى باستخراج صورة رسمية من محاضر جلسات مجلس القضاء الأعلى المؤرخة فى ٨-٧-٢٠١٣ و ١٥-٧-٢٠١٣ و ١٩-٨-٢٠١٣ المؤيدة لدعواى ورغم ذلك رفض المجلس تنفيذ قرار المحكمة مرتين رغم أنها تشكل جريمة بالمادة ١٢٣ عقوبات .

تم اعتبار تعيينك وزيراً اشتغالاً بالسياسة وهو ما استندوا إليه فى عدم الموافقة على عودتك لمنصة القضاء بينما المستشار الزند تورط فى العمل بالسياسة واعترف بذلك دون أن تتخذ ضده أية إجراءات

كان هناك بلاغات مقدمة ضد الزند فيما يتعلق بدعوة أوباما للتدخل فى شئون مصر ولكنها لم يتخذ فيها اى إجراء بل أن الزند اعترف بنفسه بأنه يمارس السياسة وسيظل يمارسها مادامت تصب فى صالح مصر وبل دعا القضاة للحذو حذوه متجاهلاً بذلك أن هناك حظراً على ممارسة القاضى للسياسة التى تصب فى صالح مصر باعتبار أن ممارسة السياسة فى غير صالح الوطن جريمة يعاقب عليها القانون وهى لعبة تلبيس الحق بالباطل وهى لعبة يجيدها الزند كثيرًا

■ لكن الزند يحاول دائمًا التأكيد على أن مخالفته للوائح والقانون تأتى استجابة لرغبات جمعيات القضاة العمومية وقرارات مجالس نوادى الأقاليم ؟

●● مصر تعيش دولة اللا قانون والزند والعديد من مؤسسات الدولة لا تلتزم بالقانون فمثلاً القانون ١٤٤لسنة ٨٨ تعطى الجهاز المركزى للمحاسبات الحق فى الرقابة المالية على أعمال نادى القضاة باعتبارها أموالاً عامة ولكن المستشار أحمد الزند رفض تنفيذ هذا القرار متخفيًا وراء الجمعية العمومية لمنع مندوب الجهاز من ممارسة صلاحياته بشكل يدلل على الإمتناع عن تطبيق القانون فإذا عجز عن عقد الجمعية العمومية فإنه يلجأ إلى رؤساء نوادى الأقاليم رغم أن الجمعية العمومية ولا رؤساء نوادى الاقاليم لهم الحق فى الامتناع عن تطبيق القانون مهما كان معيبًا و إن كان من حقهم بيان أوجه القصور فى النصوص إن وجدت والمطالبة بتعديله دون الامتناع عن تطبيقه.

■ لكنه يلجأ دائمًا لمبررات قانونية لمواجهة أى معارضة له داخل النادى ؟

●● أذكر فى هذا السياق أن هناك جمعية عمومية عقدت فى النادى فى ديسمبر ٢٠١٠ طالب القضاة فيها بتعديل قانون الانتخابات الذى قصر الإشراف القضائى على اللجان العامة رغم أن التزوير كله يقع في اللجان الفرعية حيث أكد القضاة ضرورة أن يكون الإشراف كاملاً على الانتخابات أو إلغائه بشكل كامل وهنا تدخل المستشار الزند بالقول "إن القاضى يقضى ولا يشرع القانون فلماذا يحول الزند القضاة إلى مشرعين برفض تنفيذ القانون ١٤٤الخاص برقابة الجهاز المركزى على الأعمال المالية لنادى القضاة.

■ هل هناك وقائع أخرى تدلل على سياسة ازدواج المعايير هذه؟

●● المستشار الزند فى إطار سياسة ازدواج المعايير طالب بالإمتناع عن تنفيذ القوانين الصادرة عن البرلمان المصرى الذى جرى انتخابه فى ٢٠١٢رغم أن هذا البرلمان أشرف وأنزه برلمان فى تاريخ مصر جاء عبر إرادة حرة ونزيهة للشعب ولكن الزند لا يطبق القوانين التى يقرها البرلمان ولكنه يقر قوانين برلمان نواب الكيف والقروض ونواب سميحة والتهرب الضريبى والقمار مادام النواب يسنون القانون فى عهد مبارك، أما الإخوان فلا رغم أن القانون يلزم الجميع بتطبيق القانون الذى يقره البرلمان مهما كانت طبيعة الأغلبية فيه إخوانية أو ليبرالية أو غيرها لأن القاضى لاشأن له بانتماءات النواب.

■ هناك من يتساءل عن الشخص أو الجهة التى تحمى الزند وتتغافل عن جميع التهم الموجهة له من الاستيلاء على الأراضى والاشتغال بالسياسة وتحريض أوباما على التدخل فى شئون مصر ؟

●● هناك شخص فى جهة ما يسبغ على الزند رعايته من خارج مؤسسة القضاء وهو من يستند إليه الزند فى جميع مخالفاته ويمنع مسألته وبل يجعل البلاغات المقدمة ضده حبيسة الأدراج.

■ لكن الزند قدم نفسه فى مرحلة كواحد من المدافعين عن استقلال القضاء وكمعارض لتدخل السلطة فى شئون القضاة ؟

●● الزند لم يكن يومًا مدافعًا حقيقياًعن استقلال القضاء وإن ادعى ذلك فى بعض المواقف بل أنه لا يصلح بأى حال من الأحوال للجلوس على منصة القضاة بل أن كلمة استقلال القضاء تزعجه ومنذ متى والزند يدافع عن القضاة فخلال الفترة الأخيرة جرت اعتداءات ممنهجة ضد القضاة حيث منع العمل فى نيابة رشيد بعد قيام أحد الضباط بالاعتداء على وكيل نيابة وتمت محاصرة نيابة ساقلته وتم الاعتداء على قضاة ومستشارين دون أى موقف من الزند .

■ يستغرب الرأى العام بشدة حالة صمت القضاة على مخالفات الزند باعتبارها تسيئ لجلال منصب القاضى ؟

●● هناك حالة غضب شديدة على الزند لمواقفه المخالفة لطبيعة العمل فى الساحة القضائية وتشويهه لصورة القضاة خصوصا بعد أن تجرأ وتمنى من رئيس الجمهورية أن يمنحه الإشارة لينفذ ما يطلب منه فهل يعمل القضاء بالإشارة ؟ وهو ما أغضب القضاة بشدة وظهر بقوة خلال مقاطعة القضاة للجمعية العمومية التى عقدها الزند بمناسبة مقتل ابن المستشار محمود السيد رحمه الله حيث لم يحضرها إلا ٣٠ من أعضاء النادى فى دليل على أن الزند فقد رصيده تمامًا فى أوساط القضاة.

■ خلال عهد الرئيس مرسى وجه له المستشار الزند وآخرون اتهامات للرئيس محمد مرسى بأخونة القضاء فما مدى صحة الأمر؟

●● هذه الاتهامات مرفوضة جملة وتفصيلاً، الرئيس مرسى وطوال مدة وجوده فى الحكم لم يوقع إلا على حركة قضائية واحدة أعدها مجلس القضاء الأعلى ورفعها للمجلس الأعلى للقوات المسلحة قبل أيام من إعلان فوز الرئيس مرسى وقام الرئيس بالتوقيع عليها دون إحداث أى تغيير فيها فيما لم يمهله الوقت للتوقيع على الحركة الثانية التى رفعت له فى السابع والعشرين من يونيو ٢٠١٣ بسبب التطورات السياسية التى تمر بها البلاد، فضلاً عن أن الرئيس مرسى لم يطالبنى خلال مدة وجودى فى الوزارة بأى طلب يخص الجماعة أو أعضائها ولكنها حملات التشويه الممنهجة .

■ لكن الرئيس وحزب الحرية والعدالة قدموا تعديلات لقانون السلطة القضائية وكان يحاول النزول بسن تقاعد القضاة ؟

●● هذا الأمر لم يكن ليمر وقد رفضت تمامًا بل قلت لن أسمح بالنزول بالسن ولن أستمر فى الوزارة يومًا واحدًا حال النزول بالسن ولم أتلق أى ملاحظة على هذا الأمر من أى مسئول من الرئيس أو أى مسئول آخر فى هذا الشأن بل أن مجلس الشورى قد أرسل إلى مشروعات القوانين المقدمة لاستطلاع رأى القضاة بشأنها و أرفق بها كتاباً تضمن طلب استطلاع رأى القضاة بشأن هذه التعديلات وأكد حقهم فى التعديل والحذف والإضافة أو تقديم مشروع متكامل وقد قمت بإرسال صورة من هذا الكتاب لمجلس القضاء الأعلى والمحاكم و نادى القضاة بما ينفى تماماً القول بأنه كان هناك خطة لتخفيض السن.

■ لعل من صور التدخل الحكومى فى شئون القضاء قيام الدولة بإخلاء سبيل رجل الأعمال ناصف ساويرس رغم وجود أحكام قضائية ونهائية بحبسه وتغريمه ٥٠ مليون جنيه وإلزامه بدفع ٧مليارات جنيه ضرائب؟

●● أراها كارثة بكل المقاييس فى الوقت التى تزعم السلطة بوجود أزمة وتطالب الشعب بالتقشف نراها تتنازل عن سبعة مليارات جنيه رغم أنها كل ما تخصصه لدعم التموين فى مصر لا يتجاوز ٦مليارات جنيه فهل هذا صحيح أن نضيع على ميزانية الدولة هذا المبلغ ثم يقوم ساويرس بالإعلان عن التبرع لصندوق تحيا مصربمبلغ ٢,٥ مليار جنيه التى كان قد سددها للضرائب إبان عهد الرئيس مرسي.

■ هناك انتقادات شديدة توجه لقضاء مصر بأنه صار مسيسًا ويجرى توجيه الأحكام فيه بشكل يصب فى صالح السلطة التنفيذية حتى دون أن تطلب هى ذلك؟

●● النظم الديكتاتورية لا يمكن أن تترك السلطة القضائية حرة بل تعمل بكل الطرق للتدخل والسيطرة عليها وتجربة النظم المختلفة منذ عام ١٩٥٢فى التدخل ومحاولة إخضاع القضاة ظاهرة للعيان فقد سعى عبد الناصر للسيطرة على القضاة عبر التنظيم الطليعى حيث كانت هناك مجموعة من القضاة يكتبون تقارير للدولة فى زملائهم ويتم على أساسه تحديد سبل التعامل مع القضاة وفى مارس ١٩٦٨صدر بيان من نادى القضاة يطالب بإطلاق الحريات وسيادة القانون وأن أى نظام حر لا يجوز له قمع الحريات وأنه لا تحوز محاكمة مواطن إلا أمام قاضيه الطبيعى وبالإجراءات الطبيعية وأن القضاة يرفضون الانضمام للاتحاد الاشتراكى ومنظماته المختلفة لكن رد الدولة كان قاسيًا للغاية وقد ردت الدولة فى عهد عبد الناصر بعنف على هذه البيان عبر مذبحة القضاة ردًا على رفض القضاة الاشتغال بالسياسة.

■ هذا فى عهد عبد الناصر فماذا جرى فى عهد السادات؟

●● فى عهد السادات وتحديدًا عام ١٩٧٥كان رواد تيار الاستقلال المستشارين الجليلين وجدى عبد الصمد ويحيى الرفاعى يطالبون باستقلال القضاء وهو ما لم يجد استجابة لدى السادات الذى حاول السيطرة والهيمنة على نادى القضاة عبر فرض مجموعة موالية له على النادى ودخلت المجموعة المؤيدة للسلطة برئاسة المستشار أحمد سمير سامى بقائمة انتخابات النادى عام ١٩٧٦ولكن النتيجة شكلت كارثة حيث نجحت قائمة المستشارين عبدالصمد والرفاعى باكتساح وبـ ١٥مرشحًا .

■ كيف تعامل الرئيس مع هذه النتيجة ؟

●● لم يستطع السادات تحملها حيث أقال وزير العدل ساعتها أنور أبو سحلى بل كافأ المستشار أحمد سمير سامى على سقوطه الذريع بتعيينه وزيراً العدل رغم رفض القضاة انتخابه لعضوية النادى كعلامة على تحدى إرادة القضاة والرغبة فى إخضاعهم.

■ بلا شك أن نظام مبارك كان يضيق ذرعًا بالقضاء ؟

●● بالفعل فقد جاءت ثالثة الاثافى فى عهد مبارك حيث أحال وزير العدل محمود أبو الليل كل من المستشار محمود مكى وهشام البسطويسى إلى مجلس تأديب انتقامًا لفضحهم التزوير المنهج الذى شهدته انتخابات ٢٠٠٥والإجراء الذى أعلن وزير العدل حينذاك المستشار أبو الليل أنه لم يندم على قرار طوال مسيرته بقدر ندمه على إحالة البسيطويسى ومكى لمجلس التأديب ومن ثم فلا يمكن للنظام الحاكم حاليًا أن يكون بعيدًا عن المذبحة الجارية حاليًا ضد نحو تسعين قاضيًا من أشرف قضاة مصر ولكن الفرق بين مذبحة ٦٩ومذبحة اليوم أن الأولى تمت بواسطة السلطة التنفيذية لكنها اليوم تجرى بأيدى القضاة أنفسهم.

■ فى ظل عبث النظام بالحريات وتدخله بشكل مباشر وغير مباشر فى شئون القضاء كيف ترى الوضع فى مصر؟

●● إطلاق الحريات يصب فى صالح النظام الحاكم ولكن نظامًا يحاول اغتيال الحريات ومحاكمة نحو تسعين قاضيًا وإحالتهم للصلاحية لتعبيرهم عن رأيهم أمر شديد الخطورة، وهنا أتساءل هل يمكن إحالة قاض للصلاحية لمجرد أنه كتب بوستًا على حسابه على الفيس بوك يكتب الإسلام هو الحل فهل هذه جريمة وهل هناك بين الأغلبية الساحقة من مواطنى مصر من لا يرى أن الإسلام هو الحل وأن يحاسب النظام قضاة بتهمة التعاطف مع تيار سياسى دون تقديم أدلة على ذلك إلا التحريات فهذا عبث وافتراء.

■ غريبة جدًا مسألة البوست هذه ؟

●● جاءت فى التحريات وأنا أطالب هنا جميع القضاة المحالين للصلاحية بتغيير شعارات صفحاتهم على الفيس بوك لتكون الإسلام هو الحل لأن المسلم الذى لا يؤمن بذلك عليه أن يراجع عقيدته.

■ هل تراه يحفر قبره بيده ؟

●● لا يمكن لنظام أن يستمر إلا إذا أطلق الحريات وحافظ عليها والتزم القانون وطبقه ودعم التداول السلمى للسلطة فكيف تحاكم فتاة على دبوس ترتديه عليه شعار وطالب يقبض عليه يحمل رواية أو شعارًا سياسيًا فهذه أمور تسيء لسمعة النظام فى الداخل والخارج حتى إن الأمر لم يعد يروق لأحد حتى من المقربين للنظام فحين يخرج ممثل مثل جميل راتب يشبه ما حدث فى رابعة بالمذبحة ويطالب فنانان مثل خالد أبو النجا ومحمد عطية برحيل النظام إذا كان غير قادر على القيام بالتزاماته وحين يقطع البث عن إعلاميين مواليين للنظام مثل وائل الإبراشى ومحمود سعد لانتقادهما له فعلينا أن ندرك مدى الضيق والغضب الذى يعتل فى النفوس.

شخصية كبيرة خارج مؤسسة القضاء تحمى الزند.. وتحريضه لأوباما على مصر جريمة خيانة عظمى

مؤسسات الدولة العميقة وقفت حائلاً دون إعادة الأموال المهربة وأفشلت مساعى جهاز الكسب غير المشروع

التنازل عن ٧ مليارات لعائلة ساويرس جريمة يدفع ثمنها فقراء

الإتحاد الثوري
رئيس مجلس الإدارة
أ.د. فؤاد عبد النبى
رئيس التحرير
محمد سعيد
دونها تفتقد الحقيقة للخبر

قمة القوة أن تبتسم
وفى عينك ألف دمعة

حوارات

اللواء أركان حرب السيد خضر فى حوار لـ «الإتحاد الثورى»:

«كامب ديفيد» أبعدت الجيش المصرى عن سيناء.. وشجعت على توطين الجماعات الإرهابية الشريط الحدودى

أكد اللواء أركان حرب السيد خضر، قائد اللواء الجوى متعدد المهام السابق، أن اتفاقية "كامب ديفيد" أبعدت الجيش المصرى عن سيناء وشجعت على توطين الجماعات الإرهابية الشريط الحدودي، مبينًا أن السيادة المصرية على سيناء كانت وما زالت منقوصة بسبب هذه الاتفاقية، وأن مصر من حقها استخدام كل الوسائل المشروعة للدفاع عن الوطن. وأوضح اللواء خضر، أن اختلاط الجماعات المسلحة بالبدو من أهل سيناء عركل عمل القوات المسلحة فى مواجهتها مع الجماعات الإرهابية المسلحة، مشيراً، فى الوقت نفسه، إلى أن اتفاقية منح رفح المصرية لقطاع غزة غير صحيح..

■ فى البداية.. لماذا لم تستطع القوات المسلحة تطهير سيناء من البؤر الإرهابية التى توجد بها حتى الآن؟

●● يجب أن تعلم.. أن حجم الإرهاب الذى تجذر وتأصل فى سيناء هو نتاج لمعاهدة كامب ديفيد، والتى أعادت سيناء منقوصة السيادة، فليس للدولة المصرية سيادة على معظم أراضى سيناء بسبب الاتفاقية، وقد ازداد الإرهاب فى سيناء بشكل واضح مع حكم الإخوان، وساعدهم فى ذلك التدفق غير المسبوق للأسلحة من ليبيا، وما زاد الأمر صعوبة هو اختلاط تلك الجماعات ببعض العوائل البدوية، وانتشارهم فى المزارع والمناطق الجبلية وتلقيهم الإمدادات عبر الأنفاق لضعف التواجد الأمنى فى منطقة شرق العريش حتى الحدود الدولية، ولكننى أستطيع التأكيد أن المعركة فى سيناء فى طريقها للنهاية.

■ كيف ترى فكرة إخلاء الشريط الحدودى وتهجير أهالى هذه المنطقة خاصة أن أهل...؟

●● مقاطعًا.. من واجبات الدولة ومهامها الرئيسية تأمين حدودها والمحافظة على وحدة وسلامة أراضيها وعليها أن تتخذ كل ما تراه ضروريًا لحماية أمن أراضيها ومواطنيها، وعكس ذلك هو تفكك للدولة، فنحن لدينا ميراث ثقيل لاتفاقية كامب ديفيد والتى حددت حجم القوات على الشريط الحدودى ويكون من الشرطة المدنية، وقد بدأت تلك التمركزات على الشريط الحدودى بعد انسحاب إسرائيل من قطاع غزة وبداية إنشاء الأنفاق فى ظل غياب الدولة عن تلك المنطقة، والذى لم يكن كذلك فى تسعينيات القرن الماضى.

■ هل وافقت مصر مؤخرًا على اتفاقية تعطى فيها جزءًا من سيناء لشعب غزة؟

●● ليس هناك اتفاقية تعطى جزءًا من سيناء لشعب غزة، ولكنه كان بالفعل هناك مخطط بالتوافق التام بين الغرب وجماعة الإخوان على توسعة حدود غزة غربًا تحت مسميات كثيرة منها المنطقة الحرة، ومرة أخرى تحت مسمى قناة طابا العريش والتى كان يتم التسويق لها إعلاميًا، وهذا كان يعنى أن كل ما هو شرق القناة الجديدة سيكون خارج سيطرة الدولة المصرية لكونه مانعًا مائيًا كبيرًا

■ وماذا عن الخريطة المنتشرة فى مواقع التواصل الاجتماعى والتى توضح أن مصر غيرت حدودها البحرية وتنازلت عن حقها فى آبار الغاز لصالح قبرص؟

●● الجميع يعلم أننا نعيش فى وقت حرب الشائعات، وهى إحدى وسائل الجيل الرابع من الحروب لتشكيك الشعب، وإحداث فجوة ثقة بين القيادة السياسية والشعب، فنحن نثق تمامًا فى وطنية وصدق توجهات الرئيس عبد الفتاح السيسى، وليكن معلومًا أن الحدود البحرية الاقتصادية لم ترسم من قبل بين الدول المشتركة فيها، وهو ما لم يتم فى أثناء حكم مبارك وما شاع حاليًا عن تلك الخرائط ما هو إلا رد على الاتفاقيات التى تمت بين مصر واليونان وقبرص.

××تخرج كل فترة أصوات تتحدث عن المصالحة بين الإخوان والدولة ومؤخرًا جرى الحديث عن وساطات أوروبية عبر بعض الإخوان المنشقين؟ أعتقد أن الأصوات التى تتحدث عن المصالحة بين الإخوان والدولة ما هى إلا مزايدات غير وطنية، ولنا أن نتذكر دعوة الرئيس عبد الفتاح السيسى لكل المصريين وبعد الثورة الثانية فى ٣٠ يونيو بالمشاركة فى بناء مصر، ولكنهم لم يستجيبوا لتلك النداءاتوقاموا بأعمال التخريب والتفجيرات وحرق مؤسسات الدولة ومرافقها وقتل المواطنين الأبرياء واستهدفوا رجال الشرطة والجيش وأسرهم، بهدف إسقاط الدولة فعن أى مصالحة يتحدثون.

■ ألا يمكن أن تضغط أمريكا على مصر بالدفع نحو إجراء المصالحة؟

●● مصر بدأت فى استعادة سيادتها الوطنية، وقرارها خاضع للمصالح العليا للوطن والمواطن.

■ الحل الأمنى لم يحل مشكلة الإخوان.. فلماذا لا تتجه الدولة للحل السياسى والمواجهات الفكرية؟

●● لا يفل الحديد إلا الحديد فلا مناص من الحل الأمنى فى مواجهة جماعات شرعت لقتل الأبرياء وتخريب ممتلكاتهم، واستهدفت القوات المسلحة والشرطة ومنشآتها بهدف إسقاط الدولة وإشاعة الفوضى، بالإضافة إلى رفضهم الاندماج فى المجتمع واعتبروا كل من ليس منهم فهو عدو لهم يباح قتله ويستباح ماله، والأمثلة تتكرر أمامنا يوميًا، والحل السياسى ليس على أجندتهم، فإما نحكمكم أو نقتلكم والمواجهات الفكرية لها دور كبير ليس تغييرًا لأفكارهم ومعتقداتهم ولكن فى فضح زيفها.

■ لكن مازالت هناك المسيرات فى الشارع؟

●● المسيرات فى الرمق الأخير خاصة مع محاصرة مصادر تمويلها وملاحقة المنظمين لها.

■ ما تقديرك لرأى منظمات المجتمع المدنى والأحزاب التى ترى قانون التظاهر باطلًا من أساسه؟

●● على منظمات المجتمع المدنى أن تصوب مسارها فقد سقط القناع عن تلك المنظمات ومصادر تمويلها، وعليها أن تتوقف عن ازدواجية الخطاب الموجه للداخل الذى تدغدغ به مشاعر الشباب فى الحرية والتعبير عن الرأى وحقوق الإنسان وهى فى الحقيقة تتكسب من وراء ذلك، منفذة لتوجيهات خارجية متناسية أمن وسلامة الوطن ووحدة أراضيه، وإذا كان لديهم صدق فى النوايا فعليهم المقارنة بقانون التظاهر لدى "ماما أمريكا" أو لدى دول الغرب، وعلى كل الأحوال من حق أىإنسان أن ينتقد القانون ويطالب بتطويره وليس مخالفة القانون كما حدث من قبل.

■ كل من يعارض الدولة الآن يطلق عليه "طابور خامس".. فهل نحن نتجه لقمع الحريات؟

●● صون كرامة المواطن وحماية حرياته وكفالة حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية هى مسئولية الدولة طبقا للدستور، والمعارضة هى أحد أشكال الحقوق السياسية للمواطن، وأعتقد أنه يجب أن تكون المعارضة إيجابية تساهم فى بناء الدولة، والكشف عن الفساد والمحسوبية وتحصين مبدأ المواطنة وتصويب سلوك المجتمع والتجرد فى تناول القضايا المختلفة، وليس تأثرًا برؤى خارجية هدفها إخضاع المجتمع المصرى لتوجهاته.

■ هل عقد روسيا لاتفاقيات تسليح مع مصر يعد أحد أسباب تغيير الموقف الأمريكى مؤخرًا تجاه مصر؟

●● بالتأكيد.. فإن عقد روسيا اتفاقيات تسليح مع مصر هو خطوة أولى فى طريق استعادة سيادة القرار، وعدم الخضوع لإملاءات الإدارة الأمريكية، وتنويع مصادر التسليح للقوات المسلحة هدف استراتيجى فى غاية الأهمية، ولنا فى واقعة وقف تسليم طائرات الأباتشى خير دليل على ذلك فالغرض الرئيسى لذلك هو إخضاع القرار الوطني.

■ هل يمكن أن تتدخل القوات المسلحة بعد فشل المفاوضات بشأن سد النهضة؟

●● سد النهضة هو أحد المشاكل الرئيسية التى تواجهها الرئاسة المصرية وعلى صدر أولوياتها لما لها من تأثير بالغ على مستقبل الأمة المصرية وتطلعاتها فى التنمية، وأعتقد أن الرئيس قد أعاد المياه لمجاريها مع أثيوبيا بعد أن طال زمن انقطاعها، وأرى أن حل مشكلة سد النهضة يكمن فى الحل الدبلوماسى، وإقناع الجانب الأثيوبى بزيادة مدة ملء الخزان خلف السد، أما الرأى المطالب بحل عسكرى لموضوع سد النهضة فهو يفتقد للمنطق، فمن المستحيل غزو دولة ليس بيننا وبينها اتصال جغرافى وتبعد آلاف الأميال وطبيعة جغرافية صعبة للغاية، ويبلغ عدد سكانها أكثر من ٨٠ مليون نسمة مع ظروف دولية وإقليمية ومحلية غاية فى التعقيد وللذين يعولون على قصف السد بضربة جوية فهو الجنون الفكرى.

▭ من حقنا استخدام كل الوسائل المشروعة للدفاع عن الوطن

▭ اختلاط الجماعات المسلحة بالبدو عرقل عمل القوات المسلحة.. واتفاقية منح رفح المصرية لقطاع غزة غير صحيحة

أجرى الحوار / أحمد حسين

خالد هيكل القيادى بتحالف الوفد المصرى:

مرشحى التحالف فى الانتخابات البرلمانية لن يكون بينهم فاسدى الحزب الوطنى

أكد خالد هيكل القيادي بتحالف الوفد المصري ونائب رئيس حزب الإصلاح والتنمية، أن مرشحي التحالف في الانتخابات البرلمانية القادمة لن يكون من بينهم فاسدي الحزب الوطني، وقيادات مكتبه السياسي، والفاسدين الذين دمروا مصر حتى ولو برأهم القضاء.وقال هيكل إننا نعيش حياة سياسية تحت شعار مستر إكس لا يموت، فمازال أصحاب سن السبعين يتمسكون بالمناصب والسعي للسيطرة على الحياة السياسية المصرية.وفيما يخص الانتخابات ذكر هيكل أن القياديين بتحالف الجبهة المصرية، مصطفي بكري وقدري حسين، هما من قادا فكرة التراجع مع تحالف الوفد، ولكن التحالف سيمكل المشاورات مع من قرر الإلتزام بالاتفاقيات التي بيننا وستنازل لصالح تلك الأحزاب التي أعلنت انسحابها من الجبهة.وأوضح أن الجنزوري أراد إقصاء الأحزاب في البداية ثم أدرك خطئه، ونري أن عمرو موسي هو الأقدر على قيادة الإصطفاف الوطني، وأن هناك ثقة بالتحالف بأن الكنيسة لن تتدخل في الانتخابات كما وعدنا البابا تواضروس.وهذا نص الحوار..

■ في البداية نريد أن نطلع الرأي العام عما حدث بين تحالفي الجبهة المصرية وتحالفكم بالوفد المصري؟

●● بالفعل كان هناك مفاوضات خلال الأسبوعين الماضيين، مع الجبهة المصرية، وذلك بهدف الخروج بقائمة تجمع معظم التيارات المدنية، وتم ذلك خلال لقائين ثلاثة بمنزل السيد البدوي رئيس حزب الوفد.وخلال المفاوضات أبدينا مرونة شديدة، وكان هدفنا إعلاء المصلحة الوطنية، والسعي لحالة من التوافق، دون النظر إلى المكاسب، وتجنيب مصر الصراع على المقاعد في ظل الظروف التي تمر بها، خصوصا على القوائم.وبعد أن توصلنا إلى إتفاق بيننا وبينهم إلى تشكيل قائمة وطنية فوجئنا بتفجر الأوضاع داخل الجبهة، وانقسمت أحزاب الجبهة، ووفقا للمعلومات التي لدينا أن مصطفى بكري ويحيي قدري هما من قادا فكرة التراجع عن تحالف الوفد والإنضمام إلى تحالف الجنزوري، وذلك بالرغم من أنهما كانا حاضرين المشاورات التي جرت بمنزل البدوي.وفي النهاية هذا خلاف لا يخص تحالف الوفد، واننا سوف نكمل المسيرة.وماذا عن الأحزاب التي رفضت التكلمة بتحالف الجنزوري؟بالتأكيد سوف نحترم الأحزاب التي إلتزمت معنا بالإتفاقات، وسوف تكون هناك اجتماعات خلال هذا الأسبوع لإجراء مشاورات مع تلك الأحزاب وهي أحزاب الغد والمؤتمر التجمع.ونحن لدينا الإرداة للتنازل من أجل الوصول إلى أكبر قائمة تضم الكيانات والأحزاب المدنية.

■ لماذا توقفت المحادثات في الماضي بينكم وبين الدكتور كمال الجنزوري؟

●● عندما دعانا الدكتور كمال الجنزوري للحوار كان يعرض مسألة عمل قائمة قومية بنسبة ٢٠٪ فقط مخصصة من المقاعد للأحزاب وهذا طبعاً غير مقبول حتى على المستوى الدستوري لأن ده خطر على مستقبل الحياة السياسية.والدستور عندما تم تعديله وضعت به مادة مهمة جدا أن مصر دولة ديمقراطية تقوم على التعددية الحزبية، وكون أن تبدأ مفاوضات وتضعف من دور الأحزاب يعد إضعاف لدورها داخل الحياة السياسية، والجنزوري كان يغفل أهمية الأحزاب، والكلام كان غير مقبول.هل هناك مفاوضات الآن بينكم وبينه؟بالفعل عادت الدكتور الجنزوري مرة أخرى للتفاوض معنا، ولكن برغم تغير النسب، إلا أنها ليست على المستوي المقبول لدينا حتى الآن.ونحن نفتح باب التفاوض مع الجميع، وجلسنا مع تيار الإستقلال والتيار الديموقراطي والجبهة المصرية و جلسنا مع الكثير والكثير من الإتجاهات في اطار اننا نقود تفاوض حول الإصطفاف الوطني فقط.

■ ما موقف عمرو موسى من تحالف الوفد المصري؟

●● عمرو موسى كما تعلمون شخصية فارقة في الحياة السياسية المصرية وكان له علامات داخل الأحداث التي مرت بها مصر في الأربع سنوات الفائتة وبالفعل هو رجل دولة من الطراز الأول، ونحن نرى أنه الأقدر والأقوى على أن يقود حالة الإصطفاف الوطني.ومن المعروف أنه بالفعل رئيس حزب الوفد الشرفي وهو كذلك الذي أسس حزب المؤتمر وكان دائما يقوم بتأسيس المؤسسة ويشارك ثم يتراجع ويترك الأمر للآخرين، ولم يكن يسع إلى قيادة أو مغنم شخصي.وإذا نزل عمرو موسى الإنتخابات واستمرينا نحن كوفد مصري اذا لم تنجح المفاوضات مع كافة الكيانات سيكون على قوائم الوفد المصري اذا اراد أن ينزل الإنتخابات.هناك اتهامات موجهه للأحزاب بالحصول على الملايين من الشخصيات التي ترغب بالترشح على القوائم ..

■ ما حقيقة هذه المعلومة وخصوصا في الوفد المصري؟

●● نعم نحن نقبل بالتبرعات من أعضائنا ولا مانع من ذلك لأن الأحزاب قائمة بالأساس على اشتراكات وتبرعات أعضائها، وليس لها أي مصدر دخل سوى ذلك وهذا طبقاً للقانون، ولكن نحن لا نفرض على أحد دفع اموال بأرقام معينة، وليس هذا معيار نزول القائمة، ولكن هناك معيار أخري منها الشعبية والقبول داخل المحافظة وحسن السمعة وصفات ذاتية تؤهله لكي يكون نائب في البرلمان يشرع ويراقب.ويجب أن يعرف الجميع أن الأحزاب ليست جمعيات ولا منظمات مجتمع مدني، لكنها كيان سياسي ليس له تمويل سواء من الدولة أو من المنح التي تأتي من الخارج لأغراض بعينها، وفي ظل الظروف التي نمر بها يعرض علينا من الخارج أموال ولكن نتخوف من مصدر تلك الأموال.

■ هل بالفعل تحالف الوفد المصري خارج رضا الكنيسة المصرية؟

●● الكنيسة المصرية على رأسها قيادة دينية وطنية يعلم بحساسية المرحلة التي نمر بها، والبابا تواضروس صرح أكثر من مرة علنيا وصرح لنا في لقاءات خاصة أنه لا دخل للكنيسة ابدا في العملية الإنتخابية القادمة ولن نرجح أحداً على احد .. هذا هو موقف الكنيسة.والعقل والمنطق يؤكدان أن القانون حقق التمثيل شبه العادل لاخواننا المسيحيين واصبح هناك عدد حتمي في البرلمان عن طريق القوائم وعدد اخر سينجح بالفردي وسيكون اكبر برلمان مُثل فيه المصريين المسيحيين، والبابا تواضروس كان دائما يقول لنا "ما الداعي لتدخل الكنيسة في هذا الوضع الراهن .

■ كيف تنظر لتصريحات قيادات حزب المصرين الأحرار وأنهم لن ينسقوا مع أحد بالانتخابات؟

●● ما يفعله المصريين الأحرار الآن شأنه الحزبي الخاص هو يقول انه لن ينزل على القوائم وسينزل فردي فقط .. وهذا شأنه الخاص.ولكن على تلك القيادات أن يكونوا صادقين مع الآخرين وعليهم أن يقولوا للشعب أو لأعضاء الحزب أنهم أرسلوا عددا من الأسماء غير القليلة إلى الدكتور كمال الجنزوري وبذلك هو يسعى للنزول على القائمة.

■ هل من الممكن أن تكون الجبهة الوطنية لمكافحة الإرهاب نوه لتوافق حزبي للانتخابات؟

●● لا علاقة للجبهة الوطنية لمكافحة الإرهاب او جهود الأحزاب في مكافحة ومواجهة الإرهاب بالشأن السياسي هذه مسألة تهدد الأمن القومي المصري وتهدد مجتمعنا وتهددنا في بيوتنا وفي حياتنا وتهدد حياة ولادنا .. ولكنها مسألة بعيدة تماما عن الشأن السياسي.

■ هل هناك وثيقة إتفاق بين الأحزاب أنه مهما كانت نتيجة الانتخابات أنها سوف توافق على مرشح الرئيس لرئاسة الوزراء؟

●● نعم موجوده .. ونحن فكرنا في هذه الفكرة لأنها في إطار أننا لا توجد عندنا رفاهية رفض رئيس وزراء وندخل في مرحلة ثانية ويأتي رئيس حكومة من الأكثرية ثم يتم رفضة فندخل في دوامة حل البرلمان ... هذه مسألة تهدد الإستقرار في مصر وفي ظل حربنا على الإرهاب وظل ظروفنا الإقتصادية فعلينا جميعا ان نصطف وراء مرشح رئيس الجمهورية للحكومة.

■ هل انتهت المشاورات بين الأحزاب وبين لجنة تقسيم الدوائر حول الدوائر الخلافية؟

●● نعم تم حل معظم المسائل الخلافية على الدوائر..ولكننا نشعر أن الرؤية ضبابية فنحن نريد مشروع قانوني يتم طرحه للحوار المجتمعي .. نقول سلبياته ونثني على ايجابياته .. إنما اليوم نحن لا نرى أي مشروع أمامنا .. ونتكلم عن ارهاصات فقط.تحالف الوفد المصري متهم بالازدواجية، ففي الوقت الذي يتحدث بعض قياداته عن عودة نظام مبارك وأن هناك تحالفات تعمل على ذلك .في المقابل نجد مرشحين على قوائم التحالف محسوبين على الحزب الوطني ..

■ كيف ترد على هذا الأمر؟

●● أنا لن أتكلم مثل الناس الذين يتحدثون بطريقة تقليدية في هذا الأمر .. فالبعض يقول أنه طالما أن القضاء لم يقل كلمتة ولم يحكم على الشخص بفساده نحن سنقبله.ولكن نحن بالتحالف نؤمن أن هناك رموز وهناك اسماء من الحزب الوطني قد برأها القضاء بالفعلسواء قبل الثورة أو بعدها إلا أنهم متورطين في فساد ضد الشعب .. مثل من قدموا للمصريين اكياس الدم الفاسدة ومثل الذين تسببوا في غرق العبارة والخ.وليس معنى ان القضاء برأهم اننا نقبلهم لأننا نعلم بفسادهم .. ولذلك نرفض هؤلاء ونرفض أن يكون بيننا عضو في البرلمان من امانة سياسات الحزب الوطني.ونحن لدينا مرشحين كانوا في الهيئة البرلمانية في الحزب الوطني لكنهم كانوا يتمتعون بالشعبية داخل دوائرهم ولم تشوبهم شائبة.

■ ما هي جهود تحالف الوفد المصري فيما يخص تمكين الشباب؟

●● قمنا بترشيح عدد من الشباب على قوامنا .. وللعلم معظم مرشحيننا من جيل الوسط فلا يوجد عندنا الأرقام التي تخطت ال٧٠ .وتلك الشخصيات العجوزة التي ترغب في تصدر المشهد تجعلنا نعيش حياة سياسية تحت شعار "مستر إكس لا يموت" وهذا غير مقبول ويجب عليها أن تستريح قليلا، ولن نقول انهم كانوا جيدين او سيئين ولكن هم أديوا ما عليهم وهذا يكفي.وتحالف الوفد سوف يستمر على قوامه الحالي للمنافسة على انتخابات المحليات، والتي يوجد بها نسبة الـ ٢٥٪ المخصصة للشباب، ونقوم بإعداد الكوادر اللازمة لذلك لكي نعدهم لقيادة هذه الدولة.

▭ نعيش حياة سياسية تحت شعار مستر «إكس» لا يموت

▭ تم حل معظم المسائل الخلافية على الدوائر..ولكننا نشعر أن الرؤية ضبابية

إيرينى صفوت

أن تعطى صديق وردة فى حياته
خير من باقة ورد على قبره

قضايا ساخنة

• السنة الأولى • العدد الثامن عشر • النصف الأول من ديسمبر ٢٠١٤

www.ethadsawry.com

الاتحاد الثوري

رئيس مجلس الإدارة أ.د. فؤاد عبد النبى

رئيس التحرير محمد سعيد

إصابة النظام الصحى بالشلل الرباعى ..؟!

المستشفيات الحكومية تحولت إلى مدافن مؤقتة

" لقد اصيب نظام العلاج الطبى والرعاية الصحية فى مصر بالشلل الرباعى شلل تام لمنظومة النظافة للمستشفيات سواء من خارج اسوارها او من داخل اسوارها ومن طرقاتها وداخل عنابر وغرف المرضى بل امتد الى غرف العمليات وغرف الرعاية المركزة فتجد بقع الدم وقطع القطن التى تحمل اثار الغيارات سواء بجوار سلة المهملات او على الارض او على سرير العمليات - - الخ لقد اصيبت منظومة النظافة بالسكتة الدماغية وماتت فعلا !!!.. "

شلل تام لمنظومة التعقيم والحماية من التلوث .. فلم يعد هناك من يهتم بالتعقيم او النظافة وهى الاساس والاصل فى انتشار الميكروبات او الامراض وبالتالى فان التلوث هو النتيجة الطبيعية لوفاة منظومة النظافة - - وايضا توقف او عدم صيانة او الغاء افران حرق النفايات الطبية هو من ساعد على انتشار التلوث

شلل تام لمنظومة الادارة والرقابة والمتابعة بداية من حضور وانصراف العاملين بالمنظومة الطبية كاملة (عامل؟ تمرجى؟ ممرضة؟ دكتور؟ اخصائى - استشارى؟ مدير مستشفى) وانتهاء بالمتابعة للعملية الادارية والشئون الادارية والصيانة وتوفير الادوية بالمخازن والصيدلية الداخلية !!!!!

شلل تام لمنظومة التعليم والتدريب بالمستشفى فلا تجد بالمستشفى سوى الاطباء تحت التمرين (الامتياز) او التعيينات الجديدة بدون وجود الطبيب الاخصائى او الاستشارى ذوى الخبرة التى سيعلمها وينقلها للاجيال القادمة !!!!

وللدخول فى هذة المنظومات البالية يجب ان نسأل انفسنا هل العلاج والرعاية الصحية حق للمواطن المصرى ام انها منحه وهبة من المستشفى او الدولة ؟؟؟؟

الاجابة : ان الدساتير المصرية اقرت فى جميع انواعها وارقامها بان التعليم والعلاج والرعاية الصحية حق للمواطن وليست هبه وبناء على ذلك تتحمل ميزانية الدولة مليارات الجنيهات سنويا وشهريا قيمة هذة الرعاية والعلاج الطبى وتنفق هذة المبالغ فى صور متعددة سواء فى شكل اجور ومرتبات للفريق الطبى والادارى ومصاريف الصيانة للالات والمعدات الطبية والاثاثات وغيرها فى نظير تقديم هذة الخدمة الى المواطن المصرى وبدون مقابل او بمقابل رمزى لايتناسب مع قيمة الخدمة الصحية والعلاجية المقدمة للمواطن ولو تأملنا بعد حساب تكلفة ما تحملته ميزانية الشعب واموال تم دفعها فى المنظومة الطبية - النتيجة ان الخدمة والرعاية الطبية المقدمة للشعب تقترب من الصفر ؟؟؟

اذن فهى قضية اهدار مال عام سواء فى شكل اجور ومرتبات لاشخاص لا يستحقونها لانهم لايعملون ولا يقدمون الخدمة بالدرجة المطلوبة او لانهم حولوا المستشفيات الى سوق لتحويل المرضى الى عياداتهم الخاصة او تقاضى مقابل نقدى نظير الخدمة المقدمة للمريض والتى قامت الدولة بسداد قيمتها !!! انها مافيا نهب الدعم الحكومى !!!!

فمع مرور الزمن اختفى العلاج المقدم مجانا للمرضى وذلك فى عصر مبارك بحجة التخفيف عن اعباء الميزانية والتى اتضح فيما بعد انها تذهب الى جيوب اشخاص معروفين وهم من اطلق عليهم سارقى الدعم الحكومى ثم اختفت الخدمات المكملة للرعاية الصحية مثل الاشعة والتحاليل ولا تعرف لماذا هل لغياب الموظفين ؟؟؟ ام لتعطل الاجهزة وتوقف اعمال الصيانة والاصلاح ؟؟؟؟ ام للمحسوبيات والمعارف فقط ؟؟؟ ثم ظهرت منظومة التبرع بالدم الاجبارى ثم منظومة ادفع مبالغ تحت الحساب للعمليات الجراحية من اجل احضار طبيب متخصص ثم رشاوى مقنعه من العاملين والموظفين المتقاعسين فى اعمالهم للحصول على اجازات مرضية (شهادة تقدم لجهة العمل ان الموظف كان مريضا ومحجوزا بالمستشفى) وهكذا من اوجه الرشاوى والفساد التى امتدت حتى فى حجز سرير لاجراء عملية وايضا للعلاج بالخارج على نفقة الدولةالخ

اما حالات الطوارئ فحدث وبدون حرج لقد ضربت بتعليمات رئيس الوزراء وكل وزراء الصحة عرض الحائط فلا تقدم خدمات الطوارئ فى اى مستشفى سواء حكومى او قطاع خاص بل يتم عمل تصقيع للمريض (ركنة) حتى يظهر اقاربة ويقوموا بدفع مبلغ تحت الحساب او يتم النظر فى علاجة او تقديم خدمة الطوارئ اليه - - بل ان الحاصلين على خطابات او قرارات العلاج على نفقة الدولة لا يعامل معاملة ادمية وكأنه سيعالج بالمجان بالمستشفى الخاص على الرغم ان المستشفى ستتقاضى المقابل من وزارة الصحة !! الا انه يتم ازلال المريض بتركة واهماله حتى يظهر التمرجى او المرضة او اى شخص لكى يتم تخيير المريض او اهله لكى يدفع مقابل الخدمة نقدا كى يتم اسعافة سريعا او علية الانتظار حتى يأتى دورة دون الاهتمام او الاعتبار للالامة واهاته واحتياجه للتدخل الطبى السريع بحجة ان الاعمار بيد الله - - ولهذا فقد تحولت مهنة الطب من الرحمة الى الذبح او التجارة بالآلام مع الناس.. انا حقيقة لا اعلم هل هناك قسم بالله يقوله او يردده الطبيب الآن عند اللاتحاق بكلية الطب ام عند التخرج ام عند مدير المستشفى ! ولا تم الغاء هذا القسم حتى تهدأ ضمائرهم وتنام أمام الآلام واانات واهاات وتوجع المرضى؟.

السؤال هل بعد هذا الشلل الرباعى تحولت المستشفيات الحكومية وايضا الخاصة الى مقابر مقنعة للشعب المصرى ؟؟؟ ام تحولت الى مدابح ومجازر لسرقة اعضاء المرضى ؟؟؟؟ مثل الكبد والكلى والاعضاء البشرية الاخرى التى لا اعرفها ؟.

الملاحظة الهامة : لقد انتشرت فى الاونة الاخيرة حوادث الاهمال والتلوث والوفيات بين

■ الإهمال والتلوث يحاصر النظام الصحى بمصر

■ منظومة الإرهاب الصحى للشعب.. واللى مش عاجبه يخبط راسه فى الحيط

محمود فوزى عطيه

المرضى نتيجة التلوث والاهمال وعدم تواجد الطبيب المتخصص او الاخصائى او رفض العلاج بحجة عدم توافر الامكانيات او بسبب تصقيع المريض كى يدفع المقابل النقدى للخدمة وظهر هذا جليا فى القنوات الفضائية بعرض حالات ذهبت الى (مستشفى الدمرداش وعين شمس والزيتون وحتى المستشفيات الخاصة) اقرأ جريدة الجمهورية العدد ٢٢٢٠٦ صفحة ١٥ و ١٧ يوم ١٥ اكتوبر عام ٢٠١٤

لقد تبنت حكومة رئيس الوزراء المهندس ابراهيم محلب ان تحارب وتضرب الفساد وسارقى دماء الشعب وسارقى الدعم الحكومى للحفاظ على المال العام وقد ظهر هذا فى منظومة توزيع رغيف العيش المدعم ثم منظومة السلع التموينية وهى تتوجه حاليا الى منظومة توزيع البنزين والسولار كل هذا من اجل وقف ونهب الدعم الحكومى المقدم الى الشعب - - وذلك بعمل الكروت الذكية نظير الحصول على الخدمة (الدعم) الا ان هذة الحكومة لم تنتبه الى ان هناك مكان اخر لنهب المال العام المتمثلة فى الخدمة الصحية والعلاجية للمواطن

عدم تواجد مديرو المستشفيات والتفرغ لعياداتهم الخاصة أدى إلى الفساد وخراب النظام الصحى

لان عدم حصول المواطن على الخدمة التى دفعت الدولة مقابلها يعتبر من باب النهب العام وسرقة الدعم الحكومى للمواطن المصرى.

ففى بداية النصف اول من اكتوبر ٢٠١٤ وليس من عشرون عاما ظهرت الكثير من حالات الوفيات بالمستشفيات الحكومية والخاصة كما زكرت سابقا بمستشفى الدمرداش وعين شمس والزيتون - -الخ كلها كانت نتيجة الاهمال فى تقديم الرعاية والخدمة وايضا بسبب التلوث والقازورات وايضا عدم تواجد الطبيب الاخصائى او الاستشارى او ذوى الخبرة فالكل اجمع ان من قام باستقبال مرضاهم كانوا اطباء لاتتعدى اعمارهم ال ٢٤ عام اى انهم اطباء تحت التمرين (الامتياز) او ممارس عام اى انه لا يوجد الطبيب الخبرة او الاخصائى او الاستشارى الذى سيتعلم او يتدرب على يديه هذا الشاب حديث التخرج والذى سيتابع معه حاله المريض..

هل تعلمون لماذا لانجد هؤلاء الاطباء ؟؟؟ على الرغم من تسجيلهم ضمن العاملين او المسئولين او المديرين بالمستشفى ويتقاضون مرتبات واجور من نفس المستشفى !!! لانهم متواجدون ومشغولون بعيادتهم الخاصة وايضا لهم ساعات تواجد بالمستشفيات الخاصة وبالتالى فلا خوف من عدم تواجدهم فى المستشفيات الحكومية التى يتقاضون منها اجور منخفضة لان هناك من سيتصل بهم فى حالة وجود مرور مفاجئ او تفتيش ؟؟ فالهدف من العمل الحكومى ان يتقاضوا المعاشات عند سن الستونعاما ؟؟؟

إليكم بعض حالات الإهمال التى اتذكرها

توفيت الطالبة نورهان فريد محمد بمستشفى الدمرداش وحرر المحضر رقم ٤٢١٩ ادارى بتاريخ ٢٣-٩-٢٠١٤ توفى التلميذ يوسف محمد يحى بسبب ذجاج شباك المدرسة ولم تستقبله ثلاث مستشفيات (المطرية؟ الزيتون؟ ثم اخيرا مستشفى عين شمس) التى طلبت ١٠ الالاف جنيه مقدما عكس قرارات رئيس الوزراء وقرارات وزير الصحة بعدم تقاضى مبالغ وخاصة فى حالات الطوارئ ؟؟؟؟ من يحاسب هؤلاء القتله ؟؟؟

بالاضافة مما سمعناه وشاهدناه فى برنامج مصر الجديدة مع الاعلامى معتز الدمرداش ومع الاعلامى محمود سعد.. فقد سمعنا العديد من حالات الاهمال والفساد والمقايضة واستغلال المرضى مقابل المال والا فالموت امامكم او مصيركم !.. بالاضافة لمن توفيت اثناء عملية ازالة دهون على الرحم فكانت ترغب فى الانجاب واخرى توفيت فى عملية شفط الدهون

السؤال ماهو السبب الرئيسى فى انهيار منظومة الرعاية الصحية بمصر ؟؟؟

● هل هو الرغبة فى سرقة الدعم الذى تقدمة الدولة لمواطنيها ؟؟

● هل هو الاهمال واللامبالاة وان حياة الانسان ليس لها قيمة نظرا لكثرتهم ؟؟؟

● هل السبب عدم وجود ادارة حازمة تسيطروتتابع وتراقب كل العاملين بالمنظومة ؟؟؟

● هل السبب عدم وجود الصيانة للالات والمعدات الطبية ؟؟؟

● هل السبب عدم حضور او عدم تواجد الاطباء الاخصائيين او الاستشاريين بالمستشفى ؟؟؟

● هل عجز الاطباء عن الادارة والمتابعة والرقابة والاشراف لانهم غير متخصصون وغير متواجدون ايضا .

اعتقد ان علاج كل ماسبق يدخل تحت بند الادارة الناجحة والصارمة والمشرفة والمتابعه والمتخصصة .

فليس معنى اننى دكتور قديم واخصائى واستشارى ناجح ان اكون مدير مستشفى ناجح فالادارة ليست ان اكون جراح جيد او دكتور شاطر او اخصائى طب او استشارى متخصص او زميل جامعة كذا فالادارة متنوعة (شئون عاملين؟ شئون ادارية؟ مخازن؟ توريدات؟ صيانة مبانى؟ صيانة معدات واجهزة طبية؟ عمل مناقصات؟ متابعة اعمال النظافة؟ متابعة التعقيم؟ متابعة حرق المخلفات الطبية؟ مكافحة التلوث؟ متابعة اعمال الطوارئ؟ متابعة الجراج والاسعاف الخ .

هل يعتقد ان الدكتور وليس الطبيب سيكون ملما وقادرا على ادارة ماسبق بالرغم اننى حاولت اختصار الكثير وخاصة فى مجال شئون العاملين وفى الشئون الادارية والماليات وخلافة .

لقد تبنت الوزارات السابقة بتولى قدامى الاطباء ادارة المستشفيات وهذا الذى ساهم بشكل كبير فى انهيار المنظومة - - فكما قلت ليس الطبيب الناجح مدير ناجح ولهذا ارجوا ان يتم معالجة هذا الامر فورا بالتعاقد مع مديرين اداريين من الحاصلين على بكالوريوس التجارة وادارة الاعمال وبخبرة لاتقل عن ١٥ عاما فى العمل الادارى وخبرة عامين على الاقل فى ادارة المشروعات فهو سيفهم وينجح فى كل ماسبق من اعمال الادارة باستثناء التخصص الطبى الذى سيتولاه المدير الحالى والذى اتمنى ان يطلق عليه كبير الاطباء او رئيس الاطباء او مدير الاطباء فقط وليس له علاقة بباقى الاعمال الادارية الاخرى ، لانه متخصص فى مجال عملة كطبيب او دكتور محترف وليس له علاقة بالادارة من قريب او بعيد لان غالبية حياته الوظيفية والعملية قضاها بين المرضى وغرف العمليات ومندوبى شركات الادوية وهو ايضا غير متفرغ للادارة ولن يتوجد بالمستشفى اكثر من ثلاث ساعات هذا اذا وصل المستشفى فى الاساس لان معظم الوقت يقضية متنقلا بين عيادته الخاصة وممكن ان يكون له اكثر من عيادة ؟؟؟ ثم التوجة الى المستشفى الاستثمارى او الخاص او الذهاب الى العمليات الجراحية المتعاقد عليها فى كل مستشفى.

ان تواجد مدير ادارى وثلاثة نواب متخصصين بالمستشفى سيضمن للدولة تواجدهم بالمستشفى خلال ال ٢٤ ساعة بالاضافة للمدير الاساسى الذى سيتواجد من الثامنه صباحا وحتى الثالثة مساء مما يعنى الرقابة والصرامة خلال اليوم ومحاسبة المتغيبين سواء كان عاملا او ممرضا او طبيبا .. ايضا سيكون هناك تفرغا للمتابعة والمرور على الطرقات وغرف المرضى وغرف العمليات وغرف العيادات الخارجية وغرف الطوارى ومحاسبة المقصرين مما سيؤدى الى ارتفاع مستوى النظافة وبالتالى القضاء على التلوث وكذلك متابعة التعقيم وحرق النفايات وجاهزية سيارات الاسعاف ومتابعة الصيانة اولا بأول لكل شئ من اول المبانى والحمامات حتى الالات والمعدات الطبية وثلاجات بنك الدم وثلاجات الموتى الخ لانه متفرغ وملم بكل هذة الاشياء وليس كل دقيقة اتصال بخصوص مريض ولا متواجد فى الطوارئ ولا متابعة عملية جراحية ولا تليفون من العيادة او المستشفى الخاص بوجود حالة طارئة الخ .

ان عدم تواجد او تفرغ مدير المستشفى ادى الى اهتمامه بعيادتة الخاصة وتهربه من العمل الحكومى بالمستشفى ادى بباقى الاطباء الاخرين بالتهرب من المستشفى الحكومى والتوجه الى مراكز العلاج الاهلى والمستوصفات الاهلية والمراكز الاسلامية المسلحقة بالمساجد والتى تقدم الخدمات الطبية للمواطنين بسعر متوسط اغلى من المستشفى الحكومى واقل من المستشفى الاستثمارى واقل من العيادة الخاصة!.

وبالتالى لن تجد بالمستشفيات سوى الاطباء حديثى التخرج او الاطباء الامتياز وهذا ما حدث فى كل وقائع الوفيات التى تناولتها وسائل الاعلام وما خفى كان اكثر واعظم !!!!من انتشار فيروسات وانتشار عدوى ومضاعفات للامراض وتلوث الجروح والعمليات .

نرجوا من السيد رئيس الوزراء والسيد وزير الصحة ان يصدروا تعليماتهم وقرارتهم بان يعمل كلا فى مجالة وحسب تخصصة فالطبيب يعمل فى الطب فقط والادارى يعمل فى الادارة فقط

هل يعقل لمحاسب او ادارى يعمل بمستشفى منذ عشر سنوات مثلا ان يكشف على المرضى او يبدأ باجراء الغيارات للجروح والعمليات او حتى يعمل مساعدا فى غرف العمليات ؟؟؟

هل يعقل لمهندس صيانة الالات الطبية و يعمل بمستشفى منذ عشر سنوات مثلا ان يكشف على المرضى او يبدأ باجراء الغيارات للجروح والعمليات او حتى يعمل مساعدا فى غرف العمليات ؟؟؟

اذا كنا لا نقبل هذا للمحاسب والمحامى والمهندس وفنى الصيانة ورئيس عمال النظافة ورئيس الامن والتمرجيات بان يعملوا كمساعدين للدكاترة والاطباء.. فلماذا نقبل ان يعمل الطبيب رئيسا لمستوصف او مديرا لمستشفى ؟؟؟؟؟ انه التخصص وليس الوجاهة الاجتماعية التى ادت لانهيار منظومة الصحة فى مصر !.

رئيس القطاع الدينى بالأوقاف يحذر من استخدام المساجد فى الانتخابات:

ندعو المواطنين للإبلاغ عن المحرضين على التظاهر

حذر الشيخ محمد عبد الرازق عمر، رئيس القطاع الديني بوزارة الأوقاف، من محاولة استغلال المساجد في التظاهرات أوتحويلها إلى ساحة للصراعات الحزبية أو السياسية، مؤكدًا أن ذلك اعتداء على حرمة المساجد وقدسيتها، وتطاول على شعائر الله واستخفاف بها.وتوعد رئيس القطاع الديني بوزارة الأوقاف، بوقف أي إمام أو خطيب عن العمل حال صعوده المنبر لتحريض الناس على المشاركة في مظاهرات التي دعت إليها الجبهة السلفية تحت شعار "انتفاضة الشباب المسلم".وأوضح أن دعوته للمواطنين بالإبلاغ عن المحرضين على التظاهر لا تعنى استنساخ نموذج التبعية لوزارة الداخلية، مشيرا إلى قدرة "الأوقاف" قدرتهم على حماية المساجد والمحافظة عليها دون الاستعانة بأحد.

■ في البداية.. كيف استعد أئمة الأوقاف للمظاهرات الاخوان المستمرة كل جمعة ؟

●● الوزارة استعدت لهذه التظاهرات بإنشاء غرفة للمراقبة ومتابعة الموقف في جميع المديريات بخلاف غرفة المتابعة الكبرى بوزارة الأوقاف التي تتشكل من وكلاء الوزارة ومديري العموم، وقمنا بتحصين مقر الوزارة بعدد كبير من رجال الأمن، بالإضافة إلى تشديد الحراسة على المساجد الكبرى، ونبهنا على الدعاة ضرورة تواجدهم في المساجد من أول اليوم وعدم تمكين أحد من الصعود إلى المنابر وتفعيل الضبطية القضائية.كما شددنا على عمال المساجد إغلاق المكتبات وعدم تمكين أحد من الحصول على مصاحف منها، وعدم السماح للمصلين بالتواجد داخل المسجد عقب صلاة العشاء، وإغلاق المسجد عقب انتهاء الصلاة بنصف ساعةأيضا طالبنا جميع وكلاء الوزارة في المحافظات باليقظة والتواجد في غرفة العمليات الفرعية بصفة مستديمة، كما نبهنا على المفتشين ومأموري الضبطية القضائية بالتواجد في المساجد الكبرى، كمسجد مصطفي محمود، وأسد بن الفرات بالدقي، والاستقامة، والفتح برمسيس، والنور بالعباسية، وإبلاغ الجهات المعنية عن أى مخالفات أوخلل داخل المسجد أو خارجة لاتخاذ الإجراءات القانونية، ومن جهتنا سنفعل الضبطية القضائية والقانون ٥١ لسنة ٢٠١٤ أما بالحبس أو الغرامة المالية.وأؤكد أنه سيتم وقف أي إمام أوخطيب عن العمل حال صعوده المنبر لتحريض الناس على المشاركة في مظاهرات الغد أو ثبوت مشاركته بها، وندعو كل المصريين بأن يساهموا في الإبلاغ عن أي محرض، وأن يكون الجميع على قلب رجل واحد، وأن يكون حب مصر أولا وأخيرا، وهذه الأحداث ستكون هباء منثورا وتنتصر مصر إن شاء الله.

■ لكن البعض يرى في دعوتك المواطنين للإبلاغ عن الخطباء المخالفين استنساخا لنموذج سابق في التبعية لوزارة الداخلية؟

●● مخالفات المسجد نحن نغطيها، وأنا تحدثت في الإبلاغ عن مخالفات الشوارع، وعلى المواطنين أن يتعاونوا مع أجهزة الدولة في ذلك، أما المساجد فنحن أهل لها ولحمايتها، ونحن لا نريد مساعدة من أحد، لأننا قادرون على حماية مساجدنا والمحافظة عليها.

■ وإلى متى تستمر الحملة ضد الداعين إلى مظاهرات؟

●● ٦ أشهر على الأقل حتى نستأصل الإرهاب من جذورة ونقضي علية فكريا، وقد وضعنا خطة محكمة لتنفيذ ذلك.أعلنتم قائمة بخطباء جمعة الغد، على رأسها الدكتور عباس شومان، وكيل شيخ الأزهر، خطيبا بالجامع الأزهر، والدكتور محي الدين عفيفي خطيبا بمسجد عمرو بن العاص والدكتور محمد مهنا خطيبا بالحسنين، فما هي الأسس التى استندهم إليها في توزيع الخطباء على المساجد ؟الأساس هو التنشيط والتغيير، ونقوم بذلك في كل مساجد الجمهورية، وليس الأزهر أو الحسين فقط، فنحن نحرص على تغطية المساجد الكبري بأساتذة من جامعة الأزهر يعملون معنا في الخطابة كي يذوق الناس لونا جديدا من الفكر.ففي سياسة التغيير والتجديد لا ينبغي أن يكون الإمام مفروضا على الناس بصفة مستديمة، فأحدهم يأتي بمعلومة، والثاني يأتي بمعلومة أخرآ، وهكذا يسعد الناس بتشكيلة متنوعة من الخطباء.

■ موقف الأزهر من مظاهرات٢٨ فبراير الماضى أقل حدة من الأوقاف.. فلم يصف الداعين لها بالخوارج أو الإرهابيين.. ما تفسيرك لذلك؟

●● الأوقاف والأزهر سواء، فنحن نتنفس من مكان واحد، وكلنا تحت جبة الإمام الأكبر شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب، نعمل جميعا من خلاله.المؤسسات الدينية الثلاثة الأزهر والأفتاء والأوقاف منظومة واحدة ليس فيها من هو متشدد لكن الاختلاف في الألفاظ فقط، ففضيلة الإمام الأكبر لم يبح خروج الناس لرفع المصاحف، وأيضا وزارة الأوقاف تدين وتشجب هذا الفعل، وقد شبهناهم فعلا بأنهم خوارج العصر، وما أشبه اليوم بالبارحة، فهؤلاء الذين يحملون المصاحف يذكروننا بأيام الإمام علي حين خرجوا وقالوا لا حكم إلا لله وحملوا المصاحف على أسنة الرماح، وبعدها دهست المصاحف بالأقدام و أُريقت الدماء، ونحن نخشى على المصريين أن يكرروا هذا المشهد مرة أخريكتاب الله أتى لهداية الناس والتدبر والشفاء، وليس للحروب، ولا ليداس عليه بالأقدام، ومازلنا متمسكين بموقفنا بمنع كل هذا الضجيج وعدم الخروج على الدين والاحتفاظ بالمصحف مصانا، فالجنود يضحون بأرواحهم ونحن أيضا نضحي بأرواحنا في سبيل كتاب ربنا.أعلنتم أخيرا فصل بعض الأئمة لمخالفتهم خطبة الجمعة الموحدة، فما هي الأسانيد التي اعتمدتم عليها في هذه القرارات؟فصل الإمام أو العامل لا يأتي إلا بعد إدانة، ونحن نحترم قوانين الدولة، ولذلك لا يمكننا فصلهم نهائيا، لكننا ننهي أعمالهم على المنابر، ونوضح أن المقصود من قرارات الفصل أن يتوقف هؤلاء الأئمة عن الخطابة كي لا يحدثوا بلبة ويشقوا الصف الموحد حتى انتهاء التحقيقات التي تجريها الشئون القانونية بالوزارة، فإذا ثبتت إدانتهم يتم تفعيل القانون إما بالفصل النهائي أو الإبعاد إلى أعمال إدارية.

■ هل تتدرجون في إجراءات العقوبة قبل اتخاذ قرار بالفصل ؟

●● نقوم بعمل محضر ثم نحول الإمام للشئون القانونية لبحث حالته وأخذ أقواله، بعد ذلك نأخذ ما تراه بالكيفية الصحيحة.ونحن لا نظلم أحدا ولا نعتدي على أحد وإنما نقوم بالتحقيق فإذا ثبت المخالفة نطبق القانون، و"العملية مش فتونة".منحتم الضبطية القضائية لـ١٠٠ مفتش.. فهل يتناسب عدد الحاصلين على الضبطية مع عدد المساجد ؟جميع العاملين والمفتشين ومديري الإدارات ولجان المتابعة بالمحافظات يمرون يوم الجمعة على المساجد، ويبلغون صاحب الضبطية القضائية بالمخالفة، ويتولى الأخير تحرير محضر المخالفة، وبالتالي فإن وجود مفتي أو اثنين في المحافظة كاف، حيث يقوم بإيصال المخالفة إلى مسئول النيابة التابع له.

■ ماذا عن إعلان الدكتور محمد مختار جمعة، وزير الأوقاف، عن توزيع أجهزة "لاب توب وتابلت" على الوعاظ والأئمة لدعمهم ثقافيا؟

●● لم يتم توزيع تابلت واحد حتى الآن، والمشروع لا يزل تحت الدراسة، ولم ننته منه أو نتخذ بشأنه قرارا حتى الآن.

■ لماذا أعلنتم رفضكم لهجوم بعض الكوادر السياسية المنتمية للتيار السلفي ووصفتموه بالابتزاز؟

●● هم يقولون إن لهم مساجد معينة، وحقيقة الأمر لا توجد مساجد خاصة بالسلفية أو جمعيات شرعية، فالمساجد كلها تتبع الأوقاف ونحن لن نسمح لأى تيار أن يمارس دعاية انتخابية داخل المسجد أو أن يلقي محاضرة أو يلصق مطويات أو إعلانات فى المساجد.. موقفنا في ذلك واضح ولن نتنازل عنه.ونحذر من محاولة استغلال المساجد في التظاهرات أو في أي اعتصامات، لأن ذلك يمثل اعتداءا على حرمتها وقدسيتها، وتطاول على شعائر الله واستخفاف بها، فما جُعلَت المساجد ساحة للصراعات الحزبية أو السياسية، أو تحقيق الأطماع والمطامع الشخصية.لكن المنتمين للتيار السلفي يشككون في قدرتكم على مواجهة الأفكار المتطرفة..

■ فما ردكم؟

●● الأزهر والأوقاف لديهم من المتخصصين في المذاهب ودراسة الأديان، وكلهم أصحاب مراكز علمية مرموقة، ولدينا فكر حديث وقديم، ورجال يستطيعون مواجهة تنظيم داعش وأمثاله.

آيـة أحمد

الاتحاد الثوري
دونها تفتقد الحقيقة للخبر
رئيس مجلس الإدارة
أ.د. فؤاد عبد النبى
رئيس التحرير
محمد سعيد

تحقيقات

جمال الروح هو الشىء الوحيد الذى لا تستطيع العيون أن تراه

"عايزينها تبقى خضرا.. الأرض اللي ف الصحرا، ونقدمها لمصر هدية.. حاجة جميلة ومعتبرة".. جملة رنانة كتبها الراحل صلاح جاهين، أصبحت نغمة مألوفة لدى جيل كامل كان يستيقظ صباحًا ويغني معها وقت بث التتر الشهير للفقرة الزراعية بالبرنامج الصباحي في التليفزيون، كان ذلك تزامنًا مع تصريحات وإعلانات من الحكومة وقتها بالبدء في غزو الصحراء وتعميرها، إلا أنها كانت في الواقع تقوم بعملية "تصحير" مقصودة ومتعمدة، أصدرت فيها أوامر بحرق وتدمير مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية التي تم استصلاحها بالفعل وبدأت تؤتي ثمارها بوضوح .. فقط من أجل "برستيج" أحدهم ! قضية فساد وخيانة خطيرة كشف تفاصيلها الأخطر قدامى العاملين بمنطقة الشباب في مشروع أرض الصالحية الذي دشنه الرئيس الراحل أنور السادات عقب انتصار السادس من أكتوبر وقبيل اغتياله، وتحديداً في الكيلو ٧٦ على طريق مصر إسماعيلية الصحراوي كمرحلة أولى لمشروع استصلاح واستزراع مليون فدان تبدأ من العاشر من رمضان بطريق الإسماعيلية الصحراوي وحتى مطار الجميل ببورسعيد شمالاً وجنوباً، ثم السويس وساحل البحر الأحمر لحماية أراضي الدولة من الجهة الشرقية والشمالية وتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي دون الحاجة إلى الاستيراد بالعملة الصعبة..

بالمستندات.. «الاتحاد الثورى» يكشف:

إهدار ١١ مليار جنيه لصالح «أحمد قذاف الدم» فى أرض الصالحية

المشروع القومي الذي شهد الرئيس الراحل قبيل اغتياله جني أول ثماره وباكورة إنتاجه من الخضر والفاكهة وبدء توزيعها بمنافذ المحافظات المختلفة على المواطنين بأسعار في متناول أياديهم، والذي أصبح بإدارة "المقاولون العرب" حتى العام ١٩٨٨ وبشهادة خبراء محليين وعالميين نموذجًا يحتذى به على مستوى العالم كمشروع تنموي يستخدم أعلى التقنيات الحديثة والتكنولوجيا المعاصرة للإنتاج.. تخلت عنه مصر بكل بساطة بعد تولي الرئيس الأسبق حسني مبارك رئاسة الجمهورية لتتعاقب عليه معاول الهدم وأيادي النهب فيخرج تمامًا اليوم من ذمة الدولة المصرية وتنتقل مساحة ٣٣٥٥١ فدانًا بكل ما عليها من ثمار ومعدات إلى "ثوار ليبيا" في سهولة وبساطة ساهمت فيها أبرز وجوه نظام مبارك ورجاله دون عقاب أو حساب. انتقلت "جريدة الاتحاد الثورى" إلى أرض المشروع في الكيلو ٧٦ على طريق مصر الإسماعيلية الزراعي للتقصي ورصد الوضع كما هو بمساعدة عدد من قدامى العاملين بالمشروع والمسئولين فيه، وكان أول ما لفت نظرنا مع بداية ظهور ملامح المشروع الأولى على الطريق من مساحات خضراء وأخرى في طريقها للاخضرار هو عدة لافتات كتب عليها "شركة السادس من أكتوبر للمشروعات الزراعية" في إشارة إلى ملكية الشركة أو إدارتها للأراضي، وهو ما بيّن التحقيق والمستندات التي حصلنا عليها أنه أمر خاطئ تمامًا وأن مؤسسي الشركة (مجدي راسخ صهر مبارك، صفوان ثابت صاحب شركات "جهينة"، أحمد بهجت مالك قنوات "دريم"، شفيق بغدادي رجل الأعمال ورئيس شركة "فريش فودز" وعبدالمنعم سعودي صاحب مجموعة شركات سعودى)، قاموا بتسهيل استيلاء الجانب الليبي على المنطقة مقابل مئات الملايين من الجنيهات في صفقة مشبوهة فقدت مصر بسببها قطعة من أغلى أراضيها التي حارب عليها جنودها وضحوا فيها بأرواحه

أمر الرئيس الراحل محمد أنور السادات، بإزالة الألغام وآثار الحرب من منطقة المشروع كله وتجهيزها للاستزراع، وصدرت توجيهاته لشركة "المقاولون العرب" بتخصيص ٥٠ ألف فدان ضمن زمام محافظة الإسماعيلية كمرحلة أولى، وصدر لذلك موافقة الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية نفاذًا لقرار وزير الدولة للتعمير والإسكان واستصلاح الأراضي، ونفاذًا لذلك تم بيع ٣٣٥٣٤ فدانًا لشركة المقاولين العرب بمنطقة الشباب - محافظة الإسماعيلية كمرحلة أولى، وقامت الشركة بتوفير كل الإمكانيات اللازمة للاستصلاح واستزراع مساحة مليون فدان وتشمل استيراد معدات وأجهزة للري المحوري وشبكات الري والطرق ومحطات الرفع والضخ والأعمال المساحية وغيرها من خلال قروض لدى بنك الاستثمار القومي وبنك مصر وبنك القاهرة، وبدأت ملامح نجاح المشروع تبرز للعيان بجهود وعرق العاملين المصريين الذين ارتبطوا بالأرض ارتباطًا شديدًا وشهدوا جميع مراحله، منذ ذلك الوقت الذي كان يأتي فيه السادات ليزور المشروع ويجلس بمكتبه في الاستراحة التي أعدت له خصيصًا في الكيلو ٨٦ ليناقش تطورات المشروع ويتحدث عنه بأمل وفخر.. وحتى ذلك اليوم الذي وجدوا فيه أنفسهم يعملون على أرض مصرية لصالح دولة أجنبية يتقاضون منها رواتبهم وأجورهم وتتحكم بمصائرهم ولقمة عيشهم.. وأرضهم. ويبدو أن الرصاصة التي اغتيل بها السادات خرجت منه وأصابت مشروعه القومي في مقتل، إذ بدأ الترصد للمشروع والتخطيط لتدميره فور تولي الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك، فقد توقف التوسع في استصلاح وزراعة باقي المساحات كما خطط السادات لها، وأهمل المشروع القائم تمامًا حتى استطاع أن يصفي حسابات قديمة مع "عثمان أحمد عثمان" فأصدر القرار الجمهوري رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٨٨ بنقل تبعية المشروع البالغ مساحته ٥٦٤٩١ فدانًا إلى وزارة الزراعة بما عليها من منشآت ومزارع للثروة الداجنة والحيوانية والآلات والمعدات والسيارات وغيرها، في الوقت الذي كان يعمل بالمشروع أكثر من ٤٢٠٠ عامل مصري لم يذكرهم أحد ضمن خطوات البيع أو بنود عقده، ووصلت فيه إنتاجية محصول القمح إلى ٣ ملايين طن قمح سنويًا نستورده الآن من أمريكا وروسيا بالعملة الصعبة. ويروي شهود العيان بالمشروع، أنه عقب نقل تبعيته إلى وزارة الزراعة في عهد الوزير الأسبق "يوسف والي" فشل تمامًا في تحقيق أي إنجاز، وظل الفضل والنجاح فيما تم تحقيقه منسوبًا لـ"عثمان أحمد عثمان" وهو ما تردد أنه أساء لمبارك ووالي كثيرًا.. فكيف لعثمان وهو مهندس مدني غير متخصص في الزراعة أن يحقق ذلك، في حين يفشل الوزير المسئول المتخصص؟!!، وهنا أصدر "والي" أوامره إلى مندوبه في المشروع وقتها ويدعى "علاء بندق" بـ"تصحير" المشروع وإعادته كما تسلمته "المقاولون العرب"، فأجبر العمال على حرق أشجار ٧٠٠ فدان" جوافة"، و٣٤٥ فدان زيتون مثمر بحجة عدم وجود جدوى اقتصادية لعصير الزيتون وتوفره بأرض سيناء والعريش، كذلك حرق ١٨٠ فدان أشجار موز مثمرة بحجة إصابته بـ"السوس الجذري"، إلى جانب إيقاف مزارع تسمين العجول البتلو التي كانت تسمّن لصالح وزارة التموين لبيعها في المجمعات الاستهلاكية والتي لا تزال حتى اليوم تطالب بـ ١٥ مليون جنيه قيمة عدد من رءوس الماشية التي أرسلت للتسمين إلى "بندق" الذي يعمل حاليًا أستاذًا متفرغًا بقسم البساتين بكلية الزراعة في جامعة عين شمس. ووفقًا للمستندات التي حصلنا عليها.. فقد تضمن قرار مبارك لنقل تبعية المشروع إلى وزارة الزراعة، أن تتخذ الإجراءات القانونية اللازمة لتأسيس شركة قطاع عام مملوكة للدولة بالكامل تسمى شركة "الصالحية الزراعية" يؤول إليها أصول هذا المشروع وتتولى إدارته، وقد تم تأسيس الشركة بالفعل في عام ١٩٩٣، وكان أطراف عقد الشركة أصحاب الحقوق: "بنك الاستثمار القومي، شركة المقاولون العرب، بنك القاهرة وبنك مصر". وتبين الأوراق والتواريخ فيها أنه ما إن بدأت الشركة الجديدة - وبين ملاكها كذلك "المقاولين العرب" - البدء في تطوير المشروع وتنميته والتوسع في إنشاء منافذ البيع واستجلاب المستثمرين بل وحتى التصدير.. حتى بدأ هدم ٦٠ ٪ من المشروع بالإعلان عن بيع مساحة ٣٣٥٥١ فدانًا هي منطقة الشباب، بعد صدور قرار اللجنة الوزارية للخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية بقيادة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير التخطيط الدكتور كمال الجنزوري في العام ١٩٩٦، وقد تم البيع بالمخالفة للقانون وبطريقة تثير الريبة، حيث تم بدون خطوات وإجراءات نص عليها قانون المناقصات والمزايدات المصري، فبيعت بالأمر المباشر لشركة "السادس من أكتوبر للمشروعات الزراعية" التي أسست قبل موعد المزايدة بيوم واحد فقط من رجال الأعمال الخمسة المذكورين سلفا، كمابيعت الأرض بعد مفاوضات في سعر الأرض وطريقة سداد ثمنها، فقد حددت اللجنة العليا لتثمين أراضي الدولة ١٦ ألفًا لسعر الفدان الواحد، في حين اشترت شركة السادس من أكتوبر الفدان بسعر ٩ آلاف فقط وإجمالي ٣٢٢ مليون جنيه.. أي بخسارة قدرها ٢١٠ ملايين جنيه عند البيع وقتها، وتم منحها تسهيلات في السداد بالمخالفة للقانون فأتيح لها دفع مقدمة بمبلغ ٨٤٩٠٠ (أربعة وثمانين مليونًا وتسعمائة ألف جنيه) اقترضتها الشركة من البنوك لدفعها، ثم طلبت تقسيط باقي ثمن البيع على ٧ أقساط لم تدفع منها شيئًا رغم مطالبة شركة الصالحية بها لأكثر من مرة واللجوء إلى النواحي القانونية التي نص عليها العقد..

■ "عدلي منصور" سارع بإصدار قرار جمهوري يمنع التحقيق في فساد العملية.. ومجلس الدولة "يحرجه"

■ فاسدون بوزارات "القوى العاملة" و"الكهرباء" و"الداخلية" يسهّلون تجاوزات الجانب الليبي

■ العمال المصريون ومهندسو المشروع يصرخون: رجّعوا لنا أرضنا !

■ نيابة أمن الدولة العليا تجاهلت طلب النائب العام بالتحقيق في القضية

إيرينى صفوت - مصطفى الهاوى

ولم يكتف رجال مبارك وقتها بشراء الأرض بـ"المجان"، فقد استولت الشركة التي أسسوها خصيصًا للهروب من ضوابط وقيود قانون الاستصلاح الزراعي التي تحدد الملكية على أصول ثابتة عما نص عليه عقد البيع وتقدر بملايين الجنيهات كما قدرها وقتها الجهاز المركزي للمحاسبات في أحد تقاريره التي أثبتت وجود مخالفات مالية جسيمة وقانونية في البيع تؤكد إهدار المال العام، وقد شملت هذه الأصول بحسب المستندات: (العدد والأدوات والأثاث والمكاتب وآلات ومعدات الورش وكذلك استراحة الكيلو ٨٦ التي كانت مخصصة للرئيس الراحل السادات بما فيها من معدات وأثاث ومكاتب إلى جانب المناحل وأجهزة الري المحوري التي اشتراها السادات بـ ٣٢ ألف جنيه للواحد، بينما يصل سعر الواحد منها الآن إلى ٧٠٠ ألف). وعلى نفس طريقة مبارك حين نقل تبعية المشروع لوزارة الزراعة.. لم تلتزم الشركة بتشغيل العمالة الموجودة كلها وكانت تقدر وقتها بـ ١٣٤٠ من العمال والمهندسين وأفراد الأمن وغيرهم، بل قامت بتشغيل ما يقرب من ١٤٠ فقط وتم طرد ١٢٠٠ منهم. ورغم كل هذه المخالفات والتضييقات التي مارستها شركة رجال مبارك على شركة الصالحية المملوكة للدولة، فقد أمر مجلس الوزراء في خطاب له عام ٢٠٠١ رئيس مجلس إدارة شركة المقاولون العرب بوقف أية إجراءات تتخذها شركة الصالحية ضد شركة السادس من أكتوبر بحجة أنه تتم دراسة موضوع بنود العقد، وذلك بعد أن لجأت شركة الصالحية إلى "التحكيم" لاسترداد حقوقها

بعدما عجز مؤسسو شركة السادس من أكتوبر عن تسديد مديونياتها لجأوا في ٢٠٠٤ إلى بيع الأرض والاستفادة منها مرة ثانية فاستقلوا طيارة واحدة اتجهت بهم نحو ليبيا ليعرضوا الأرض على الرئيس الليبي معمر القذافي وعائلته، وبالفعل تم الاتفاق مع "أحمد قذاف الدم" لشراء الأرض بعد تسوية مشبوهة كذلك للموقف القانوني وتأسيس شركة (س. ل. م) والتخلي عن ٩٧ ٪ من المشروع مقابل بيع الأرض عن طريق طرح أسهمها في البورصة لتتم الصفقة المشبوهة الثانية بسعر ٨٥٢ مليون جنيه، أي بواقع ما يقرب من ٣٠ ألف جنيه للفدان الذي استولوا هم عليه بتسعة آلاف فقط وبالمخالفة لما حددته الهيئة العليا لتثمين أراضي الدولة.

إلا أن استراحة مساعد القذافي وابن عمه لم تستقبله كثيرًا، حيث قامت الثورة الليبية في ٢٠١١ وانتقلت الأرض بعد ذلك إلى مجموعة من ثوار ليبيا الذين يثيرون دائمًا استياء العمال المصريين بممارساتهم الخارجة عن القانون في أحيان كثيرة، وكذلك بترديدهم أنهم ملاك الأرض.

وقالت مصادر بشركة السادس من أكتوبر للمشروعات الزراعية، إن المشروع تقدر ميزانيته السنوية الآن بنحو ١٥٠ مليون جنيه، يطير منها الصافي وهو نحو ٥٠ مليونًا إلى ليبيا ولا يدخل خزينة الدولة المصرية منها مليم، أي أن تلك الصفقة التي تربّح منها رجال مبارك الخمسة ضيعت على مصر حتى الآن ما قيمته نصف المليار، بالإضافة إلى قيمة المشروع الأصلية التي حددتها الإدارة القانونية بشركة الصالحية بـ ١١ مليار جنيه. ويقول عبدالعليم عامر، رئيس اللجنة النقابية للعاملين بشركة السادس من أكتوبر للمشروعات الزراعية، إن المشروع كله قائم على أكتاف العمالة الوطنية المصرية الخالصة منذ بدايته، والتي تعرضت للتنكيل والطرد وحتى الاعتقال، حين كانت تصرخ وتعترض على مظاهر الفساد التي استشرت بعد مقتل الرئيس السادات وخصوصًا على يد مندوب وزارة الزراعة للمشروع "علاء بندق" الذي كان ينفذ تعليمات وزير الزراعة يوسف والي؛ للقضاء على المشروع نهائيًا حتى وصل لما هو عليه الآن. ويتابع: اليوم يتعرض العامل والفلاح المصري هنا لأقسى أنواع الظلم والتجبر، فالجانب الليبي الذي نتقاضى منه رواتبنا وأجورنا لا يشبع من نهب خيرات الأرض واستغلال عرق العمال المصريين؛ فنجدهم بين حين وآخر يأتون بعدد من العمال الليبيين بمخالفة لقانون العمل، ويتم التعاقد والاتفاق معهم على راتب شهري وصل إلى ٦٠٠ يورو، أي ما يعادل ٥٠ ألف جنيه في الشهر ولا يتقاضى العامل المصري منه شيئًا يذكر وهو الذي يكد ويعمل لا غيره.

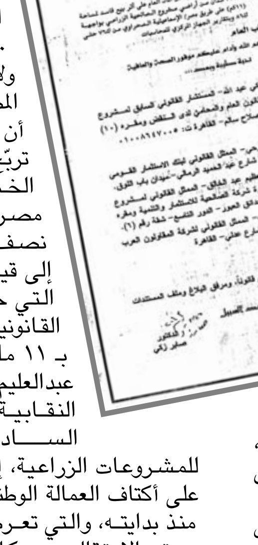

ويضيف المهندس فتح الله أبو السعد، أمين اللجنة ومدير قطاع الري المحوري، أن وزارة القوى العاملة تصدر تصاريح عمل فاسدة ومخالفة لقانون العمل لصالح الجانب الليبي، وأنه في الأربعة أعوام السابقة تم إنهاء إعارة عدد ٧ أفراد منهم معظمهم بدون مؤهل ويعينون في مناصب عليا بالشركة دون المستوى المطلوب ويحصلون على رواتب ضخمة لا تتناسب مع وضعهم ولا كفاءتهم، وهو ما تم تحرير شكوى بمضمونه وإرسالها إلى مدير الإدارة المركزية لتصاريح العمل بوزارة القوى العاملة دون جدوى. وكشف أبو السعد عن أن هناك مساحات بينية داخل الشركة تم تأجيرها بعقد لمدة ٣ سنوات لمستأجر بعينه بمبلغ ٢٢٠٠ جنيه سنويًا للفدان، وتم حفر آبار تعمل بالكهرباء تكلفة الفدان فيها ١٨٠٠ جنيه سنويًا، علمًا بأن وزارة الكهرباء تؤجر لأراض أخرى مماثلة لها بخمسة آلاف، متسائلا: لصالح مَن يذهب هذا الفارق خصوصًا أنه جار تعديل العقد لتغيير المدة من ثلاث سنوات إلى تسع؟ من الناحية الأمنية.. يقوم الجانب الليبي في المشروع بإثارة المشاكل واستخدام القوة لفرض وجوده وتثبيت قدمه خوفًا من حدوث أي تغييرات تطيح به خارجه كما حدث مع أحمد قذاف الدم، فتقول مصادر بالشركة إن الأفراد الليبيين يشتبكون من حين لآخر مع غيرهم من العاملين المصريين والأهالي بالمناطق المحيطة، مستخدمين الأسلحة ومعتمدين على بعض الخارجين على القانون لفرض سيطرتهم. وتضيف المصادر أن رئيس مباحث قسم "القصاصين" أرسل خطابًا إلى مدير شركة السادس من أكتوبر يطلب فيه عمل شركة أمنية خاصة لملاحقة الخارجين عن القانون والسيطرة على الأسلحة المهربة والزراعات المخالفة داخل الشركة رغم وجود إدارة لشئون الأمن الداخلي بالشركة من العاملين المصريين، تضم أكثر من ٢٨٠ فرد أمن يحصلون على أجور لا تتعدى ٨٠٠ ألف جنيه شهريًا، وأثبتوا جدارتهم في هذا الشأن، إلا أنه أصر حتى تم التأسيس بالفعل وتحميل الشركة أكثر من ٢ ونصف المليون جنيه سنويًا، ليكشف الوقت أن الشركة تضم أشخاصًا مقربين من رئيس المباحث وبعض الخارجين عن القانون أنفسهم والمطلوبين أمنيًا. وفي الوقت الذي حاول فيه أبناء المشروع اللجوء للقضاء لاستعادة الأرض المنهوبة، أصدر الرئيس السابق المستشار عدلي منصور قبيل انتهاء ولايته قرارًا جمهوريًا بقانون رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤م يقضي بقصر الطعون المقدمة ضد عقود الدولة على طرفي التعاقد، وكان الدكتور صابر زكي، المستشار القانوني السابق لمشروع الصالحية، قد تقدم بدعوى حملت رقم ١٢٥٧٦ لسنة ٦٧ قضائية إلى محكمة الاستثمار بمجلس الدولة للمطالبة بالحكم ببطلان بيع منطقة الشباب بمشروع الصالحية وما عليها من مبان ومنشآت للشركة الليبية (س. ل. م)، وكذلك إلغاء قرار اللجنة الوزارية للخصخصة في ١٩٩٦ إلى شركة السادس من أكتوبر استنادًا إلى بنود قانون المزايدات والمناقصات الذي يؤكد أن البيع باطل من الأساس . وقد أحالت محكمة مجلس الدولة الدعوى إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية ما تضمنته المادتين الأولى والثانية من قرار تنظيم الطعن على عقود الدولة، وعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة.

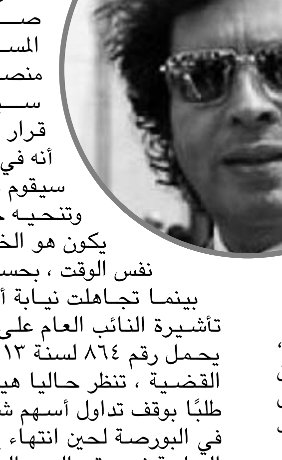

ويقول الدكتور صابر: كل ما أخشاه أن يكون رئيس الدائرة الدستورية التي تنظر هذه الأوراق هو صاحب القرار المستشار "عدلي منصور" نفسه.. فكيف سينظر الطعن على قرار أصدره؟؟، مؤكدًا أنه في حال حدوث ذلك سيقوم بطلب رد القاضي وتنحيه حيث لا يجوز أن يكون هو الخصم والحكم في نفس الوقت ، بحسب قوله.

بينما تجاهلت نيابة أمن الدولة العليا تأشيرة النائب العام على بلاغ قدم إليه و يحمل رقم ٨٦٤ لسنة ٢٠١٣ للتحقيق في القضية ، تنظر حاليا هيئة الرقابة المالية طلبًا بوقف تداول أسهم شركة (س. ل. م) في البورصة لحين انتهاء إجراءات التحقيق الجارية في عقد البيع الباطل حرصًا على المال العام. جدير بالذكر أنه تم التحقيق عقب ثورة ٢٥ يناير مع رجال الأعمال الخمسة أصحاب شركة السادس من أكتوبر للمشروعات الزراعية وكذلك مع وزير الزراعة يوسف والي، ورئيس الوزراء الأسبق كمال الجنزوري، في إهدار المال العام بمشروع الصالحية وبيع منطقة الشباب، وتم وضع بعضهم على قوائم الممنوعين من السفر دون الإعلان عن تطورات التحقيقات أو اتخاذ أى إجراءات حقيقية من شأنها وقف إهدار المال العام وسلب أراضي الدولة هناك، فلم تتمكن "المصريون" من الحصول على أي معلومات خاصة بسير التحقيقات، فيما ألمحت مصادر بجهاز الكسب غير المشروع إلى وجود تعتيم على "تجميد" التحقيقات وعدم الجدية فيها كما كان الحال فور ثورة يناير.

■ رجال مبارك استولوا على ٣٣٥٥١ فدانًا بمنطقة شباب الصالحية بالمجان وباعوها «لابن عم القذافي» بـ ٨٥٢ مليون جنيه

قد نرضى بالآلام ساعات
ولكن لا نرضى باليأس لحظة

الاتحاد الثوري
دونها تفتقد الحقيقة للخبر
رئيس مجلس الإدارة
أ.د. فؤاد عبد النبى
رئيس التحرير
محمد سعيد

رئيس حى شرق شبرا الخيمة نايم فى العسل والأهالى نايمين فى الزبالة!

يظل مسلسل القمامة في مصر لا تنتهي حلقاته وفي هذه المرة القي الضوء علي حي شرق شبرا الخيمة حيث تتواجد أكوام الزبالة في كل مكان فمن المعروف ان شبرا الخيمة صاحبة المركز الاول لاكوام الزبالة في نظر سكانها فلنلقي نظره للشارع الرئيسي المتجه من محطة المؤسسة الي منطقة بهتيم حيث يوجد في كل عشرة امتار كوم زبالة اكثرهم في الشوارع الرئيسية ..

انتماء الاهالي بأكوام القمامة

فإذا القي احدا نظرة ذات يوم علي كوم زبالة فسيجده ليس موجودا في اليوم التالي وإذا جاء في اليوم الثالث سيجد كوم زبالة اكبر منه ورغم وجود بعض الافراد في الشوارع لإخذ القمامة من المنازل مقابل المال الا ان النساء والاطفال يلقون القمامة علي جنابات الطريق ويأتي بائعي الخردة لفرز القمامة ليأخذوا منها ما يلزمهم ويظل المكان مملؤ بالقمامة لإيام طويلة وفي اي تجمع لسيارات الاجرة تجد القمامة بجوارة وفي أي دوران تجد المنظر ذاته وحتي في أي محطة تجد اكوام القمامة حتي قال أحد الاهالي إذا وجدت محطة ألقيت القمامة فهل من الصعب توفير صناديق للقمامة لهم أم أن رئيس حي شرق شبرا يتعامل مع الاهالي علي أنهم لا يستطيعون العيش بدون القمامة تلك هي رحلة عذاب طويلة لإهالي شبرا الخيمة فيأتي هنا دور الأستاذ عبدالرحمن طه مقلد رئيس حي شرق شبرا الخيمة الذي هو يلقي غضب جارف من الاهالي الذين سئموا الحياة و فوضوا أمرهم لله بسببه .

اكاذيب حي شرق بأموال ضخمة لتجديد المنطقة

فلقد اعلن حي شرق شبرا علي موقعة الالكتروني بأنه تم بناء حديقة عامة ومشتل بتكلفة ٥٩٠٠٠٠ جنية.. وتلك الحديقة هي الان ليس الا مقلب للزبالة فأين تلك الاموال الطائلة يا رئيس الحي وقد اعلن ايضا إنشاء سور لمخزن مضبوطات قسم شبرا بتكلفة ٢١٧٠٠٠ جنيه وهنا الامر يختلف لإنه لا يوجد سور لذلك وان القسم يخزن مضبوطاته في الشارع خارج مبناه وجدير بالذكر ان مكتب رئيس الحي تم ترميمه بمبلغ ١٨٧٧٨٢جنيه وهل يعقل ان يتم الترميم بهذا المبلغ الضخم وهل اموال الدولة مستباحة لاي احد فأين المراقبة علي امثال هؤلاء ممن اهدروا اموال الدولةولم يفعلوا شيئا فهل للأستاذ عبد الرحمن طه مقلد رئيس حي شرق شبرا الخيمة من جواب علي ذلك أم سنعتاد علي حجج المسؤلين لتبرير افعالهم

افعال حي شرق شبرا الخيمة المخزية

فكما اعلن الحي بإنة قد بني حديقة عامة بطول ٤٠٠٠م التي هيا الان مقسمة لإجزاء فمنها جزء مقلب للقمامة وجزء للأكشاك وجزء جراج للتكاتك والسيارات والجدير بالذكر ان هذا الشارع كان يعمل للإتجاهين وبعد بناء هذا السور المسمي بالحديقة أصبح الشارع إتجاه ذهاب واخرعودةومع فساد الحي وعدم قدرته رئيسه علي موازنة الأمور بالشارع فقد تركوه لبعض الأشخاص ليستغلوه فقد أخذو نصف الشارع واقاموه جراج للسيارات وبعد سؤال بعض الأهالي قال احدهم ان الجراج اقيم بنظام وضع اليد ولم يستطع الحي مواجهة هؤلاء الأشخاص وعلي الجانب الاخر قال احدهم ان الحي قد أعطي لهم ترخيص لإقامة هذا الجراج في الشارع الرئيسي مقابل إزالة القمامة من الشارع.. الذي هو من أعمال الحي وليس هؤلاء وعلي الرغم أن اصحاب الجراج هما سببا من أسباب تواجد القمامة في الشوارع بهذا الشكل لأنهم يقومون بفرز القمامة واخذ ما يهمهم منهاويتركوه ملقي في الشوارع حتي أصبحت القمامة هي غذاء بعض الأغنام

اقوال اهالي شبرا عن افعال الحي

والجدير بالذكر ان مسؤلي الحي ورئيسهم كانوا لايفعلوا شيئا سوي النوم قبل فوز الرئيس السيسي ولكن بعده أصبحوا يعملوا بطريقة "كل عيش" أي بمعني انهم يعملون تاره وينامون تارات وأنهم يزيلون الأكشاك الغير مرخصة والتي يرزقك منها بعض الأهالي الفقراء ويتركون القمامة في الشوارع ويعودون للنوم حتي لايثور عليهم الاهالي

هناك من هو مؤيد لافعال الحي وهناك من هو رافض فبعض الاهالي قال "بعض اصحاب الاكشاك ليهم ناس في الحي اول ما تنزل حملة بيبلغوهم عشان يقفلو الاكشاك" وهؤلاء لهم ظهور يستندون عليها في الحي ولكن الفقراء المهمشين الذين حلمهم في الحياة أن يأكلوا الثلاث وجبات في اليوم ماذا يفعلون مع إهمال رئيس الحي .

إسلام شحاتة عقل

محافظ كفر الشيخ يُقيل مدير إدارة شرق التعليمية بالمحافظة

كتبت - آلاء حسين

قرر المستشار محمد عزت عجوة، محافظ كفرالشيخ إقالة علي فايق جميل، مدير عام إدارة شرق كفرالشيخ التعليمية، بسبب واقعة مجمع مدارس قرية مسير، أثر حدوث مشادة كلامية، مع عبد الله احمد زيدان، مدير المجمع تطورت إلى إصابة الثاني باشتباه بجلطة دماغية نقل على آثارها إلى مستشفي العبور للتأمين الصحي، بمدينة كفرالشيخ. وكان طلاب وتلاميذ مجمع مدارس قرية مسير، التابع لإدارة شرق كفرالشيخ التعليمية، أضربوا عن الدخول لمجمع المدارس، ودخول الفصول، لبدء اليوم الدراسي، تضامناً مع مدير المدرسة، وللمطالبة بإقالة مدير الإدارة، تضامناً مع مديرهم . وأكد علي فايق جميل، مدير عام إدارة شرق كفرالشيخ التعليمية، أنه توجه برفقة أعضاء لجنة مشكلة من التوجيه المالي والإداري، والأنشطة، والمتابعة، وضمت رئيس قسم التعليم الأبتدائي، وأخصائي اجتماعي، من الإدارة التعليمية، وأثناء تفقد مدير الإدارة برفقة مدير مجمع مدارس قرية مسير، تلاحظ وجود شروخ في زجاج الحمامات، مما يهدد حياة التلاميذ بالخطر، بالإضافة لسوء حالها، ووجود العديد من السلبيات.

٩٨ مليون جنيه لمشروعات خدمية ووحدات سكنية بمركز أبنوب بأسيوط

قال هاشم عبد الوهاب رئيس مركز ومدينة أبنوب بأسيوط، إنه تم تنفيذ العديد من المشروعات التنموية بالمركز والتى تبلغ تكلفتها حوالى ٩٨ مليونا و٣٠٠ ألف جنيه والتى تخدم أهالى القرى بالمركز وذلك طبقا لتوجيهات اللواء إبراهيم حماد محافظ أسيوط للارتقاء بالخدمات المقدمة لمواطنى المحافظة وتقديم كافة الدعم لهم فى مختلف المجالات.

وأوضح هاشم أنه تم توزيع ٢٤ وحدة سكنية تبلغ تكلفتها حوالى ٣ ملايين جنيه لمساهمة فى حل مشكلة الإسكان.

بالإضافة إلى أنه جارى إنشاء المجمع السكنى بترعة على بك بمدينة أبنوب بإجمالى ١١ عمارة بتكلفة ٣٣مليون جنيه وبلغت نسبة التنفيذ ٢٥٪، وجارى إنشاء مجمع سكنى بقرية عرب العوامر بعدد ١٧ عمارة بإجمالى تكلفة ٥١ مليون جنيه. وأضاف رئيس المركز بأنه جارى إنشاء مدرستين بجزيرة الخلايفة للتعليم الأساسى ومدرسة كوم أبوشيل للتعليم الابتدائى بتكلفة ٥ ملايين و٧٠٠ ألف جنيه وذلك للقضاء على ارتفاع كثافة الفصول وتوفير الخدمات التعليمية المناسبة لأهالى المنطقة.

مشيرا إلى أنه جارى استكمال المجزر الآلى بقرية عرب العوامر بتكلفة ٤ ملايين و٨٦٠ ألف جنيه وبلغت نسبة التنفيذ ٤٠٪ والعمل على توفير الخدمات المتميزة للذبح والظروف البيئية الخاصة لعملية الذبح . وقال إنه لتحسين الطرق بالقرى وتجنب حوادث الطرق جارى رصف طريق السوالم البحرية بتكلفة٨٠٠ ألف جنيه بنسبة تنفيذ ٥٠٪، مشيرا إلى أن هذا الطريق يوفر الوقت على المواطنين لأنه يربط بين قرية بنى محمديات وقرية بنى إبراهيم.

نقيب صيادلة أسيوط: نرفض عدم المساوة بين زملاء المهنة

كتبت - ياسمين جمال

قال الدكتور ألبير توفيق، نقيب صيادلة أسيوط، إنه يدرس وضع صيغة لرفع غضبهم بعد قرار الرئيس عبد الفتاح السيسي بمنح الحوافز الإضافية لاتحاد المهن الطبية، واختص القرار المستشفيات الحكومية فقط.

وأضاف ألبير أن جميع الصيادلة الذين لا يعملون في مستشفيات حكومية رفضوا عدم المساواة بين زملائهم وهو ما دفع النقابة للتدخل لتحقيق مطالبهم. كان الرئيس السيسي قد أصدر قانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٤ لتعديل قانون المهن الطبية منذ عدة أيام وإضافة ٥٠٠ جنيه شهريًا لصيادلة المستشفيات الحكومية فقط.

صحة القليوبية: ٨آلاف مريض بالكبد سجلوا بياناتهم للحصول على "السوفالدى"

قال الدكتور محمد لاشين وكيل وزارة الصحة بالقليوبية ، إن عدد المتقدمين للمركز للحصول على عقار سوفالدى، وصل إلى ٨ آلاف مريض سيتم صرف الجرعات لهم تباعا وفق الكميات الموردة من الشركة المسند إليها مسئولية استيراد وتوزيع الدواء . ومن جانبه كشف الدكتور جمال ماجد، مدير مركز أمراض الكبد بمستشفى حميات بنها، أن عدد الجرعات التى تم صرفها حتى الآن من عقار سوفالدى لمرضى الكبد، بلغ ٩٧ جرعة منذ بدء صرف الجرعات الخميس قبل الماضى.

أمن الجيزة وشيوخ العرب ينجحوا فى إنهاء خصومة ثارية بين عائلتين بقرية ميت شماس

كتب: حماده عبد العزيز الازهرى

لم تتوقف جهود الدخلية على منع الجريمه قبل وقوعها او ضبط الجانى ولكن امتدت الى النواحى الأنسانية .

فبرغم المجهود الكبير الملقاه على عاتقها فى الأونة الاخيره إلا ان جهود ضباطها يؤدى إلى توفير الوفاق بين جميع أفراد الشعب .

فقد قام السيد اللواء مساعد الوزير مدير أمن الجيزه بإصدار توجيهاته إلى ضباط المديريه بالعمل على إنهاء الخصومات بين العائلات .

وقد اسفرت هذه التوجيهات التى صدرت إلى الساده ضباط مركز أبو النمرس إلى إنهاء الخصومة الثأرية بين عائلتى "الهر ،و مكاوى" بقرية ميت شماس بمركز أبو النمرس .

ترجع الأحداث إلى شهر يوليو ٢٠١٤ ، عندما حدثت مشاده كلامية بين بعض شباب العائلتين ، بسبب الجيرة وأنقلبت إلى مشاجرة أدت إلى مقتل "عمرو محمد جمعه الهر" والبالغ من العمر ٢٢ عاما. على يد إحدى شباب عائلة مكاوى، وهو "حفنى محمد مكاوى" والبالغ من العمر ٤٥ عاما.

وقد قامت قوات الأمن فى ذلك الوقت بالسيطرة على الموقف ، والقبض على الجانى الذى حبسته النيابة على ذمة التحقيقات .

وفى هذه الاثناء بدات الجهود الأمنية فى إنهاء الخصومة الثأرية بين العائلتين .

وبتوجيهات السيد اللواء" كمال الدالى" مدير أمن الجيزه ، والسيد اللواء "محمود فاروق" مدير إدارة مباحث الجيزه، والسيد اللواء "جرير مصطفى" مدير المباحث، واللواء "محمد ابو الفتوح" رئيس قطاع قوات الامن . التى صدرت إلى السيد اللواء "عبد العظيم نصر الدين" مساعد مدير الأمن لقطاع الجنوب ، والسيد العميد "عبد الحميد ابو موسى" رئيس مباحث جنوب الجيزة ، والسيد المقدم "محمود عنتر" مفتش مباحث قطاع الجنوب ، والسيد المقدم "محمد عليان" رئيس مباحث مركز ابو النمرس والسيد العميد "خالد منير" مأمور المركز ، والعقيد "وائل البدوى" نائب المأمور. بسرعة إنهاء تلك الخصومه .

حيث كثف ضباط مركز ابو النمرس من جهودهم بعقد لقاءات مع كبار العائلتين وخاصة عائلة "الهر" صاحبة الدم ، لتعنتهم فى الموافقة على الصلح إلا بعد أخذ الثأر من العائلة الأخرى .

ولم ييأس ضباط المركز، وعاودوا عقد لقاءات إلى أن تم موافقة عائلة "الهر" على إنهاء الخصومه شريطة قيام القاتل بحمل كفنه وتقديمه لولى الدم من عائلة "الهر" ، وفى اليوم المحدد المتفق عليه حضرت الأجهزة الأمنية ، وحضر أفراد العائلتين ، وجمع كبير من أهالى القرية ، والقرى المجاورة ، كما حضر مجموعه من قبائل و مشايخ العرب من طموه والمنيل و ابو صير وقام القاتل بحمل الكفن من أمام منزله المجاور لمنزل القتيل ، وحتى مكان جلسة الصلح بمنزل العمدة "محمد عبدالغنى جاد" ، وقام بتقديم الكفن للسيد "محمد جمعه الهر" والد القتيل ، وسط هتافات وتهليل الحاضرين ، وتبادل أفراد العائلتين بالتهانى وحمدوا الله على إنهاء هذا الخلاف ، كما قاموا بتقديم الشكر لرجال الامن على مجهوداتهم التى بذلوها لوقف نزيف الدم بين العائلتين.

الحركات السياسية بالإسكندرية: نرفض براءة مبارك.. ولن ننسق مع الإخوان

كتب - مصطفى الهاوى

أكد عدد من الحركات السياسية بالإسكندرية رفضهم البيان الصادر عن جماعة الإخوان المسلمين بشأن التنسيق مع القوى الثورية خلال الفترة المقبلة، في أعقاب الاحتجاجات على أحكام البراءة الصادرة بحق الرئيس الأسبق حسني مبارك ووزير داخليته ومعاونيه في قضية قتل متظاهري ثورة ٢٥ يناير. جاء ذلك خلال المؤتمر المشترك الذي نظمه عدد من الحركات السياسية،بالإسكندرية تحت عنوان "البدلة الحمرا" لإعلان موقفهم من أحكام براءة مبارك وأعوانه، بمشاركة الاشتراكيون الثوريون، وحركة ٦ أبريل – جبهة أحمد ماهر، وحركة ٦ ابريل – الجبهة الديمقراطية، وجبهة ثوار، وحزب مصر القوية. وأوضح ممثلو الحركات المشاركة أن رفضهم التنسيق مع الإخوان لا يعني موافقتهم على أحكام البراءة الصادرة، وأنهم سيواصلون فعالياتهم المطالبة بالقصاص العادل من قتلة المتظاهرين. وقالت الناشطة السياسية ماهينور المصري القيادية بحركة الاشتراكيين الثوريين، إن مطالب الإخوان لا تتفق مع مطالب القوى الثورية، وأنهم كانوا يتحالفون مع جبهات مختلفة من أجل إعلاء مصالحهم، مؤكدة أن موقفهم الرافض لممارسات النظام الحالي لا يعني نسيان ما فعلته جماعة الإخوان خلال فترة حكمهم. وأضافت المصري أن القوى الثورية تهدف حاليًا للتواصل مع كافة المواطنين للتعريف بكل من يحاول السيطرة على الثورة سواء كانوا "عسكر، فلول، إخوان"، علاوة على مواصلة مطالبهم بالإفراج عن كافة المحتجزين في السجون على خلفية قضايا التظاهر سواء كانوا إخوان أو من تيارات سياسية أخرى.

من جانبه، قال الناشط حسام الفلاح عضو حركة الاشتراكيون الثوريون، إن الجرائم التي تورط فيها نظام مبارك أكثر من مجرد معاقبته على أحداث الثورة، لافتًا أن جرائم نظام مبارك استمرت ثلاثون عامًا تضمنت صفقات من القمح والزراعات المسرطنة، وغرق العبارة السلام والفساد المالي والإداري وملايين المصريين المصابين بالالتهاب الكبدي الوبائي، وغيرها. وتابع "إن الحل الوحيد للقوى السياسية والثورية الآن هو الإعداد وبقوة لموجة ثورية جديدة تستفيد من أخطائها وتكون قادرة على حشد الشارع"، مضيفًا: "بدون الشارع نحن معارضة ولسنا قوى ثورية بوجود ما وصفه بالإعلام البديل ليكون الصوت الذي يمثل الثورة ويوثق الجرائم التي تحدث ولا تجد المتابعة الإعلامية".

ضبط شبكة للأعمال المنافية للآداب يديرها «حلاق» بالمنيا

كتبت - ياسمين جمال

أعلنت مديرية أمن المنيا، عن نجاح مباحث قسم شرطة بندر ملوي في كشف وكر للأعمال المنافية للآداب مقابل أجر مادي، ونجحت في ضبط ٥ متهمين متلبسين بالتورط في ذات الفعل الآثم.

البداية كانت بتلقي اللواء أسامة متولي، إخطارا من اللواء هشام نصر، مدير قطاع البحث الجنائي بالمديرية، بورود معلومات أكدتها تحريات ضباط مباحث قسم شرطة ملوي، عن قيام المدعو "عثمان.ع.ع"، ٤١ سنة حلاق بإدارة منزله للأعمال المنافية للآداب، مقابل أجر مادي. وبتقنين الإجراءات ومداهمة المسكن تم ضبط الحلاق المتهم، و٥ من مرتادي المنزل وهم: "خالد.ك.ع ٤٠ سنة عامل، "شعبان.ع.ع"، ٤٩ سنة ميكانيكي، وكلاهما من مدينة ملوي، و"محمود.خ.م"، ٣٩ سنة عامل من مركز أبوقرقاص.

بالإضافة لسيدتين من المشبوهات هن: "افراج.ح.ن"، ٢٩ سنة ربة منزل من ملوي، و"سونة.ر.ع"، ٢٩ ربة منزل ومقيمة بدائرة العدوة حال تورطهم في ذات الفعل.

وبمواجهة المتهمتين بما أسفر عنه الضبط، أقرتا بارتكابهم للفعل نظير أجر مادي. تحرر المحضر اللازم بالواقعة وأخطرت النيابة للتحقيق.

الاتحاد الثورى
دونها تفتقد الحقيقة للخبر
رئيس مجلس الإدارة
أ.د. فؤاد عبد النبى
رئيس التحرير
محمد سعيد

لا تكن كقمة الجبل
ترى الناس صغاراً
ويراك الناس صغيراً

رياضة

"استاد الاتحاد الثورى" يضع ٥ حلول لتصحيح أخطاء وقع فيها الأهلى مع جاريدو فى مباراة ذهاب نهائى الكونفدرالية

خسارة فريق الأهلي أمام سيوي سبور الإيفواري، بهدفين مقابل هدف، في المباراة التي جمعتهما في ذهاب نهائي بطولة الكونفدرالية الأفريقية، أظهرت الأخطاء القاتلة التي سقط فيها الفريق الأحمر ومدربه الأسباني خوان كارلوس جاريدو. تقدم سيوي سبور عن طريق لاعبه كوفي كوامي في الدقيقة ٢١ من ركلة جزاء، احتسبها الحكم الجابوني ضد أحمد عادل عبد المنعم، حارس الأهلي، فيما تعادل للأهلي محمود حسن تريزيجيه في الدقيقة ٥٩ من عمر اللقاء، قبل أن يتقدم الفريق الإيفواري بالهدف الثاني في الدقيقة ٨٣ عن طريق لاعبه هونادجي .

تأهيل رحيل.. و درس خصوصي للمدافعين سقط مدافعو الأهلي فى أخطاء دفاعية ساذجة تسببت فى تسجيل الفريق الأيفوارى لهدفين فى شباك أحمد عادل عبد المنعم ، منها التمركز الخاطئ و حالة البطء الشديد لقلبي الدفاع محمد نجيب وسعد سمير، بالإضافة إلى حالة الارتباك الشديدة التى انتابت صبرى رحيل، الظهير الأيسر، طوال الشوط الأول. وفشل جاريدو في تصحيح تلك الأخطاء، بالرغم من الدفع بشريف عبد الفضيل، مدافع الفريق، مع بداية الشوط الثانى، ولابد من إعادة تصحيح أخطاء التمركز والعمق الدفاعى من أحد قلبي الدفاع، بالإضافةإلى إعادة تأهيل صبرى رحيل نفسيًا، بعد أن فقد الثقة بنفسه.

ترويض الكابيتانو.. و الاعتماد على الماجيكو الجديد فشل جاريدو فى منح لاعبى وسط الملعب أدوار مؤثرة، حيث أفتقد ثلاثى الوسط حسام غالي قائد الفريق، و حسام عاشور، و العائد من "الثلاجة" أحمد خيرى، أى دور دفاعى أو هجومى؛ فلم تظهر لهم بصمة طوال اللقاء ولم يحدث الربط بين الدفاع والهجوم من الثلاثى. وأفتقد الفريق الأحمر طوال الشوط الأول إلى اللاعب صاحب الشخصية القيادية في الملعب، والقادر على تحريك اللعب و تحميس اللاعبين من حوله وقت الخسارة، وهو ما جعل الجماهير تتحسر على أيام محمد أبو تريكة، نجم الأهلي المعتزل، ولابد أن يقوم حسام غالى بهذا الدور فى مباراة الإياب باعتباره "كابتن الفريق". كما يجب أن يدفع جاريدو باللاعب الصاعد رمضان صبحى "الماجيكو الجديد" من بداية المباراة، نظرًا لامتلاكه القدرات المهارية فى صناعة الأهداف وتوصيل المهاجمين لمرمى المنافس.

تجهيز البدلاء.. والجلسات النفسية لم يستطع جاريدو تجهيز البدلاء فنيًا وبدنيًا ونفسيًا، حيث ظهر اللاعب البوركينى موسى يدان، لاعب المارد الأحمر، بمستوى متواضع للغاية ولم يغير من شكل الفريق للأفضل، بعد الدفع به بدلاً من وليد سليمان ولم يصل إلى مرمى المنافس أو يكون سببًا في صناعة فرصة محققة طوال الفترة التى لعبها. يجب على الخواجة الأسبانى أن يعقد عدة جلسات مع بعض اللاعبين وتهيئتهم نفسيًا قبل مباراة الإياب، خاصة البدلاء وعلى رأسهم محمد فاروق الذى يستبعده جاريدو من حساباته ، ولابد أن يمنح اللاعبين جرعة معنوية تجعلهم يتصدون للفريق الأيفوارى كالأسود فى مباراة الإياب.

أستغلال أنصاف الفرص.. و الكرات الثابتة لم يجهز جاريدو لاعبيه على استغلال أنصاف الفرص فلم يتواجد لاعبى الأهلى أصحاب القدرات الهجومية فى منطقة الـ ١٨ للمنافس بالقدر الكافى ، كما أهدر وليد سليمان و محمود تريزيجيه أكثر من فرصة محققة، بالإضافة اللعب الفردى فى بعض الاحيان من رمضان صبحى وهو ما يجب أن يختفى فى مباراة الأياب . كما لم يعتمد لاعبى الفريق الأحمر على الكرات الثابتة فى المباراة كسلاح للتهديف، بالرغم من تميز وليد سليمان بلعب الضربات الحرة المباشرة من أمام منطقة الجزاء ، ولابد من التدريب على كيفية الحصول على ضربات حرة مباشرة من أمام منطقة الجزاء.

الجمل التكتيكية..و الثنائيات خاض الأهلى المباراة دون أن نشهد أى جملة تكتيكية واحدة في أرض الملعب ، ولم يكن للفريق الأحمر طرق مختلفة فى الوصول لمرمى المنافس و هز شباكه سواء عن طريق الاختراق من العمق أو من الأطراف بأرسال كرات عرضية كثيرة للمهاجم عماد متعب الذى لم يتحرك عرضياً فى الثلث الأخير من الملعب ليخلل الدفاع أو عن طريق الضربات الثابتة ، ناهيك عن الطريقة القديمة العقيمة " الكرات الطولية من الخلف للامام، بالإضافة إلى غياب الثنائيات فى الملعب فلم تظهر حالة من الانسجام بين عماد متعب و وليد سليمان أو بين رمضان صبحى و تريزيجيه أو تشكيل جبهة من صبرى رحيل و موسى يدان. غياب الجمل التكتيكية يوضح لنا المستوى الفني لمن يتحمل قيادة الأهلى.

طارق حامد: لن أكون صيداً سهلاً للإعلام الكاذب

كتب - معتز عباس

أعرب طارق حامد لاعب خط وسط فريق الكرة بالزمالك عن استيائه الشديد لما تردد فى بعض من وسائل الإعلام خلال الساعات القليلة الماضية بأن المدير الفنى للفريق الأبيض البرتغالى باتشيكو قام بعقد جلسة معه وهدده بالجلوس على دكة البدلاء بسبب تراجع مستواه وعدم تنفيذ الدور المطلوب منه فى الملعب على أكمل وجه فى مباراة المصري.

وأكد حامد أن "هذا الكلام لم يحدث من الأساس والمدير الفنى دائما يطالبنى بضرورة التركيز الشديد ولم يهددنى بالدكة نهائيا".

وشدد اللاعب على أنه يحاول بذل أقصى ماعنده داخل الملعب حتى يستمر ضمن التشكيلة الأساسية، وفي حال جلوسه احتياطيا في إحدى المباريات، فهذا الأمر لا يخصه لأنها وجهة نظر فنية.

واختتم تصريحاته مناشدا وسائل الإعلام بأن "تتركه فى حاله"، هو وباقى لاعبى الفريق، وأن يعلموا بأنه لن يكون "صيدا سهلا للإعلام الكذاب والهدام" ولن يلتفت اليهم مهما قالوا، مختتما "حسبي الله ونعم الوكيل".

نائب الجبلاية يواصل تصريحاته المخادعة.. ونجم الأهلى الضحية

كتب - معتز عباس

واصل حسن فريد ، نائب رئيس اتحاد كرة القدم، مسلسل تصريحاته الخادعة بعد تأكيداته بأن الدكتور طه إسماعيل ، المدير الفني الأسبق للمنتخب الوطني، مرشحاً بقوة وتم التفاوض معه لتولي منصب المدير الفني للجبلاية خلفاً لفاروق جعفر.

وقال فريد إن طه إسماعيل نجم الأهلي الأسبق المرشح الأوحد لتولي المنصب خلفاً لجعفر. وجاء الدور على منصب المدير الفني للاتحاد بعد أن خدع فريد الجميع في مؤتمر صحفي من قبل مؤكداً أن مجلس إدارة اتحاد الكرة برئاسة جمال علام قرر تجديد عقد شوقي غريب المدير الفني السابق للمنتخب حتى عام ٢٠١٨ حتى لو فشل في التأهل لنهائيات الأمم الأفريقية. وتراجع فريد عن تصريحاته مؤكداً أنه كان يقصد رفع الروح المعنوية للجهاز الفني بهذه التصريحات.

وجاءت تصريحات فريد حول طه إسماعيل لتؤكد لجوءه مجدداً للتصريحات الخادعة في ظل اجتماع اللجنة الفنية يوم الاثنين المقبل لوضع معايير لاختيار مدير فني جديد للاتحاد. والأدهى أن الدكتور طه إسماعيل أكد أنه لم يتلق أي اتصال أو مفاوضات سواء شفوية أو رسمية من جانب مجلس إدارة اتحاد الكرة الحالي برئاسة جمال علام مكتفياً بالقول: " ليست لدي معلومة.. ربما تحدث حسن فريد مع شخص آخر اسمه طه إسماعيل".

بالأسماء.. أكثر الرياضيين سعادة ببراءة مبارك

لا يختلف اثنان على العلاقة القوية التي كانت تجمع بين العديد من الرياضيين والرئيس الأسبق حسني مبارك ، وبالتأكيد كانت لديهم مشاعر خاصة بعد حصول الرئيس المخلوع على حكم ببراءته من قضية تصدير الغاز الطبيعي لإسرائيل.

العديد من نجوم الرياضة المصرية كانوا سعداء ببراءة مبارك وعلى رأسهم سمير زاهر رئيس اتحاد كرة القدم الأسبق والذي أعلن عبر "مصر العربية" سعادته العارمة خاصة أنه زاره في المستشفى.

وسبق أن زار محمد زيدان نجم بوروسيا دورتموند الألماني الأسبق زار حسني مبارك في المستشفى بخلاف مصطفى يونس نجم الأهلي الأسبق.

وأعلن أيضاً عصام الحضري حارس مرمى الإسماعيلي والمنتخب الوطني تأييده لبراءة مبارك ، وهو نفس موقف حسن شحاتة المدير الفني الأسبق للفراعنة الذي كان يرتبط بعلاقات قوية مع الرئيس المخلوع.

ويبقى من أكثر الرياضيين السعداء ببراءة مبارك أحمد شوبير عضو الحزب الوطني وعزمي مجاهد وشوقي غريب ومجدي عبد الغني.

الأولتراس يرعب الأهلى قبل نهائى الكونفدرالية

كتبت - رضوى فرج

يعيش مجلس إدارة النادي الأهلي برئاسة المهندس محمود طاهر، حالة من الرعب قبل ساعات من مواجهة سيوي سبور الإيفوراي، المقرر لها يوم السبت المقبل في إياب نهائي بطولة الكونفدرالية، بحضور أكثر من ٢٠ ألف مشجع حتي الآن. ويخشي مجلس الأهلي من استمرار تجاوزات رابطة ألتراس أهلاوي في المباراة المقبلة، خاصة بعد براءة محمد حسني مبارك الرئيس المعزول في محاكمة القرن، فضلاً عن قرار المجلس بحظر حضور أعضاء الرابطة مباريات الفرف الرياضية بالنادي سواء بمقر الجزيرة أو فرع مدينة نصر.

وأبدي عدد من أعضاء المجلس استيائهم الشديد من أزمات الألتراس الأخيرة بالعاصمة الإيفوراية، قبل مباراة سيوي سبور في ذهاب البطولة التي انتهت بهزيمة المارد الأحمر بهدفين لهدف، بعدما أشعلت الجماهير التي تواجدت في المدرجات أعداد كبيرة من الشماريخ عقب تسجيل محمود حسن تريزيجيه هدف التعادل وهو هدف الأهلي الوحيد باللقاء، مما ووضع القلعة الحمراء تحت طائلة العقوبات من قبل الاتحاد الأفريقي "كاف"، فضلاً عن ما تقدمت به إدارة ملعب "روبر شامبرو" بشكوي للسلطات الإيفوراية ضد أعضاء الرابطة، بسبب قيامهم برسم جرافيتي علي جدران الملعب بعد مران الفريق الأساسي.

ويخشي مجلس الأهلي من تأثير أزمات ومشاكل الألتراس علي محاولاتهم مع وزارة الداخلية، برعاية المهندس خالد عبد العزيز وزير الشباب والرياضة، لزيادة أعداد الجماهير المقرر حضورها لقاء سيوي سبور بالقاهرة، إلي ٤٠ ألف مشجع.. وتسربت معلومات لبعض أعضاء مجلس الأهلي عن تجهيز رابطة الألتراس لدخلة خاصة خلال مباراة الكونفدرالية للهجوم علي القوات المسلحة للتنديد ببراءة مبارك في محاكمة القرن، مما قد يضع إدارة القلعة الحمراء في موقف محرج أمام الجماهير ومؤسسات الدولة. في الوقت الذي حرص فيه أحد أعضاء المجلس المقرب من الرابطة علي التواصل ببعض قيادات الألتراس، لحثهم علي الإلتزام في المباراة النهائية التي سيحضرها عدد كبير من مسؤولي الدولة وضرورة عدم الخروج عن النص وإبعاد السياسة عن مدرجات ملاعب كرة القدم، حتي تعود الجماهير للمدرجات في كل المباريات بالمرحلة المقبلة.

جوزيه والبدري وطلعت وصالح أبرز الفاشلين فى الكونفدرالية

كتب - أحمد سالم

قبل ساعات من اللقاء المرتقب الذي يجمع بين الأهلي وسيوي سبور الإيفواري في نهائي بطولة كأس الكونفدرالية الأفريقية لكرة القدم غداً السبت، تبقى هذه البطولة رقماً صعباً بالنسبة للأندية المصرية.

وفشلت جميع المحاولات المصرية في فك شفرة الكونفدرالية ، ويخوض الأهلي محاولة جديدة في الدور النهائي أمام سيوي بقيادة مدربه الأسباني خوان كارلوس جاريدو أمام سيوي سبور.

"الاتحاد الثورى " ترصد أسماء المدربين الذين فشلوا في إنهاء عقدة الكونفدرالية ووصلوا إلى ٢٠ مديراً فنيا.

ويتصدر قائمة المدربين البرتغالي مانويل جوزيه الذي حقق كل البطولات مع الأهلي عدا الكونفدرالية حيث خاض منافساتها مرة وحيدة عام ٢٠٠٩ وخرج على يد سانتوس الأنجولي في سيناريو غريب حيث فاز بالقاهرة بثلاثة أهداف ثم خسر بأنجولا بنفس النتيجة ليسقط بضربات الترجيح. وفشل حسام البدري من قبل في فك العقدة مع إنبي عام ٢٠١٢ وخسر أمام سيركل باماكو المالي كما فشل مختار مختار مع بتروجت عام ٢٠١٠ ومحسن صالح مع الإسماعيلي عام ٢٠٠٠ وحلمي طولان مع الزمالك عام ١٩٩٩ وأنور سلامة مع المصري البورسعيدي عام ٢٠٠٢ والبرتغالي توني أوليفيرا مع الأهلي عام ٢٠٠٣, وفشل مع الإسماعيلي الخماسي الأجنبي البرازيلي ريكاردو والهولندي مارك فوتا والألماني ثيو بوكير والفرنسي باتريس نوفو والتركي محسن أورتيجال إلى جانب صبري المنياوي كما فشل ضياء السيد وهاني رمزي مع إنبي.

ويبقى طارق العشري مدرب إنبي الحالي الخاسر الأكبر في الكونفدرالية حيث خاض البطولة ٦ مرات منها ٥ مع الحرس وفشل في محاولاته كلها كما فشل أيضاً هشام زكريا مع وادي دجلة وغانم سلطان مع المقاولون عام ٢٠٠٥ وطلعت يوسف مع الاتحاد السكندري عام ٢٠٠٦.

« بركات » يختار أفضل لاعب ومدرب في العالم.. والأحسن فى أفريقيا

كتب - مصطفى الهاوى

اختار محمد بركات، نجم الأهلي والمنتخب المعتزل، أفضل لاعب ومدرب لعام ٢٠١٤، من بين قائمة المرشحين من قبل "فيفا".

وكان الاتحاد الدولي لكرة القدم أعلن عن أسماء الثلاثة المرشحين لجائزة "الكرة الذهبية" التي تمنح لأفضل لاعب في العالم وهم " البرتغالي كريستيانو رونالدو (ريال مدريد)، والأرجنتيني ليونيل ميسي (برشلونة)، والحارس الألماني مانويل نوير (بايرن ميونيخ)، حامل لقب كأس العالم".

وأعلن فيفا عن ثلاث مرشحين لجائزة أفضل مدرب هم: "الألماني يواكيم لوف، المدير الفني للمنتخب الألماني، والإيطالي كارلو أنشيلوتي، المدير الفني لريال مدريد الإسباني، والأرجنتيني دييجو سيميوني، المدير الفني لأتلتيكو مدريد الإسباني."

وقال بركات في تصريحات إذاعية، إنه يرشح مانويل نوير حارس مرمى بايرن ميونيخ لجائزة أفضل لاعب، مشيرا إلى أن رغم حبه الشديد لرونالدو، إلا انه يجد في نوير أسطورة أخرى لن تتكرر، فضلا عن تحقيقه بطولات عديدة هذا الموسم أبرزها كأس العالم مع منتخب بلاده بخلاف ميسي ورونالدو.

ومن بين المرشحين الثلاثة لجائزة أفضل مدرب، اختار الزئبقي دييجو سيميوني المدير الفني لأتلتيكو مدريد الإسباني، قائلا: "أن يحقق سيميوني بطولةمع فريق اتلتيكو هذا انجاز كبير، لأن أنشيلوتي ولوف يديرون فرقا قوية في الأساس، فهناك فرق كبير بين اتلتيكو مدريد والمنتخب الألماني أو ريال مدريد الإسباني".

وعلى الصعيد الإفريقي، أوضح بركات انه كان يتوقع خروج اللاعب المصري المحترف محمد النني من القائمة النهائية للمرشحين، مؤكدا أن مجرد دخول اسم النني في القائمة الأولية شرف كبير.

وقال بركات: "أعتقد أن يايا توريه هو الأقرب للفوز باللقب كما هي العادة في السنوات الأخيرة".

الاتحاد الثوري
دونها تفتقد الحقيقة للخبر
رئيس مجلس الإدارة
أ.د. فؤاد عبد النبى
رئيس التحرير
محمد سعيد

السعادة تكون فى ثلاثة
أن تطيع الله .. أن تقتنع بما قسم لك
وأن ترضى بما قضى لك

صرخة للوزير صدقى صبحى وزير الدفاع من العاملين بوزارة الانتاج الحربى قطاع التدريب بحلوان

جاء على لسانهم انهم يعملون منذ ١٩٩٦ بوزارة الانتاج الحربى قطاع التدريب على الدرجة السادسة بوظيفة عامل تشغيل مساعد وذلك لعدم وجود الدرجة الرابعة فى ذلك الوقت ، وتمت تسوية حالتهم على الدرجة الرابعة فى عام ٢٠٠٠ وفقدوا ٤ سنوات من الاقدمية داخل القطاع ، طلبوا اكثر مرة تسوية حالتهم بضم هذه المده لخدمتهم ، وجاء الرد بأنه لايجوز لان الدرجة السادسة حرفية والدرجة الرابعة مؤهل الهندسية المساعدة حرفى والقانون لايسمح بذلك لكن سيتم ضم التامينات لهم ومن ذلك الوقت يعملوا بقطاع التدريب بترتيب الدرجة على الباب الاول .

■ استحصلوا على الدرجة الثالثة فى ٢٠٠٦/٧/١

■ سوف يتم ترقيتهم للدرجة الثانية عام ٢٠١٤

المشكلة ان الادارة متمثلة فى شخص رئيس القطاع ومدير عام شئون العاملين قامت بضم مدة خدمة العاملين فى القطاع بعقد على الباب السادس (باب الانشاءات) وهو ايضا باب حرفى ، وقد ضمت لهم المدة ونقلهم على الباب الاول بتاريخ ٢٠١٢/٥/١ على الرغم انهم من المؤهلات العليا وهنا يثار تساؤل كيف يتم ضم هذه المده لهم وهى مده حرفية (يوجد اختلاف فى المجموعة النوعية) وكان يتم ايضا فصل العقد بحسب مدة التعاقد ، وقد ضموا ايضا مدة خدمة اخرى من خارج القطاع لبعض العاملين على الرغم من ان هذه المده كانت من خارج القطاع (من النقابات المهنية) فاذا كان القانون يسمح بذلك الان فماذا لايتم ضم هذه المدة التى طلبنا بضمها وتجعلنا نحصل على الترقية .

وقد قاموا بتعيين المؤهلات العليا على الباب الاول بتاريخ ٢٠١٢/٥/١ على الدرجة الثالثة مع ضم (٨) سنوات ومع اول رسوب وظيفى يحصل على الدرجة الثانية قبلنا وهذا ليس عدل لذا يرجوا من القائمين تحقيق العدل والمساواة بين الجميع.

التجاوزات التى تمت اثناء تعيين العقود

● التغاضى عن فواصل العقود ، والتى كانت كل ٣ شهور ثم تحولت الى سنوية

● التغاضى عن الترقية فى السنوات الزوجية

● التغاضى عن الاختلاف بين الباب الرابع الانشاءات والباب الذى تم تعيينهم عليه

● ضم مدد خارج المكان الذى كانوا يعملون به

● لم يتم مراعاة اقدمية الزملاء الذين تم تعيينهم ٢٠١٠/١/١ والذين لهم نفس المجموعة النوعية

● التجاوزات التى تمت فى التعيينات الجديدة مضى ٣ سنوات على الباب الاول وتم بعدها التعيين بقرار من مجلس الشعب الاخوانى!!.

كريم أسامة

بالمستندات نكشف الفساد والإهمال داخل وزراتى الصحة والتنمية المحلية

كتب - عمر محمد عمر

الاهمال والارهاب واجها لعملة واحدة فى الوقت الذى تعلن فى الدولة الحرب على الارهاب وتطالب الحكومة الجميع بالتكتف وتوحد الصف من اجل التصدى للارهاب توجد وزرات يتوغل فى الفساد والاهمال مما يتسبب فيوفاةمئات المواطنين داخل مستشفيات وزارة الصحة بمشاركة اهمال بعض المحافظين فى وزارة التنمية المحلية وسنذكرواقعة من الاهمال والفساد داخل احدى المستشفيات على سبيل المثال وليس الحصر لان هناك مئات الواقئع التى تؤكد اهمال مسئولى وزارتى الصحة والتنمية المحلية حيث يتهم اهالى مدينة العياط التابعة لمحافظة الجيزة الدكتور على عبد الرحمن بصفتة محافظ الجيزة باهدار ارواح المواطنين داخل مستشفى العياط المركزى واكد الاهالى ان مدينة العياط رغم انها من اقدم المدن التابعة لمحافظة الجيزة لا تمتلك من مميزات المدن سوى الاسم فقد وتوجد مستشفى مركزى تعانى من نقص فى الخدمات وجميع الحالات التى تصل الى المستشفى يتم تحويلة الى اماكن اخرى بالقاهرة لتلكى العلاج ونظرا لطول المسافة حيث تبعد العياط عن القاهرة بحوالى ٦٥ كيلو اغلاب الحالات التى يتم تحويلة لمستشفيات اخرى تموت فى الطريق كما صرح احد اطباء مستشفى العياط المركزى بان المستشفى تقع على طريقمصر اسيوط الزراعى وتستقبل كثير من حوادث الطروق لكن للاسف الشديد لضعف الامكانيات الطبية يتم تحويل المصابين مما يعرض حياتهم للخطر او الوفاة المثير لدهشة ان ادارة المستشفى طلبت عشرات المرات من مسئولى وزالاة الصحة بتخصيص سيارة اسعاف لمستشفى العياط لكى يتم نقل المصابين بسرعة حيث ان ينتظر المصاب بساعات داخل المستشفى لعدم وجود سيارة اسعاف مما يعرض حياتة للخطر وبرغم من عدة الطلبات لم تستجيب وزارة الصحة الاخطر والادها ان ادارة المستشفى بجانب الاهالى ناشدو محافظ الجيزة لتدخل لتخصيص سيارة اسعاف من اجل انقاذ ارواح المواطنين وكائن شئ لم يكن الجدير بذكر ان مستشفى العياط المركزى تخدم ٤٠قرى تابعة لمركز العياط وتستقبل العديد من حوادث الطروق وعلى طريق مصر اسيوط الزراعى فهل من مجيب .

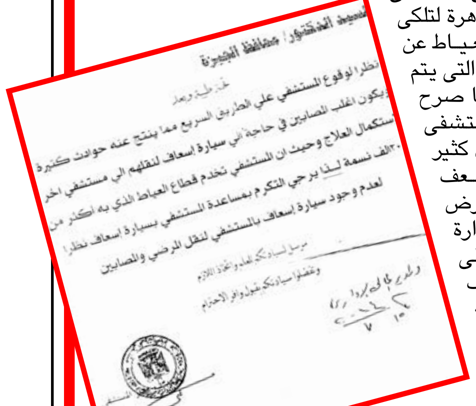
السيد الدكتور / محافظ الجيزة
نظرا لوقوع المستشفى على الطريق السريع مما ينتج عنه حوادث كثيرة ويكون اغلب المصابين في حاجة الي سيارة اسعاف لنقلهم الي مستشفى اخر لاستكمال العلاج وحيث ان المستشفى تخدم قطاع العياط الذي به أكثر من ٣٠٠ الف نسمة لذا يرجي التكرم بمساعدة المستشفى بسيارة اسعاف نظرا لعدم وجود سيارة إسعاف بالمستشفى لنقل المرضى والمصابين
وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر الاحترام

إستغاثة إلى وزير الإسكان وهئية المجتمعات العمرانية الجديدة ورئيس مجلس إدارة بنك الإسكان والتعمير

كتب - يوسف منير

مأساه انسانية يعشيها ملاك وقاطنى الشقق بمدينة ١٥ مايو نتيجة وجود عددة انذارات من مجلس مدينة ١٥ مايو من يوم ٢٠١٤/١/١٩ للعمارتين ٤٠ ، ٤١ بالمجاورة ٢٧ باخلاء وترك مكان اقامتهم رغم عملهم ومدارس ابنائهم وعدم وجود ماوى لهم فتوجهوا الى مدير فرع بنك الاسكندرية بمدنية ١٥ مايو ووزير الاسكان ورئيس مجلس ادارة بنك الاسكان لحل مشكله ليسوا هم طرف بل الوزارة و بنك الاسكان هم المسئولين عما يحدث لهم من سقوط او انهيار تلك العمارات الا ان المسئولين لم يستجيبوا عن خطئهم الجسيم الذى يرقى الى مستوى الجريمة العمدية اتجاه ارواحهم وارواح ابنائهم.

بلاغ للنائب العام ضد ناهد العشرى لتسهيلها الإستيلاء على شركة « تليمصر» للغزاوى

استكمالا لما بداناه فى الاعداد السابقة من جريدة الاتحاد الثورى فى الكشف عن بعض الشخصيات التى ساهمت بدور فعال فى تخريب الاقتصاد المصرى عن طريق تدمير مصانع وشركات القطاع العام وكانت شركة تليمصر مثال ونموذج لكثير من الشركات التى تم تدميرها وتناولنا بايجاز بعض الشخصيات التى لعبت دورا فى تمكين هانى الغزاوى وحسن المكاوى من الاستيلاء على شركة تليمصر بدون وجه حق وتهديد البعد الاجتماعى بتشريد قرابة ٣٠٠٠ثلاثة الاف عامل وعاملة باخراجهم عن طريق المعاشر المبكر تحت ضغط واكراه مادى ومعنوى.

ونتناول اليوم شخصية من المفترض بحكم المنصب الذى تشغله انها تدافع عن حقوق العاملين المشروعة وعلى رأسها حق العمل . انها الدكتوره/ ناهد عشرى وزيره القوى العاملة والتى عايشت معاناة العاملين بشركة تليمصر وغيرها من الشركات منذ ان كانت رئيس الادارة المركزية لعلاقات العمل والمفاوضة الجماعية بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢١ توافر العلم الكافى النافى للجهاله لدى الدكتورة / ناهد حسن عشرى والتى كانت تشغل أنذاك رئيس الادارة المركزية لعلاقات العمل وشئون المفاوضة وزارة القوة العاملة والهجرة بموجب مذكرة مسطرة من عمال اشركة العربية للراديو الترانزستور والاجهزة الالكترونية (تليمصر) وعنوانها ٥٥ شارع خاتم المرسلين؟ العمرانية؟ الجيزة حاليا ١٥ شارع القائى طريق الهرم؟ جيزة سابقا بشأن الاكاذيب .. والاضاليل.. والافتراءات التى سطرها المدعو د/ محمود سالم رئيس مجلس الادارة (من العاملين بمكتب د/ عاطف عبيد رئيس وزراء مصر انذاك !!؟) لسيادتها تحت رقم ٤٢ فى ٢٠٠٨/١٢/٢١ والمتضمن أكاذيبه بشأن:-

١- خسائر الشركة التى بلغت ٤٨٩ مليون جنيه !!؟

٢- محاولة الشركة ادخال منتجات جديدة

٣- الاكتفاء بالترخيص بتجميع وصناعة الاجهزة

وجاء رد عمال الشركة العربية للراديو الترانزستور والاجهزة الكهربائية (تليمصر) لوزيرة القوى العاملة ناهد عشرى على ما كتبه وسطره فى مذكرته د/محمود سالم رئيس مجلس الادارة بكتابة رقم ٢٤ بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢١ لكشف حقيقة ما يدعيه بفنط كبير فى مذكرة العمال فلماذا ؟وأين ؟ ذهبت عدد ٩ رسائل استيراد من الخارج عبارة عن مكونات تليفزيون وأجهزة منزلية فى الفترة من ٢٠٠٨/١/١٠ حتى ٢٠٠٨/٦/١٦ بأسم الشركة ولم يتم ادخالها الى مقر الشركة بالعنوان عاليه لتشغيلنا بدلا من الادعاء بتوقف الشركة لآكثر من ثلاث سنوات ؟

"القوى العاملة" وراء مافيا سرقة "تليمصر"

يقترض توافر العلم الكافية النافى للجهاله لدى وزيره القوى العاملة ناهد عشرى وفق ما قدم اليها اثناء توليها

"رئيس الادارة المركزية لعلاقات العمل وشئون المفاوضة وزارة القوة العاملة والهجرة" بالقضية رقم ٦٥١ لسنة ٢٠٠٠ أموال عامة والمذكرة المرسلة من المستشار المحامى العام لنيابة الاموال العامة العليا / لاشين ابراهيم الى السيد المستشار رئيس الاستئناف ورئيس المكتب الفنى والمتضمنه فى عجالة " قيام المتهمين هانى اسماعيل محمد سرور الشهير - " هانى الغزاوى " وحسن محمود حسين المكاوى بالاتفاق فيما بينهم القصد منه الاستيلاء على أصول واموال الشركة العربية للراديو الترانزستور " تليمصر " وهو ما سطره العقيد / محمد رأفت سامى المفتش بأدارة مكافحة جرائم الاختلاس بالادارة العامة لمباحث الاموال العامة ونترك للجهات المعنية بجمهورية مصر العربية القراءة والامعان والفحص والتمحيص فيما سطر في المذكرةوالمقيدة برقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٠ حصر تحقيق اموال عامة عليا "..... التحريات دلت فى وجود اتفاق جنائى بين كل من هانى اسماعيل محمد سرور وشهرته هانى الغزاوى " فلسطينى الجنسية " ويمارس نشاط تجارة الاجهزة الكهربائية من خلال شركة اسسها بأسم احد العاملين لديه من المصريين وهو / سليم صبره احمد وهى شركة " الغزاوياالتجارة (سليم صبره وشركاه٢- حسن محمود حسين مكاوى موظف سابق بشركة تليمصر (سائق) ويمتلك شركة مكاوى للتجارة وتعمل فى مجال تجارة الاجهزة الكهربائية القصد منه هو الاستيلاء على اصول واموال الشركة العربية للراديو والترانزستور والاجهزة الالكترونية (تليمصر) حيث ان المذكورين سالفى الذكر من عملاء الشركة المصرية المصرح لهما بشراء منتجاتها بموجب شيكات بألاجل . وكل منهما يتمتع بحد ائتمان سنوى قدره ثلاثة مليون جنيه حتى تاريخ ١٩٩٧/٥/٢٨ واستغلا خصخصة الشركة وطرح اسهمها للتداول عن طريق بورصة الاوراق المالية بنسبة ٧٦٫٤ من اسهم الشركة حيث قاموا بشراء كميات كبيرة من منتجات الشركة وتسييلها بالسوق والشراء بقيمتها اسهم الشركة حتى يتمكنا من الدخول لعضوية مجلس ادارتها والسيطرة عليها لتسيهل تلاعبهما فيما بعد فى سداد المديونيات المستحقة عليهما .وقدم العاملين بالشركة لها ملفات فساد موثقة بالمستندات تدين هذين الرجلين ولكنها لم تحرك ساكنا ولم تتحرك لتقديم هذه الملفات الى السيد المستشار النائب العام ليتخذ بشانها الاجراء القانونى الذى يحمى المال العام من النهب والسرقة بايدى هانى الغزاوى وحسن المكاوى بل انها كانت تقابل هانى الغزاوى بالبشاشة والترحاب وتقابل العمال بوجه عبوس متجهم وعندما طلب منها العمال فى اخر لقاء معهم وهى فى منصب وزيره القوى العاملة؟ ان تقدم بلاغ للنائب العام رفضت رفضا باتا وهنا تثور علامات استفهام ؟؟ تحتاج الى توضيح.

وعندما قامت ادارة الشركة ممثلة فى هانى الغزاوى بمنح عدد ٥٥ عامل وعاملة اجازة مفتوحة لحين خروجهم الى المعاش المبكر وتظلم العمال من هذا القرار الادارى الذى يتصادم مع النص الدستورى الذى يعطيهم الحق فى العمل وذهبوا الى الدكتوره ناهد عشرى يستغيثون بها كى تعيدهم الى عملهم ولكن للاسف لم تصنع لهم شيئا ولم تستطع ان تعيدهم الى عملهم بل الادهى والامر عندما ذهب العمال الى عملهم متمسكين بحقهم الدستورى فى العمل قام هانى الغزاوى الذى كما قلنا يتحكم فى ادارة دفة الامور بالشركة؟ بمجازاة هؤلاء العاملين بخصم ٣ ايام من رواتبهم مع التهديد بتشديد العقوبة فى حالة العودة لدخول الشركة مرة ثانية وكالعادة لم تتخذ الدكتوره ناهد عشرى اى اجراء مع هانى الغزاوى كى يرتدع ويتراجع عن ممارساته التعسفية ضد العمال . وهذا مما يؤكد مقولة الغزاوى ان حسن مبارك باعكم وانا اشتريتكم وبدلا من ان تقوم الدكتوره ناهد عشرى بالحفاظ على العمال وحقوقهم وتعمل بحكم وظيفتها كحائط صد امام اطماع الغزاوى للاسف كانت تعمل كوسيط بين هانى الغزاوى والعمال لاخراجهم على المعاش المبكر أى انها كانت معول هدم لقلعة من قلاع صناعة الالكترونيات فى مصر والوطن العربى.

أ.د. فؤاد عبدالنبى

بلاغ للوزير هانى قدرى لإهدار المال العام بجمرك سفاجا

كتب - أحمد فؤاد

بضاعة (ادوية عير مسجلة بالصحة) ضارة بالصحة العامة ، ممنوع تداولها والمفترض اعدامها ، واعدامها واجب ان يتم وفق اجراءات قانونية متبعة فى الاعدام من لجنة مشكلة من الجمرك ومناديب من لجان اخرى (وزارة الصحة ، ووزارة البيئة ، ووزارة الداخلية) الا ان السيد مديرعام جمرك سفاجا لم يتبع الاجراءات القانونية المتبعة فى الاعدام تمهيدا لبيعها بالسوق + عمل محضر صورى(كالعادة لادوية سابقة!!؟) وهو ما يقتضى الى فتح تحقيق فى مسلك القائم على جهة الادارة لاتباعه تلك غير قانونية مستخدما اساليب ملتوية بأرسال مدير المخزن لاعدامها فى مدينة الغردقة وبدلا من اعدامها يتم تسليمها للصيدلى الذى يقوم ببيعها فى السوق مما يلحق ابلغ الاضرار الجسام بصحة المواطن المصرى!!؟

البضاعة قيمتها السوقية ٣ مليون جنيه

بعد ان علم مدير الجمرك انه مراقب بدء فى تصحيح خطئه الجسيم الذى يرقى الى مستوى الجريمة لعدم قيامه باعدام تلك البضاعة بالجمرك بدلا من ارسالها الى الصيدلى وتركها فى حوزته لمدة اسبوع لدية بالغردقة وهو ما يضع علامات استفهام حول مسلكه فالبضاعة عند الصيدلى + الاعدام عند الصيدلى + قيامه بتشكيل لجنة للاعدام فى تاريخ لاحق على سفره من ميناء سفاجا!!؟

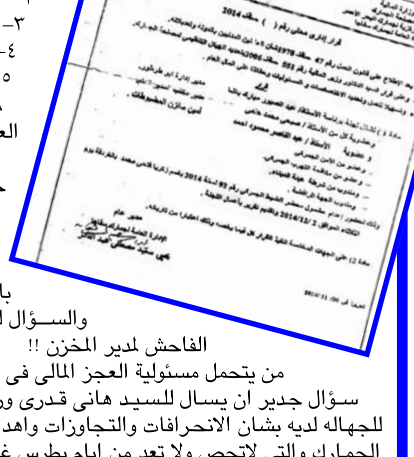

وهنا يثار تساؤل لماذا لم يقم بتشكيل لجنة من البداية لتصحيح وضعه حيث

١- ارسل لجنة يوم ٢٠١٤/١٢/١ الى الغردقة لفحص الادوية طرف الصيدلى!!؟

٢- تم الاعدام يوم ٢٠١٤/١٢/٢

٣- المحرقة لاتستوعب الا ٣٠٠٠ ثلاث الف علبة

٤- تم اعدام ٣٠٠٠ ثلاث الف علبه

٥- البضاعة تم لمها من السوق بعد الفضيحة

٦- المصيبة والطامة الكبرى وجود عجز فى العلب بلغ ١١٦١ !!؟

٧- القيمة السوقية للعلبة ١٢٠ مائة وعشرين جنيه

٨- تأشيرة المدير يوم ١١/٢٣ اى أشر على الورق وهو موجود بالقاهرة !!

ويثار تساؤل لماذا لم يقم مدير عام الجمرك باتباع الاجراءات الصحيحة اذا كان حسن النية والسؤال للقائمين على الامن الجمركى حول الاثراء الفاحش لمدير المخزن !!

من يتحمل مسئولية العجز المالى فى تلك الصفقة المشبوه؟

سؤال جدير ان يسال للسيد هانى قدرى وزير المالية ويفترض توافر العلم الكافى النافى للجهاله لديه بشان الانحرافات والتجاوزات واهدار المال العام عن عمد وسوء نية داخل مصلحة الجمارك والتى لاتحص ولا تعد من ايام بطرس غالى وسمير رضوان وجلال ابو الفتوح وغيرهم ومستعدون اذا طلب منا فتح التحقيق ازاء تقاعس القائمين على الامور عن اتخاذ اجراء قانونى جدى وهو ما يضع الجميع محل المسأله الجنائية .

النقيب: يضرب بتقارير المركز للمحاسبات عرض الحائط ويصرف حوافز مع عجز الوزارة للموازنة المالية

كتب: صابر عزت - دعاء حجازى

في الوقت الذى يعانى فيه قطاع الكهرباء من أزمات مالية طاحنة؟حسبما يدعى قيادات الوزارة؟ وتقسيط ارباح العاملين بالشركات التابعة للوزارة و رفض الوزارة منحهم أي ميزات او زيادة البدلات بحجة الازمة المالية فإن قيادات الكهرباء يصرفون مئات الالاف من الجنيهات شهريا بموافقة رؤساء الشركات و مباركة و تعليمات رئيس الشركة القابضة لكهرباء مصر ووزير الكهرباء .. هذا و قد اكدت المستندات التي تلقينا صورة منها صرف مبالغ مالية لقيادات شركة وسط الدلتا لإنتاج الكهرباء تحت مسمى حوافز على شامل المرتب خلال شهر ابريل ٢٠١٤ تقدر حسب المستندات بحوالي ٣٥٠ الف جنيه كحافز عن شهر واحد و هو ما تم حصره بالمستندات التي توافرت لدينا من شركة كهرباء واحدة

و في ذات السياق اكد تقرير للجهاز المركزي للمحاسبات عن مراقبة اعمال شركة وسط الدلتا لإنتاج الكهرباء ان حوافز قيادات الكهرباء التي تصرف على شامل المرتب غير صحيحة لوجود ازدواجية في صرف البدلات مثل بدل الغذاء و طبيعة العمل و غيرها و هو ما يحدث بجميع شركات الكهرباء ، و تم ارسال التقرير لرئيس الشركة القابضة لكهرباء مصر جابر دسوقي الذى ارسله لمحمود النقيب رئيس شركة وسط الدلتا للكهرباء و لم يتخذ أي اجراء تجاه ما يصرف على سبيل الخطأ لقيادات الكهرباء..

هذا و قد اكد احد العاملين بالشركة ان حوافز العاملين تصرف على أساسي المرتب و لا يتم مساواة العاملين بقيادات الشركة الذين يصرفون حوافزهم على شامل المرتب بالمخالفة لتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات و إن ذلك يتم بعلم رؤساء الشركات و مباركة و موافقة رئيس الشركة القابضة لكهرباء مصر و طالب العاملون بمساواتهم بالقيادات او صرف حوافزهم على اساس المرتب اسوة بباقي العاملين.

الإهمال يسيطر على سكك حديد مصر

كتب: أسامه عبد الخالق

كلنا نعلم ان مرفق سكك حديد مصر هو من اهم وسائل المواصلات فى مصر لانه الوسيله الاهم التى تربط المحافظات ببعضها ، لكن جميع مسئولين الدوله دائماً لا يهتمون بهذا المرفق الخطير ودائماً ما نسمع ونراه تصاريح عنتريه عقب كل حادثه او كارثه مثل حادث قطار الصعيد علم ٢٠٠٢ والتى راح ضحيتها ٢٥٥ما بين قتيل وجريح وقطار العياط والتى قام على اثرها وزير النقل والمواصلات بتقديم استقالته من مصبه كما كان الحال فى قطار اسيوط عام ٢٠٠٢ والتى قضى على ٥١ تلميذ من المرحله الابتدائيه الازهريه وهم فى عمر الزهور اثناء ذهابهم الى ارسهم فى الصباح ولان دائماً مستوى الخدمات فى الدرحه الثانيه والثالثه فى منهى التدنى فالمقاعد مثلا متهالكه وغير ادميه والشبابيك والزجاج مكسور ودورات المياه حدث ولا حرج مسيئه جداً وغير صالحه اما الابواب فدائماً وابداً تظل مفتوحه كما ان رائحه القطار لاتطاق فيخرج من جميع جنايتها رائحه كريهه واسطح القطار فهى مئوا للقثراء الذين لا يملكون حق شراء تذكره وايضا مئوى للمتشردين وكم من جريكه ارتكبت من فوق اسطح القطارات وكلنا نعلم (قصة التوربينى) وعصابته وكيف كان يلقى بالاطفال من فوق اسطح القطارات فلا يوجد نظام داخل القطار فهو منعدم الامن والامان فكثيرا ما يتعطل القطار فى منتصف الطريق ليلاً فى مكان خالى من النور ومغطى بالظلام الدامس ولا نسمع فيه سوى صوت حشرات الاراضى الزراعيه والانتظار ما يقرب من ٤ الى ٥ ساعات حتى يتم اصلاحه والرعب يعتم على وجوه الاطفال وكبار السن والمرضى المتواجدون داخله.

فانا اؤكد لكم انه لا يجوز اى وزير مهما كان ان يتهور ان بخوض تجربة ركوب قطار الغلابه لانه يعلم جيداً انه قمه معناه للمواطن البسيط الذى لايملك قوت يومه نهيك عن همومه التى يحملها فوق كتفيه من مشاكل التعليم والصحه والبطاله والاسكان وغلو الاسعار فعلى كلمسئول فى موقعه فى الدوله ان يقوم بتطوير وتحديث وتفعيله موقعه لبناء مصر الحديثه من خلال سواعد شبابي مصر العظيم وان يعطيه الفرصه لبناء مستقبله بيده وعلمه وجهده ليحافظ عليها دوماً.